بحوث قسم الجغرافيا ونظم المعلومات

المنطقة الاقتصادية البحرية المصرية الخالصة في شرق البحر المتوسط
"دراسة في الجغرافيا الاقتصادية"

د/طلعت عبد الحميد أحمد عبد العاطي
أستاذ مساعد بقسم الجغرافيا ونظم المعلومات الجغرافية
كلية التربية جامعة عين شمس.

ملخص البحث

تناول البحث دراسة المنطقة الاقتصادية البحرية المصرية الخالصة في شرق البحر المتوسط، وقد بدأ بمقدمة أوضح الباحث من خلالها، أهمية الدراسة، وسبب اختيار الموضوع، كما حدّد المناهج وأساليب الدراسة المستخدمة، وأشار إلى نتائج الدراسات السابقة، وجاءت الدراسة في أربعة محاور، تتّبع المحور الأول منها: نشأة وتطور مفهوم المنطقة الاقتصادية البحرية الخالصة، كما عالج المحور الثاني اتفاقات ترسيم المنطقة الاقتصادية البحرية المصرية الخالصة في البحر المتوسط، واستعرض المحور الثالث، الموارد الاقتصادية الموجودة بمنطقة الدراسة، وبين المحور الرابع اقتصاديات الغاز الطبيعي بالمنطقة الاقتصادية البحرية المصرية الخالصة في البحر المتوسط إنتاجًا واستهلاكًا وتسويقًا، وانتهى البحث إلى عدد من النتائج، التي جاء في مقدماتها التأكيد على أهمية ترسيم حدود المنطقة الاقتصادية البحرية المصرية الخالصة، وتأثير اكتشافات الغاز في رسم الخريطة الجيوسياسية، والجيواقتصادية، لمنطقة حوض شرق المتوسط، كما أوصت الدراسة بضرورة الالتزام المصري بالنهج القائم على حل المنازعات بالطرق السلمية، وتحت مظلة القانون الدولي، وعدم الانجراف إلى أي تصعيدات عسكرية، إلا في الحالات التي تتعلق بالأمن القومي المصري مباشرة، بالإضافة إلى التأكيد على ضرورة استخدام الدبلوماسية المصرية بحيث تكون جمهورية مصر العربية طرفًا فاعلًا في معادلة الغاز بمنطقة شرق المتوسط، ليس كمنتج ومصدر فقط، بل كصاحبة أدوار سياسية لابد أن تُمارس، لإبعاد القوى الطامعة في الحصول على حصة غير عادلة من الغاز في

منطقة شرق البحر المتوسط.

Research Summary

The research is conducted to study the Egyptian exclusive economic zone in the east of the Mediterranean Sea, starting with an introduction by which the researcher clarifies the importance of the study and the reasons behind selection of this topic. In addition, the introduction covers the methodology of the study and results of previous studies covering the same subject.

The study contains 4 sections where the first section is about the initiation and the development of the exclusive economic zone (EEZ) concept. Second section discusses the demarcation of the Egyptian exclusive economic zone in the Mediterranean Sea. The third sections detail the economical sources of the research area. The fourth section outlines the economics of the natural gas in the Egyptian exclusive economic zone, from aspects of production, consumption, and marketing. The research concluded to a set of results, starting with the criticality and

importance of the demarcation of the Egyptian exclusive economic zone and the impact of the natural gas discoveries on the geopolitical shape and geoeconomics of the Mediterranean Sea eastern part.

The study also recommends the necessity of Egypt commitment to resolve related disputes by peaceful ways, under the umbrella of the international laws, avoiding any military escalations, unless it is a reaction to national security threats. In addition, it confirms the utilization of the Egyptian diplomatic ways, so the Arab Republic of Egypt is an effective party in the natural gas economy in the eastern of Mediterranean Sea, not only as a producer and exporter, but also as a political power, to stop acquisitive third parties from getting any unfair or illegal shares of the natural gas in this area.

مقدمة

يمثل الاهتمام المتزايد من جانب الدول نحو تعيين حدودها البحرية سمة بارزة في العصر الحديث، خاصة في ظل تطورات التكنولوجيا الهائلة التي ألقت بظلالها على تقدم الوسائل المستخدمة في اكتشاف الثروة البحرية الكامنة في تلك البحار (حسين، محمد مصطفى سيد: ٢٠١٩م، ص ٨٦٣)

وتُعد الحدود البحرية، إن وجدت، جزءًا لا يتجزأ من سيادة الدولة، وأساس أمنها القومي، وغالبًا ما تُثار حولها مشكلات بين الدول ذات الحدود المتشاطئة، بهدف تحديد المناطق البحرية، خاصة إذا كانت تلك المناطق تحتوي على ثروات اقتصادية مهمة يأتي في مقدمتها: موارد الطاقة كالبترول، والغاز الطبيعي، والفحم، وقد تصدرت منطقة حوض شرق المتوسط[١]، والتي تعد جمهورية مصر العربية إحدى دولها، الاهتمام الإقليمي والعالمي كمنطقة استراتيجية ذات أهمية جيواقتصادية، وجيوسياسية بالغة في مجال موارد الطاقة.

ويمكن اعتبار بداية العقد الثاني من القرن الحادي والعشرين، نقطة تحول جوهرية لأهمية منطقة حوض شرق المتوسط في إنتاج الغاز وتصديره، وذلك مع "توالي اكتشافات حقول غاز طبيعي، ذات احتياطات ضخمة، قُدرت بنحو ١٢٢ تريليون قدم مكعب. (US Geological Survey: 2010, P3)، وهي كمية تمكنها من إعادة تشكيل خريطة إمدادات أسواق الطاقة العالمية، وخاصة إلى دول إقليم غرب أوروبا، يدعمها في ذلك، أهمية موقع البحر المتوسط، واتصاله بطرق التجارة العالمية، وذلك من خلال ما يلي:

أولًا – إمكانية توجّيه أسواق استهلاك الغاز في غرب أوروبا إلى مناطق إنتاج غاز حوض شرق البحر المتوسط "حيث يمكن اعتبار أسواق غرب أوروبا سوقًا رائجة لصادرات الغاز المحتملة من منطقة شرق المتوسط، وذلك لموقعها القريب منها من ناحية، ولحاجة أوروبا إلى تنويع مصادر إمداداتها من الغاز من ناحية أخرى، بما

يحقق لها تأمين وارداتها من الطاقة، إذ تعد جمهورية روسيا الاتحادية المصدر الرئيس لإمـدادات الـغاز إلى أوروبا " بنسبة تَشكل ٣٣٪ من إجمالي الطلب الأوروبي على الغاز، شكل (١)، ومن المتوقع أن تتزايد حاجة دول أوروبا لاستيراد الغاز الطبيعي مستقبلًا؛ بسبب تراجع إنتاج الحقول

الواقعة في بحر الشمال ، وهنا تكمن أهمية منطقة الدراسة كمصدر يمكن أن يساهم في تلبية احتياجات أوروبا من الغاز الطبيعي" (منظمة أوابك: نوفمبر ٢٠١٨م، ص ١٤٥).

ويمكن وصف العلاقة بين جمهورية روسيا الاتحادية وأوروبا في مجال الغاز الطبيعي بأنها، **زواجًا كاثوليكيًا** يربط بين بغيضين، ورغم محاولات الانفصال المتكررة من جانب كلا الطرفين، فالأولى تحتاج إلى تصديره، والثانية مُضطرة إلى استيراده، فلا أوروبا ترغب في استيراد الغاز الروسي، ولا روسيا تريد تصديره لأوروبا، فروسيا كانت ولا تزال قَدَرْ أوروبا، كما أن أوروبا قَدَرهَا، في مجال إنتاج وتسويق الطاقة.

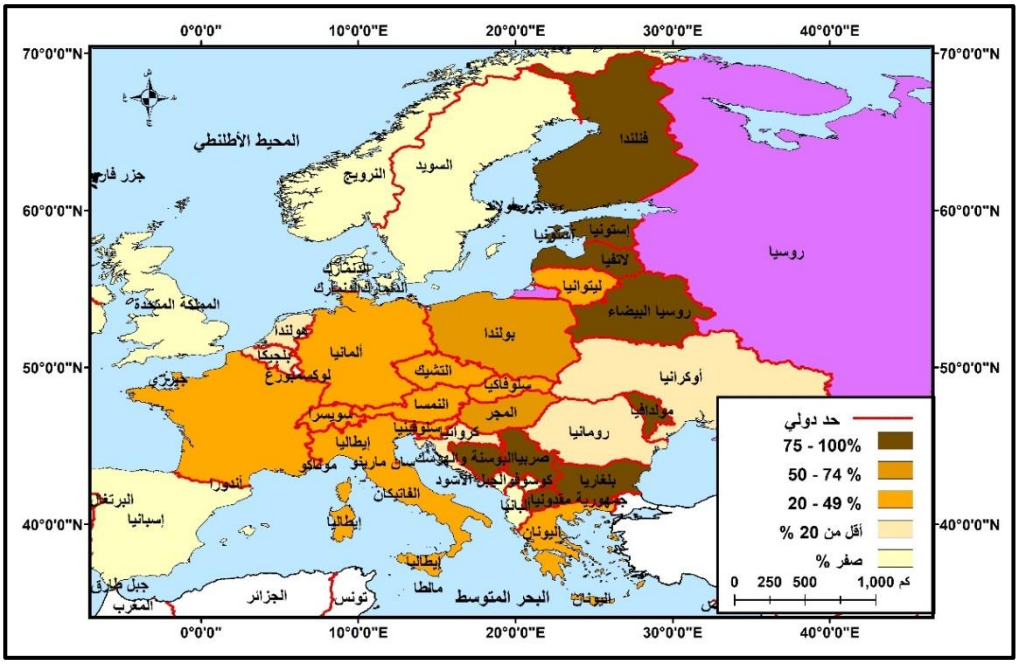

المصدر: الشكل من إعداد الباحث استنادًا إلى (المعهد المصري للدراسات: ٢٠١٩م، ص٢٧)

شكل (١) نسبة اعتماد دول أوروبا على غاز روسيا الاتحادية ٢٠١٥م.

وتسعي دول أوروبا نحو تجنب الاعتماد على غاز جمهورية روسيا الاتحادية، أو الاستمرار في الاعتماد عليه حال وجود بدائل أخرى "ويُعزى ذلك إلى تفاقم الخلاف بينهما نتيجة" التدخل الروسي في جمهورية أوكرانيا، واحتلالها لشبه جزيرة القرم في عام ٢٠١٤م" (المعهد المصري

للدراسات: ٢٠١٩م، ص ٢٧)، حيث كان ذلك بمثابة نقطة تحول في طبيعة العلاقة بين الطرفين (Siddi, Marco: 2017, p1)، وربما يتطور الصراع الروسي الأوكراني إلى حرب إقليمية شاملة في المستقبل القريب، وقد ينجم عنها مواجهة روسية أوروبية، تُستخدم فيها إمدادات الغاز الروسية كورقة ضغط على أوروبا ليتكرر ما حدث في حرب ١٩٧٣م، حينما تم استخدام البترول كسلاح اقتصادي للضغط على دول أوروبا وتحييد موقفها الداعم لإسرائيل والولايات المتحدة الأمريكية.

ثانيًا – يمكن لدول حوض شرق المتوسط، وفي مقدمتها جمهورية مصر العربية، وإسرائيل، أن تتحول من دول مستوردة للغاز إلى دول مُصدّرة له، وبالتالي يمكن أن تعالج الاختلالات المالية في هياكلها الاقتصادية من خلال خفض تكلفة فاتورة وارداتها من الطاقة.

ثالثًا– ترجع أهمية اكتشافات حقول الغاز الطبيعي لكونها قد تؤثر على الخريطة العالمية لتصدير الطاقة ، فمن الممكن أن تُحدث تأثير سلبي في الوضع التنافسي لكبار مصدري الغاز، وتتصدرهم جمهورية روسيا الاتحادية، وجمهورية تركيا، والتي يمر الغاز الروسي عبر أراضيها متجهًا إلى دول غرب أوروبا، والجمهورية الإيرانية الإسلامية، وجمهورية قطر، وبالطبع فإن تلك الدول ستسعى للحفاظ على مصالحها بما تملك من أدوات سياسية واقتصادية وغيرها، وبالتالي يجب العمل على توفير استراتيجيات تكفل لدول منطقة شرق البحر المتوسط الدفاع عن مصالحها.

وبالنظر إلى طبيعة منطقة شرق المتوسط، نجد أن جغرافية المنطقة قد أبت إلا أن تتحالف مع تاريخها، ليرسما معًا خريطة وطريقة إدارة الصراع بالمنطقة، فمن الناحية الجغرافية نجد أن المنطقة تشتمل على سواحل متعامدة، تتقاطع فيها حدود المناطق الاقتصادية البحرية، وكذلك تضم المنطقة دولتين جُزريتين هما: جمهوريتا اليونان، وقبرص، مما يُعقد مسألة ترسيم الحدود البحرية، " فالجزر تعد من أصعب الاعتبارات التي تؤخذ في تحديد المناطق البحرية (Nugzar Dundua: 2007, p31)، ومن الناحية التاريخية، فهي منطقة صراعات إقليمية جادة وحادة بامتياز، وذلك وفق مفهوم علم الجيوبولوتيك، " فهناك دول في المنطقة لديها رغبة في تحقيق أطماع توسعية على حساب جيرانها، ولا تعترف بحدودها القائمة، وتحاول مد نفوذها السياسي والعسكري خارج حدودها، ولعل المثال السافر على ذلك هو دولة إسرائيل(فلسطين المحتلة)، وكذلك جمهورية تركيا، والتي دخلت، ولا تزال في حالة صراع مع دولتي قبرص واليونان،

تمتد جذوره إلى أواخر القرن التاسع عشر، ونجد ايضًا إن مصر، وسوريا، ولبنان، وفلسطين، في حالة صراع عقائدي، وسياسي، وعسكري مع دولة إسرائيل، تعود بداياته إلى عام ١٩١٧م، مع توقيع وعد بلفور الذي مهّد لقيام دولة إسرائيل، وما نجم عن ذلك كله من وجود أوضاع حدودية غير مستقرة انعكست سلبًا على تقسيم المناطق الاقتصادية البحرية الخالصة بين هذه الدول، يضاف إلى ذلك تعقُّد الموقف المصري التركي بعد انتهاء حكم الأخوان المسلمين في مصر٢٠١٣م، كما شهدت سوريا أزمة سياسية منذ نهاية عام ٢٠١١م، فيما عُرف بثورات الربيع العربي، والتي تدخلت فيها أطراف خارجية". (مركز أركان للدراسات والأبحاث والنشر: ٢٠١٩م، ص٢، بتصرف)، ومن ثم يمكن القول إن كل هذه العوامل كما يرى البعض قد" تجعل من منطقة الشرق الأوسط بيئة مثالية لقيام أحداث عاصفة بالمنطقة"

(ELIAMEP Policy Paper, April 2016, p 5)

واستكمالًا لما سبق فهناك غياب لترسيم الحدود البرية بين كل من إسرائيل ولبنان، ونزاع على مبدأ التقسيم أيضًا بين شطري قبرص، حيث تعترف جمهورية تركيا وحدها بقيام جمهورية شمال قبرص، التي نشأت عام ١٩٧٤م، (http://www.mfa.gov.cy/mfa/Embassies) ومما يعقد من إشكالية ترسيم حدود المياه الإقليمية بالمنطقة، أن ترسيمها" يتوقف على التحديد النهائي للحدود البرية لدول حوض شرق المتوسط، وهو ما لم يحصل حتى الآن بين شطري قبرص، أو بين إسرائيل ولبنان. وطالما أن الحدود البرية غير واضحة المعالم، وطالما أنها غير موثقة دوليًا، فإن القضايا والمشكلات المتعلقة بالمياه الإقليمية تبقى مفتوحة أمام الاجتهادات المتناقضة" (عادل عبد اللطيف: ٢٠١١م، ص ١٩٣) لجميع أطراف النزاع، وفي هذا الإطار وتحت وطأة هذه الضغوط سعت جمهورية مصر العربية للحفاظ على مصالحها الاقتصادية، من خلال محاولة ترسيم حدودها البحرية، وبالتالي تحديد منطقتها الاقتصادية البحرية الخالصة، وقد عقدت مصر اتفاقات عدة تتعلق بهذا الشأن، في إطار قرارات لم تكن اقتصادية خالصة، أو سياسية بحتة، بل كانت بين هذا وذاك، وربما دفعها إلى ذلك، التشابك العميق بين المصالح الاقتصادية، ومقتضيات السياسة.

أهمية وأهداف البحث

تُعزى أهمية موضوع البحث كونه يدرس المنطقة الاقتصادية البحرية الخالصة لمصر، وهي منطقة بالغة الأهمية سواء من الناحية السياسية أم الناحية الاقتصادية، كما أن الغاز الطبيعي المصري الواقع ضمن المنطقة الاقتصادية البحرية الخالصة لمصر في البحر المتوسط ، يعد موردًا مهمًا للطاقة، إذ يمثل نحو ٦٢٪ من جملة مصادر الغاز الطبيعي المصرية عام ٢٠٢١م،(https://www.petroleum.gov.eg)، والذي يمكن أن يُشكّل أحد أهم العوامل الفاعلة في إعادة رسم خريطة الطاقة وتعظيم الدور المصري فيها، وكذا معالجة بعض معضلات الاقتصاد المصري، وخاصة بعد أزمة جائحة كورونا، والتي تسببت في إحداث خسائر اقتصادية جسيمة.

ويهدف البحث إلى:

١ – تسليط الضوء على مفهوم المنطقة الاقتصادية البحرية الخالصة وتطوره.

٢ – دراسة اتفاقات ترسيم حدود المنطقة الاقتصادية البحرية المصرية الخالصة المبرمة مع الدول المشاطئة.

٣ – عرض لأهم موارد المنطقة الاقتصادية البحرية الخالصة لمصر.

٤ – دراسة اقتصاديات الغاز الطبيعي بالمنطقة الاقتصادية المصرية الخالصة.

– تقديم مقترحات تسهم في تعظيم استفادة مصر من موارد المنطقة الاقتصادية البحرية الخالصة لها.

الدراسات السابقة.

تعددت الدراسات التي تناولت موضوع المنطقة الاقتصادية البحرية الخالصة لمصر، لكنها جاءت في معظمها، مُركزةً على الجانب السياسي والقانوني، بعيدة إلى حد ما عن تناول الجانب الاقتصادي، سواء أكانت دراسات جغرافية أم غير جغرافية، وقد اعتمد الباحث على نتائج تلك الدراسات السابقة لتكون إطارًا مرجعيًا له، يستند إليه في إعداد دراسة جغرافية اقتصادية لموارد

تلك المنطقة، ولاستعراض أهم الدراسات التي تناولت دراسة المناطق الاقتصادية، يمكن الإشارة إلى:

أولًا: الدراسات الجغرافية

١ – **دراسة عيش، ماهر حمدي محمود ٢٠٠٤م**، بعنوان" المياه الإقليمية والمنطقة الاقتصادية الخالصة بمصر في البحر المتوسط، دراسة في الجغرافيا السياسية"، رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية الآداب، جامعة المنوفية، ناقش الباحث موضوع المياه الإقليمية الخالصة بمصر في البحر المتوسط ، وجاءت الدراسة في خمسة فصول، تناول الفصل الأول توصيف مناطق الولاية البحرية الوطنية والدولية، وعرض الفصل الثاني مناطق الولاية البحرية لمصر، وتتمثل في الحدود البحرية، وحدود المنطقة الاقتصادية الخالصة مع الدول المجاورة والمقابلة، وحد الجرف القاري، وحلل الفصل الثالث الخصائص الجغرافية المؤثرة في الاستخدام السياسي للمياه الإقليمية وناقش الفصل الرابع الموارد الاقتصادية الحية وغير الحية في المنطقة الاقتصادية الخالصة لمصر، وعالج الفصل الخامس البيئة البحرية المصرية في البحر المتوسط.

2– **Bilgin**, **M**., Study's (**2009**) "Geopolitics of European natural gas demand: Supplies from Russia, Caspian and the Middle East. Energy Policy", 37, 4482–4492.

تناولت موضوع الطلب الأوروبي على إمدادات الغاز الطبيعي الروسي، ركزت هذه الدراسة بدايةً على الطلب المتزايد على الغاز بالنسبة لدول الاتحاد الأوروبي، كما تناولت المخاطر الاقتصادية نتيجة الاعتماد على غاز روسيا الاتحادية، كما قام الباحث بتحليل الإمدادات من بحر قزوين مع التركيز بشكل خاص على دور روسيا الاتحادية، والدول أصحاب المصالح الخاصة في المنطقة.

3 - Yegorov, Y., Wirl, F., Study's (2011), Gas transportation, geopolitics and future market structure. Futures, 43, 1056–1068.

استعرضت الدراسة أهمية الجغرافيا والسياسة والتكنولوجيا، إضافة إلى توضيح دور العوامل الاقتصادية في تطور أسواق الغاز الطبيعي، حيث يختلف سوق الغاز عن الأسواق الأخرى بسبب ارتفاع حصة تكاليف النقل والبنية التحتية. وترى الدراسة أنه، بما ان الاستثمار يرتبط مباشرة بموقع معين، فإن سوق الغاز، تحكمه أيضًا الجوانب الجيوسياسية.

٤ – دراسة يوسف، نورا محمد أحمد ، ٢٠١٣م، وعنوانها إنتاج الغاز الطبيعي في حوض الدلتا البحري، وتسويقه، دراسة في الجغرافيا الاقتصادية، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الأداب، جامعة كفر الشيخ.

ناقشت الباحثة موضوع الغاز الطبيعي في حوض دلتا النيل البحري، وتضمنت خمسة فصول، تناول الفصل الأول التطور الاقتصادي للغاز الطبيعي، وناقش الفصل الثاني إنتاج الغاز الطبيعي في حوض دلتا النيل البحري، ودرس الفصل الثالث شبكة تقل الغاز الطبيعي وتوزيعه في الحوض ذاته، وتناول الفصل الرابع تسويق الغاز الطبيعي، وعرض الفصل الخامس مشكلات الغاز الطبيعي ومستقبله في حوض الدلتا البحري.

٥ – دراسة شلبي، عيد ناجي الرفاعي ، ٢٠١٤م، بعنوان الحدود البحرية الشرقية لمصر، دراسة في الجغرافيا السياسية، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الأداب، جامعة طنطا.، تضمنت الدراسة أربعة فصول، عرض الفصل الأول حدود مصر الشرقية وخصائصها، وأوضح الفصل الثاني، المياه الداخلية والإقليمية لمصر في البحر الأحمر، وناقش الفصل الثالث المنطقة الاقتصادية

الخالصة، والرصيف القاري لمصر في البحر الأحمر ومواردها الاقتصادية وعدد الفصل الرابع مشكلات الحدود البحرية الشرقية لمصر.

٦ – **دراسة عبد السلام، خالد عبد المنعم ديسمبر٢٠١٦م:** بعنوان" الغاز الطبيعي في دلتا النيل والبحر المتوسط، دراسة في جغرافية الطاقة، مجلة بحوث الشرق الأوسط، العدد ٤٠، مركز بحوث الشرق الأوسط، جامعة عين شمس، هدفت الدراسة إلى الكشف عن الغاز الطبيعي في دلتا النيل والبحر المتوسط، وتناولت عددًا من المحاور الرئيسة أهمها، الاحواض الترسيبية، ونشأة الغاز الطبيعي، التوزيع الجغرافي لحقول الغاز الطبيعي في منطقة الدراسة، والتوزيع الجغرافي لمصانع المعالجة والإسالة واستخلاص المشتقات، والتطور الاقتصادي للغاز الطبيعي في دلتا النيل والبحر المتوسط، ووصفت شبكات أنابيب نقل الغاز الطبيعي في دلتا النيل والبحر المتوسط، وحددت الاستهلاك المحلي من الغاز الطبيعي، وأبرزت المشكلات الاقتصادية للغاز الطبيعي في منطقة الدراسة، واختُتمت الدراسة باستعراض عدد من المقترحات والتوصيات.

٧ – دراسة عبد السلام، خالد عبد المنعم، ٢٠١٨: بعنوان إنتاج الغاز واستهلاكه في شمال شرقي مصر، دراسة في جغرافية الطاقة– باستخدام نظم المعلومات الجغرافية، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الأداب، جامعة عين شمس. وتناولت صناعة الغاز الطبيعي بمنطقة شمال شرقي مصر، واشتملت الدراسة على ستة فصول، ناقش الفصل الأول أصل الغاز الطبيعي وعرض الفصل الثاني توزيع مناطق الامتياز وحقول الغاز الطبيعي، ومصانع المعالجة، وناقش الفصل الثالث تطور إنتاج الغاز الطبيعي في المنطقتين البرية والبحرية، واستعرض الفصل الرابع نقل الغاز الطبيعي في شمال شرقي مصر، وناقش الفصل الخامس الفرق بين نصيب مصر من الغاز الطبيعي، والاستهلاك المحلي، وتناول الفصل السادس اقتصاديات الغاز الطبيعي ومستقبله في جمهورية مصر العربية.

٨ – دراسة عبده، سعيد أحمد، ٢٠١٩م: وعنوانها مستقبل الغاز الطبيعي المكتشف في منطقة شرق البحر المتوسط"، مجلة المجمع العلمي المصري، المجلد ٩٤، العدد ٩٤، ٢٠١٩م.

تناولت الملامح الرئيسية لخريطة الغاز الطبيعي في منطقة شرق المتوسط في ضوء الاكتشافات المهمة التي شهدتها خلال السنوات القليلة الماضية، وتناول البحث ثلاثة محاور رئيسة، تناول المحور الأول: ملامح خريطة الغاز الطبيعي في منطقة شرق المتوسط، وعالج المحور الثاني التحديدات والصعوبات التي تواجه تنمية، وتطوير، واستغلال حقول الغاز الطبيعي بالمنطقة، بالإضافة إلى تصديره لمراكز الاستهلاك، وركز المحور الثالث على تقديم رؤية استشرافية لمستقبل اكتشاف الغاز الطبيعي في منطقة شرق البحر المتوسط ما بين التعاون والصراع. وقد أشار الباحث إلى وجود ملامح لإعادة تشكيل الخريطة الجيوسياسية للمنطقة، التي تتسم بعلاقات وصراعات متعددة.

٩ – دراسة عبد السلام، خالد عبد المنعم ٢٠٢١م: بعنوان المناطق الاقتصادية الخالصة، بشرقي البحر المتوسط، دراسة جغرافية – باستخدام نظم المعلومات الجغرافية، رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية الأداب، جامعة المنصورة، ٢٠٢١م.

جاءت الدراسة في خمسة فصول استعرض الفصل الأول المناطق البحرية لدول شرقي البحر المتوسط(مناطق الولاية البحرية) ، وناقش الفصل الثاني اتفاقيات ترسيم الحدود البحرية بشرقي البحر المتوسط، وعدد الفصل الثالث موارد المناطق الاقتصادية الخالصة بشرقي البحر المتوسط، وبين الفصل الرابع العوامل الجغرافية المؤثرة على موارد المناطق الاقتصادية الخالصة بشرقي البحر المتوسط، وفي الفصل الخامس أوضح الباحث مشكلات الموارد الاقتصادية بشرقي البحر المتوسط ومستقبلها.

ثانيًا : الدراسات غير الجغرافية

١ – دراسة المختار، يسر عباس عبود ٢٠١٦م: المنطقة الاقتصادية البحرية الخالصة والمنازعات الدولية المتعلقة بالإنشاء والتحديد،"، رسالة ماجستير غير منشورة، قسم القانون العام، كلية الحقوق، جامعة الشرق الأوسط، " وتناولت المنطقة الاقتصادية البحرية الخالصة والمنازعات

الدولية المتعلقة بالإنشاء والتحديد" حاولت الدراسة تسليط الضوء على نشأة المنازعات، التي قد يثيرها تحديد وإنشاء المناطق الاقتصادية الخالصة، ووسائل تسويتها. وقد أشار الباحث إلى التأصيل القانوني لفكرة المنطقة الاقتصادية الخالصة، كما أوضح كيفية تحديد المناطق الاقتصادية الخالصة في الامتدادات البحرية الضيقة، مُطبقًا دراسته على منطقة الخليج العربي، كما ألمح لدور القضاء الدولي في تسوية المنازعات بالمناطق الاقتصادية الخالصة.

٢ – **دراسة الباسوسي، أحمد زكريا ،٢٠١٨م**: بعنوان تأثيرات تهديد أمن الطاقة على الصراع الدولي على الغاز الطبيعي، دراسة حالة منطقة حوض شرق المتوسط"، رسالة دكتوراه غير منشورة، قسم العلوم السياسية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة " حول تأثيرات تهديد أمن الطاقة على الصراع الدولي على الغاز الطبيعي"، جاءت الدراسة في ثلاث فصول، وقد تناول الفصل الأول، قضية أمن الطاقة في منطقة شرق البحر المتوسط، وعرض الفصل الثاني لمحاور الصراع الدولي على الغاز في منطقة شرق البحر المتوسط، وعدّدْ الفصل الثالث دور القوى الدولية في تنمية غاز شرق البحر المتوسط.

٣– دراسة منظمة الأقطار العربية المُصدرة للبترول (أوابك)، نوفمبر ٢٠١٨م: "واقع وآفاق الغاز الطبيعي في منطقة البحر المتوسط". جاءت الدراسة في فصولٍ ثلاثةٍ، تناول الفصل الأول الأحواض الرسوبية في منطقة شرق المتوسط، بينما أوضح الفصل الثاني خطط تطوير الحقول المكتشفة حديثًا، وكيف يمكن أن تساهم في تلبية الطلب على الغاز، أما الفصل الثالث فقد بحث في تداعيات اكتشافات الغاز في منطقة شرق المتوسط على المستويين الإقليمي والعالمي.

مناهج وأساليب الدراسة استند الباحث في دراسته على عددٍ من المناهج يأتي في مقدمتها:

١ – المنهج الإقليمي: وقد استخدمه الباحث في تحديد إقليم منطقة الدراسة، وهو منطقة شرق البحر المتوسط.

٢ – المنهج التحليلي: وقد اعتمد الباحث على هذا المنهج لتفسير الظاهرات المتعلقة بموضوع الدراسة وتحليل أسبابها، والعوامل المؤثرة فيها. كذلك اعتمد الباحث في دراسته على الأساليب

الإحصائية اللازمة لموضوع الدراسة للوصول إلى علاقات ونتائج كمية كونها أدق تعبيرًا من السرد والتحليل الوصفي، وقد استخدمه الباحث في معالجة البيانات الرقمية والمعادلات المتعلقة بالدراسة، وتحويلها إلى معلومات تخدم أهداف البحث.

إضافة إلى ذلك استخدم الباحث الأسلوب الكارتوجرافي لتحويل البيانات والمعلومات الرقمية إلى أشكال بيانية وخرائط لتساعد على رسم صورة ذهنية سليمة تساعد في فهم الظاهرة.

وقد قام الباحث بعمل زيارة ميدانية إلى مقر الشركة القابضة إيجاس، وتم مقابلة بعض المسئولين والعاملين بالشركة للاستفسار حول بعض الأمور المتعلقة باتفاقيات الغاز في مصر، ومناطق الاستغلال وأهم الشركات العاملة، ونصيب مصر من الغاز الطبيعي، وذلك خلال شهر يوليو ٢٠٢٠م، وتكررت الزيارة مرتين إحداهما يوم الأحد ١٢ يوليو ٢٠٢٠م، والأربعاء ١٥ يوليو ٢٠٢٠م.

محتوى الدراسة

انبثق محتوى الدراسة من خلال الأهداف التي وضعها الباحث للدراسة ، وشملت العناصر التالية:

أولًا – نشأة المنطقة الاقتصادية البحرية الخالصة وتطور مفهومها .

ثانيًا – اتفاقات ترسيم المنطقة الاقتصادية البحرية المصرية الخالصة في البحر المتوسط

ثالثًا – الموارد الاقتصادية بالمنطقة البحرية المصرية الخالصة في البحر المتوسط.

رابعًا – اقتصاديات الغاز الطبيعي بالمنطقة الاقتصادية البحرية المصرية الخالصة في البحر المتوسط.

– النتائج والتوصيات.

أولًا – نشأة المناطق الاقتصادية البحرية الخالصة وتطور مفهومها.

تكمن أهمية المنطقة الاقتصادية البحرية الخالصة فيما " تحتويه من موارد لها تأثير كبير على الجوانب القانونية والسياسية والاستراتيجية والاقتصادية والعلمية للدول الساحلية. (الجيزاوي أحمد

مصطفى: ٢٠١٩م، ص ٣٢٦) ويستدعي تحديد مفهوم المنطقة الاقتصادية البحرية الخالصة، دراسة ظروف نشأتها وتطورها ودوافعها، ويمكن القول إن فكرة نشأة المنطقة الاقتصادية البحرية لم تكن "وليدة اندفاع تلقائي مفاجئ قادته الدول الساحلية النامية بقصد حماية ثرواتها البحرية في المياه القريبة من شواطئها في مواجهة الدول المتقدمة، بل كانت وليدة مراحل متعددة من الصراع بينهما. (أبو الحاج، طارق زياد: ٢٠٠٩، ص ١٢)، ويمكن إجمال تلك المراحل، التي أعدها الباحث، وفقًا لرؤيته، فيما يلي:

١ – مرحلة القواعد العرفية (فترة ما قبل الحرب العالمية الثانية)

٢ – مرحلة الإرهاصات القانونية. (فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية، إلى نهاية عقد الخمسينيات من القرن العشرين)

٣ – مرحلة التأصيل القانوني.(فترة عقدي الخمسينيات والستينيات من القرن العشرين)

٤ – مرحلة تشكُّل مفهوم المنطقة الاقتصادية البحرية الخالصة. (فترة عقد السبعينيات من القرن العشرين)

٥ – مرحلة إقرار مفهوم المنطقة الاقتصادية البحرية الخالصة.(الفترة منذ بداية عقد الثمانينيات، ق٢٠، إلى الآن)

١ – مرحلة القواعد العرفية. (فترة ما قبل الحرب العالمية الثانية)

عرف قانون البحر منذ القدم، بعدًا قانونيًا واحدا هو أن يهتم بتنظيم الملاحة على سطح البحر، ولم يكن يهتمّ، إلا نادرًا، بما تزخر به أعماق البحر، ولذا كان الاتّجاه الغالب قديمًا يرى بأن " مشروعية النشاط البحري في قاع البحر وما تحت القاع مشروطة بألاّ تكون للنّشاط آثارًا ملموسة على القاع، وهكذا كان سطح البحر هو الذي يحكم المنطق القانوني في شأن القاع وما تحت القاع.(سليمان، زرباني: ٢٠٢١م، ص ١١)

وبذلك تأسست ونشأت أنشطة البحار وفقًا لقواعد عرفية منذ القدم، "وربما كان أقدم قانون بحري مكتوب هو المرسوم البابوي الصادر في مارس ١٤٩٣م، والذي تم بموجبه تقسيم ملكية

الحدود البحرية بين أسبانيا والبرتغال لتفادي الصدام بينهما. وفي أوائل القرن (١٧) الميلادي، صدر كتاب بعنوان قانون الغنائم للمحامي كروشيوس على خلفية الصراع القائم آنذاك بين هولندا والهند بسبب محاولات هولندا لتحويل بعض الممتلكات نحو أوروبا الشمالية، والتي كانت محجوزة للبرتغاليين، وتناول الكتاب في فصله الثاني عشر المعنون "بالبحر الحر" فكرة الحرية الكاملة في أعالي البحار وكذا المنفعة للجميع، ولقد سار الفقه والقضاء والتعامل الدولي في القرن العشرين بنفس الفكرة. (حمود، محمد الحاج، ٢٠٠٨م، ص ص٢٢ -٢٦)

٢ – مرحلة الإرهاصات القانونية. (فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية، إلى نهاية عقد الخمسينيات من القرن العشرين)

صاحب بدء عصر التنظيم الدولي في القرن العشرين، بداية حركة التقنين لهذه القواعد العرفية من خلال عقد مؤتمرات واتفاقيات دولية تتعلق بهذا المجال (أبو دقة، عبير جبر سلمان: ٢٠١٢، ص ٢)، وفي أعقاب الحرب العالمية الثانية جاء تصريح الرئيس الأمريكي هاري ترومان في ٢٨ سبتمبر ١٩٤٥م " الذي أعرب فيه عن الضرورة العاجلة لحماية ثروات الصّيد السّاحلية "من الاستثمار الهدّام"، وأكّد على ضرورة إنشاء نطاقات حماية في مناطق أعالي البحار متاخمة للبحر الإقليمي للولايات المتحدة الأمريكية، تبعتها في ذلك مجموعة من دول أمريكا اللاتينية حيث أعلنت عن مناطق صيد مانعة خاصة بها. (جمال عبد الناصر مانع، ٢٠٠٤، ص ٤٠٩)

٣ – مرحلة التأصيل القانوني. (شملت فترة عقدي الخمسينيات والستينيات من القرن العشرين)

في عام ١٩٥٨م عقد المؤتمر الأول لقانون البحار في جنيف، " وقد شاركت فيه ٨٦ دولة، وقد توصل هذا المؤتمر إلى إقرار أربع اتفاقيات، هي اتفاقية البحر الإقليمي، والمنطقة المجاورة، واتفاقية الصيد وحفظ الموارد الحية في البحار، والاتفاقية الخاصة بالامتداد القاري. ويعد هذا المؤتمر من أهم الخطوات في إقرار نَظام المنطقة الاقتصادية ، وكان إبرام هذه الاتفاقات يمثل الخطوات الأولى في التمهيد لقبول فكرة المنطقة الاقتصادية الخالصة، والتأكيد علي حق الدول اَلساحلية في مد السيادة علي البحار المجاورة لسواحلها. وفي عام ١٩٦٠م، عقد المؤتمر الثاني في جنيف وقد كان هدف هذا المؤتمر محاولة حل المسائل التي لم يتم الاتفاق عليها في المؤتمر الأول لقانون البحار، وقد أسهم هَذا المؤتمر إسهاما واضحًا في إظهار مدى رغبة عدد كبير من الدول في إقرار منطقة صيد

مانعة، تمنح الدول الساحلية حقوقًا في المياه المجاورة لسواحلها. (عبد السلام، خالد عبد المنعم: ٢٠٢١م، ص ٦٢)

٤ – مرحلة تشكُّل مفهوم المنطقة الاقتصادية البحرية الخالصة. (خلال فترة عقد السبعينيات من القرن العشرين)

بعد مُضي ما يقرب من رُبع قرن، من قرار الرئيس الأمريكي ترومان، بدأ يتشكّل مفهوم المنطقة الاقتصادية البحرية الخالصة شكل (٢) ، كأحد المصطلحات الحديثة المتعلقة بالحدود والمناطق البحرية، وقد ظهر هذا المفهوم لأول مرة،" يوم ٢٢ يناير عام **١٩٧١م** في الاجتماع السنوي للجنة الاستشارية لدول أسيا وإفريقيا المنعقدة في كولومبو حيث عبر عنها ممثل كينيا(نجينجاNjenga) بأنها المنطقة التي تختص فيها الدولة الساحلية بمنح تصاريح للصيد مقابل حصولها على مساعدات فنية من الدول المتقدمة، ثم ورد تعريفًا آخر للمنطقة الاقتصادية البحرية الخالصة، قدمه أيضًا ممثل كينيا، نجينجاNjenga في الاجتماع المنعقد بمدينة لاجوس بنيجيريا في يناير سنة **١٩٧٢م**، حيث عُرفت بأنها منطقة الاختصاص المانع للدولة الساحلية على كافة الثروات البيولوجية والمعدنية. (عبد المجيد، رفعت محمد: ١٩٨٢، ص ١٧٩)، والمعني بذلك أن الدولة صاحبة المنطقة الاقتصادية لها الحق في استغلال الثروات البيولوجية والمعدنية الموجودة داخل تلك المنطقة، بحيث تكون تلك الموارد خالصة لها ومن هنا جاءت تسميتها بالمنطقة الخالصة.

ويعزي البعض ظهور فكرة المنطقة الاقتصادية البحرية الخالصة وتبلورها إلى فنزويلا عندما تقدم مندوبها إلى لجنة الأمم المتحدة لأعماق المحيطات في أغسطس سنة ١٩٧١م، باقتراح ابتداع قاعدة قانونية تعترف للدولة بحقوق سيادة على الثروات المتجددة وغير المتجددة التي توجد في مياهها وفي قاع المحيط والمياه الإقليمية التي تسمى بالبحر الحكر، وعلى ألا تتجاوز مجموع المنطقة التي تشمل البحر الإقليمي، والبحر الحكر مائتي ميل بحري، على أن تؤخذ الظروف الجغرافية في الاعتبار. (الغنيمي، محمد طلعت: ١٩٩٨، ص ٢٢٩)، وبغض النظر عن صاحب الدعوة، ومن الذي له السبق في هذا الشأن.

٥ – مرحلة إقرار مفهوم المنطقة الاقتصادية البحرية الخالصة. (تشمل الفترة منذ بداية عقد الثمانينيات من القرن العشرين، إلى الآن)

يمكنا القول إن الجهود التي بذلت من أجل تحديد المنطقة الاقتصادية الخالصة خلال عقد السبعينيات، قد أتت أكلها، فبعد مرور ما يقرب من عقد من الزمان، جاءت اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار ١٩٨٢م، لتؤكد على تحديد المنطقة الاقتصادية البحرية الخالصة، حيث عرفتها المادة الخامسة والخمسون من١٩٨٢م من تلك الاتفاقية بأنها "منطقة واقعة وراء البحر الإقليمي[٢] وملاصقة له، يحكمها النظام القانوني المميز المقرر في هذا الجزء، وبموجبه تخضع حقوق الدولة الساحلية وولايتها وحقوق الدول الأخرى وحرياتها للأحكام ذات الصلة في هذه الاتفاقية."، وقبل عام ١٩٨٢م، لم يكن هناك وجود لمفهوم المنطقة الاقتصادية الخالصة. (عبد الحميد، محمد سامي، وآخرون: ٢٠٠٤، ص ٣٩٤)، كما حددت المادة السابعة والخمسون من ذات الاتفاقية امتداد المنطقة الاقتصادية الخالصة على النحو التالي:" لا تمتد المنطقة الاقتصادية الخالصة إلى أكثر من ٢٠٠ ميلًا بحرياً من خطوط الأساس التي يقاس منها عرض البحر الإقليمي. (الأمم المتحدة، اتفاقية قانون البحار، ١٩٨٢م)

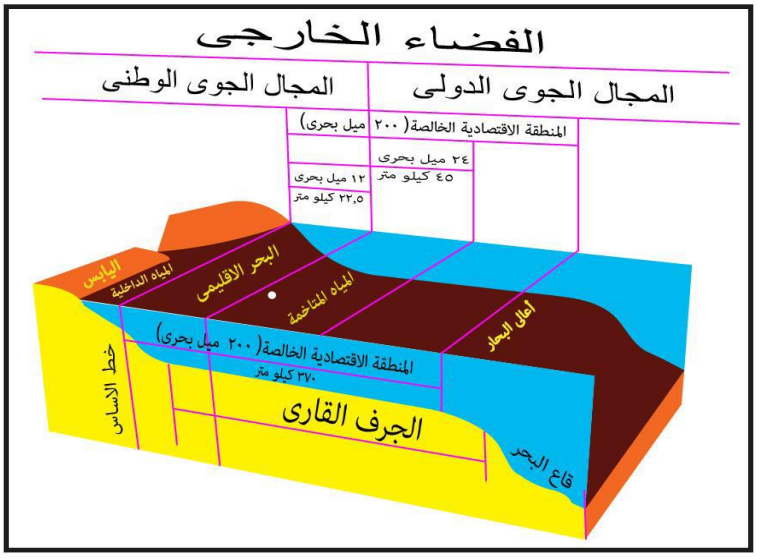

المصدر: الشكل نقلًا عن (عبد السلام، خالد عبد المنعم: ٢٠٢١م، ص ٣٤)

شكل (٢) المنطقة الاقتصادية الخالصة، وعلاقتها بالمناطق البحرية الأخرى

يتضح من خلال ما تقدم أن المنطقة الاقتصادية الخالصة تقع بعد البحر الإقليمي للدولة الساحلية وملاصقة له مباشرة، وأنه لا يجوز أن تتجاوز هذه المنطقة في امتدادها مسافة ٢٠٠ ميلاً بحرياً مقاسة من خطوط الأساس التي يقاس منها عرض البحر الإقليمي، ولما كان امتداد البحر الإقليمي لا يزيد على ١٢ ميلاً بحرياً فيكون امتداد المنطقة الاقتصادية الخالصة ١٨٨ ميلاً بحرياً تلي البحر الإقليمي، متضمنة امتداد المنطقة المتاخمة أيضًا.[٣]

ولا بدّ من الإشارة هنا إلى أن اختيار الرقم ٢٠٠ ميل بحري من قبل بعض دول أمريكا اللاّتينية يستند إلى أساس علمي، فهذه المسافة تسمح بالوصول إلى تيار همبولت الغني جدا بالثروات الحية. (سليمان، زرباني: ٢٠٢١م، ص ٢٦) وهكذا نخلص مما تقدم الى أن المنطقة الاقتصادية، هى جزء من البحر، لا تمارس الدولة الساحلية عليها السيادة إلا في المجال الاقتصادي فقط أي في مجال استثمار الثروات الحية وغير الحية، المعدنية والبترولية، على أن تبقي المنطقة في غير هذه الشئون جزءاً من أعالي البحار وذلك إعمالاً للقاعدة العامة وهي حرية الملاحة في أعالي البحار، ويرى الباحث أن تحديد المناطق الاقتصادية البحرية أضاف البعد الاقتصادي إلى البعد الملاحي في تطوير قوانين البحار.

وبعبارة أخرى، "يمكن القول بأن المنطقة الاقتصادية الخالصة ليست بحرًا إقليميا للدولة كما أنها ليست جزءاً من منطقة أعالي البحار التي لا ولاية لأحد عليها، فهي تجمع بين خصائص البحر الإقليمي ،حيث السيادة الكاملة، فيما يتعلق بالجوانب الاقتصادية فقط في هذه المنطقة، وخصائص أعالي البحار من حيث الحريات المطلقة في الملاحة البحرية والجوية لكل الدول، حيث يُعترف فيها بالمصالح الاقتصادية للدول الساحلية، مع المحافظة على مبدأ حرية الملاحة (عبد المعز عبد الغفار نجم: ١٩٨١م، ص ٣٦)، ونظرًا لأن المنطقة تحتوي على خصائص من البحر الإقليمي، وخصائص من منطقة أعالي البحار، أُطلق عليها اصطلاح منطقة الانتقال الوسطى (

حمود، محمد الحاج:٢٠٠٨، ص ٣٢٤) وتعد الدولة حرة في ممارسة أي نشاط ضمن المنطقة الاقتصادية الخالصة بشرط ألا تسبب ضررًا للدول الأخرى.

وهنا تبرز بعض المفاهيم شكل (٣)، التي يجب الإشارة إليها عند تحديد المنطقة الاقتصادية البحرية الخالصة، وهي بالترتيب من الساحل إلى الداخل تتمثل فيما يلي:

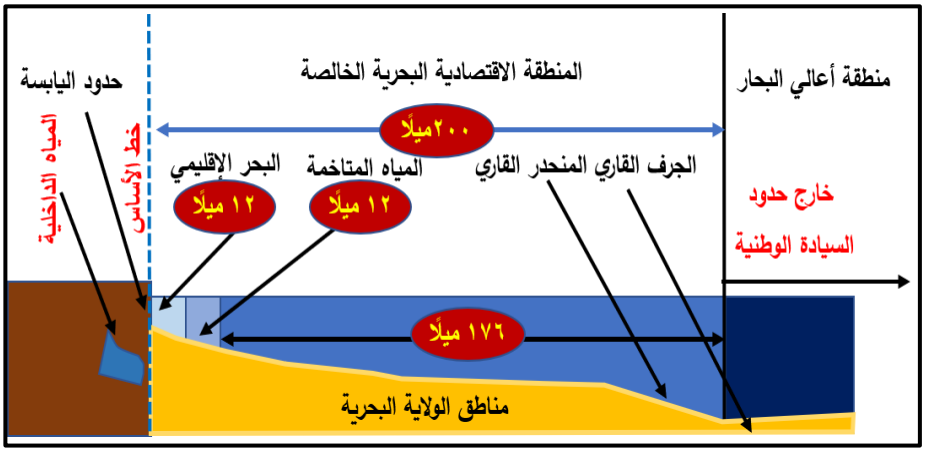

المصدر: الشكل من عمل الباحث اعتمادًا على اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار ١٩٨٢م

شكل (٣) قطاع أفقي لامتداد المناطق الجغرافية البحرية.

١ – المياه الداخلية

تُعرف المياه الداخلية بأنها"كمية المياه المحصورة بين خط الأساس الذي يبدأ منه قياس البحر الإقليمي

والساحل، وتتكون حدود المياه الداخلية من جهة اليابسة من خط انحسار المياه وقت الجزر، بينما تكون حدودها الخارجية من خط الأساس للبحر الإقليمي، كما يعرفها البعض بأنها المياه المجاورة للدولة الموجودة من خط الأساس إلى البحر الإقليمي، وعرفتها اتفاقية جينيف لعام ١٩٥٨م، بأنها المياه التي تقع داخل الخط الذي يقاس ابتداء منه البحر الإقليمي، وتعد المياه

الداخلية جزءًا لا يتجزأ من إقليم الدولة، وللدولة سيادة كاملة على مياهها الداخلية، حيث تباشر عليها جميع اختصاصاتها وسلطاتها المقررة بالنسبة لإقليمها.(أبو دقه، عبير جبر سلمان:٢٠١٢، ص ص١٢ – ١٣) وتشمل المياه الداخلية الموانئ والأحواض البحرية والخلجان والأنهار والبحيرات الداخلية والمياه الأرخبيلية التي تقع داخل الدول الأرخبيلية، والمياه المحصورة في التعاريج الساحلية الواقعة بين الشاطئ وبين خطوط الأساس المستقيمة، التي يقاس منها بداية البحر الإقليمي، وتعني الدولة الأرخبيلية: الدولة التي تتكون كليًا من أرخبيل واحد أو أكثر، وقد تضم جزرًا أخرى، ويعني الأرخبيل: مجموعة من الجزر بما في ذلك أجزاء من جزر والمياه الواصلة بينها وبين المعالم الطبيعية الأخرى التي يكون الترابط فيما بينها وثيقا إلى حد تشكل معه هذه الجزر والمياه والمعالم الطبيعية الأخرى كيانا جغرافيا واقتصاديا وسياسيا قائمًا بذاته أو التي اعتبرت كذلك تاريخيا (الأمم المتحدة، اتفاقية قانون البحار،١٩٨٢م)

٢ – خط الأساس

هو خط انحسار المياه وقت الجزر على طول شاطئ الدولة الساحلية، حيث تؤخذ أبعد نقطة عن الشاطئ تنحسر عنها مياه البحر في حالة أدنى جزر طوال العام وتعتبر هى بداية القياس، حيث إنه من المفترض قانونيا أن هذه هى آخر نقطة برية في اقليم الدولة حتى ولو كانت مدة تغطيتها بالمياه أطول من مدة ظهورها.

ويبدأ منه قياس المناطق البحرية للدولة الساحلية، وهو الذي أخذت به اتفاقية جنيف لعام ١٩٨٢م، واتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار لعام ١٩٨٢م، ومحكمة العدل الدولية (المختار، يسر عباس عبود:"٢٠١٦م، ص ٩)، ويمكن قياس البحر الإقليمي بطريقة خطوط الأساس المستقيمة التي تصل بين نقاط متقاربة أو مناسبة، (جابر إبراهيم الراوي:"١٩٨٩م، ص ٣٨)، وهناك حالات خاصة لرسم خطوط الأساس وذلك عندما تمر خطوط الأساس بمناطق مصبات الأنهار أو الخلجان أو عند وجود جزر تقع داخل البحر الإقليمي للدولة .(أبو دقه، عبير جبر

سلمان:٢٠١٢.، ص ٢٠)، ويجب عند إعداد خطوط الأساس أن تكون الخرائط المستخدمة في تحديده ذات مقياس كبير ومعتمدة. (الدغمة، إبراهيم محمد: ١٩٨٣م، ص ١٠٤)،وموثقة دوليًا ومعترف بها .(عبد العال محمد شوي: ٢٠١٤م، ص١٥) وتجيز المادة (٧) من اتفاقية قانون البحار استخدام خطوط الأساس المستقيمة وفقاً للشروط الآتية: (الأمم المتحدة، اتفاقية قانون البحار، ١٩٨٢م)

١ – وجود انبعاج عميق وانقطاع سلسلة الجزر على امتداد الساحل وعلى مسافة قريبة منه مباشرة.

٢ – في حالة أن يكون الساحل شديد التقلب بسبب وجود دلتا وظروف طبيعية أخرى يجوز اختيار النقاط المناسبة على أبعد مدى باتجاه البحر من حد أدنى الجزر، وتظل خطوط الأساس المستقيمة سارية المفعول إلى أن تغيرها الدول الساحلية وفقاً لهذه الاتفاقية.

٣ – ألا ينحرف رسم خطوط الأساس المستقيمة أي انحراف ذي شأن عن الاتجاه العام للساحل.

٤ – أن تكون المساحات البحرية التي تقع داخل نطاق الخطوط مرتبطة بالإقليم البري ارتباطاً وثيقًا كافيًا لكي تخضع لنظام المياه الداخلية.

٥ – أن يؤخذ في الاعتبار المصالح الاقتصادية ذات الأهمية الخالصة للإقليم والتي تأكدت بالاستعمال الطويل.

ولتعيين خطوط الأساس المستقيمة يتم اختيار عدد من النقاط الملائمة لأدنى انحسار للجزر على طول الساحل والوصل بينها بخطوط مستقيمة. وهذه هى الطريقة التي أخذت بها مصر منذ صدور قرار رئيس الجمهورية بقانون رقم (٢٧) في التاسع من يناير ١٩٩٠م، محدداً لنوعية خطوط الأساس المستخدمة في قياس المناطق البحرية لجمهورية مصر العربية، والذي تقرر بموجبه الأخذ بطريقة خطوط الأساس المستقيمة والعدول عن استخدام خطوط الأساس العادية. وقد تم إخطار

الأمين العام للأمم المتحدة بقائمة الإحداثيات الجغرافية لمجموعة النقاط التي تحدد المستند الجيوديسي، والتي تمثل خطوط الأساس المستقيمة التي يبدأ منها قياس المناطق البحرية لمصر. (عبد العال، محمد شوقي: ٢٠١٤ ، ص ١٦)

٣ – البحر الإقليمي

البحر الإقليمي هو عبارة عن "حزام من المياه الساحلية يمتد بحد أقصى اثني عشر ميلًا بحريًا، تقاس من خط الأساس للدولة الساحلية وتعتبر منطقة سيادة كاملة للدولة، بالرغم من أنه يحق للسفن الأجنبية، سواء كانت عسكرية أو مدنية، العبور من خلال ما يُسمى بالمرور البريء، كما تمتد سيادة الدولة أيضًا لكل من النطاق الجوي وقاع البحر الخاضع لتلك المنطقة". (http://www.un.org)، والمقصود بالمرور البريءInnocent passage، هو حق السفن الأجنبية في المرور داخل المياه الإقليمية للدولة الساحلية بما لا يضر مصالحها بأي صورة من الصور (منظمة الأمم المتحدة، ١٩٨٢م، ص ٣١)

٤ – المنطقة المتاخمة

يقصد بالمنطقة المتاخمة " ذلك الجزء من البحر الذي يقع مباشرة بعد البحر الإقليمي للدولة الساحلية، وملاصقًا له، تمارس عليها الدولة الساحلية بعض الاختصاصات اللازمة للمحافظة على كيانها، ويجوز للدولة الساحلية أن تحدد المنطقة المتاخمة بمسافة لا تزيد على أربعٍ وعشرين ميلًا بحريًا من خط الأساس الذي يقاس منه البحر الإقليمي" (المختار، يسر عباس عبود:"٢٠١٦م، ص ص ٣٤-٣٥)، وترجع نشأة المنطقة المتاخمة، إلى ادعاء بعض الدول في القرن الثامن عشر بثبوت الحق لها قانونًا في ممارسة بعض اختصاصات السيادة في مناطق تجاور البحر الإقليمي بغرض مكافحة التهريب الجمركي وحماية أمنها ومصالحها الضريبية والصحية، دون ادعاء السيادة الكاملة على هذه المنطقة المتاخمة للبحر الإقليمي.(أبو دقه، عبير جبر سلمان:٢٠١٢.، ص ٢١)

٥ – أعالي البحار

يقصد بأعالي البحار " تلك المناطق من البحار والمحيطات التي لا تخضع لسيادة أية دولة ساحلية أو غير ساحلية، وهي منطقة مفتوحة لجميع الدول بدون قيود، ولا يدعي السلطة فيها أحد، ولا يحق لأي دولة أن تتدخل في حرية الملاحة بها، ويستثنى من هذه المنطقة وفقًا للمادة (٨٦) من قانون البحار، المياه الداخلية، والبحر الإقليمي، والمنطقة الاقتصادية البحرية الخالصة، والمياه الأرخبيلية.(عبد السلام، خالد عبد المنعم: ٢٠٢١م، ص ٦٤)

وتعتبر منطقة حرّة متاحة لجميع الدول وليست ملكاً لأحد، وبالتالي تتمتع دول العالم بحُرّية كاملة في منطقة أعالي البحار مثل حريات الملاحة البحرية والطيران، ويمكن وصفها بأنها المياه الموجودة خارج المياه الإقليمية وتلي المنطقة الاقتصادية البحرية.

٦ – الجرف القاري

تُعرِف اللغة العربية اصطلاحات عديدة للتعبير عن الجرف القاري، من بينها الرصيف القاري– العتبة القارية– الامتداد القاري– جناح البر– حافة القارة. (عبد النبي، أحمد يوسف محمد:٢٠٢٠م، ص ٢٥٩)

كما تُعرّف المادة ٧٦ من قانون الأمم المتحدة لتنظيم البحار الجرف القاري بأنه " يشمل قاع وباطن أرض المساحات المغمورة، التي تمتد إلى ما وراء بحر الدولة الساحلية الإقليمي في جميع أنحاء الامتداد الطبيعي لإقليم تلك الدولة البري، حتى الطرف الخارجي للحافة القارية، أو إلى مسافة ٢٠٠ ميل بحري من خطوط الأساس التي يقاس منها عرض البحر الإقليمي، إذا لم يكن الطرف الخارجي للحافة يمتد إلى تلك المسافة. (منظمة الأمم المتحدة: ١٩٨٢م، ص ٦٥)، وبعد استعراض المناطق البحرية المهمة التي تدخل ضمنها المنطقة الاقتصادية البحرية الخالصة تجدر الإشارة هنا إلى مبررات ظهور تلك المنطقة والمطالبة بتحديدها، إذ تعددت الدوافع التي تشكلت في ضوءها فكرة المناطق الاقتصادية البحرية الخالصة والتي يمكن إيجازها فيما يلي:

١ – عوامل جغرافية

كان لعدم تماثل الأوضاع الجغرافية تأثيره في تحديد امتدادات المنطقة الاقتصادية البحرية الخالصة، وقد اتضح ذلك مثلًا " في موقف الدول العربية ككتلة سياسية إقليمية، إذ تباين موقفها إزاء إنشاء المنطقة الاقتصادية كسائر الدول الساحلية، حيث اتبعت اتجاهات مختلفة بصدد هذا الأمر، ودعم هذا الاختلاف تباين أهمية الثروات البحرية من حيث الأولوية لدى كل منها. ونتيجة لذلك انقسمت التشريعات الوطنية العربية إلى مجموعتين، مجموعة أولى تفرض سيادتها على مجالات بحرية يصل عرضها إلى ٢٠٠ ميلًا بحريًا كالمغرب واليمن وجيبوتي لامتلاكهم سواحل على بحار مفتوحة. ومجموعة ثانية رأت فرض نوع من السيادة على مسافات أقل من ٢٠٠ ميلًا بحريًا كسوريا، الجزائر، تونس، ليبيا ومصر ولبنان، السودان، الأردن، السعودية، البحرين، قطر، الكويت والعراق لإطلالها على بحار شبه مغلقة". (مانع، جمال عبد الناصر: ٢٠٠٤م، ص ٤٠٦)

٢ – عوامل تاريخية

يعد العامل التاريخي "أحد الأسباب المباشرة لظهور فكرة المنطقة الاقتصادية الخالصة في مجال قانون البحار. (الغنيمي، محمد طلعت: ١٩٩٨م، ص ١٧)، فلقد كان للوعي الذي صاحب انتهاء الحرب العالمية الثانية، أثره الكبير خاصة على الشعوب التي عانت من استحواذ بعض الدول القوية على مقدّراتها، فهذه الأمم التي كانت عرضة لشتّى أنواع الاستغلال ونهب للثروات، هي التي كانت الضحية الأولى لهيمنة بعض الدول الكبرى، التي طبعت العلاقات الدولية لقرون من الزمن. (سليمان، زرباني: ٢٠٢١م، ص١٤)

وبناء على ذلك يمكن التأكيد على أن العوامل التاريخية قد دعمت التفكير في إنشاء المناطق الاقتصادية البحرية الخالصة، حيث مثلت تلك المناطق حلقة من حلقات الصراع بين الدول النامية التي تسعى للحفاظ على مقدراتها ومواردها الخام، وبين الدول المتقدمة التي تستغل إمكاناتها التقنية في نهب ثروات الدول النامية، لضعف تكافؤ الفرص بينهما. وقد نجم عن استقلال العديد من الدول، تزايد رغبتها في مد سيادتها على إقليمها البحري، وإلى ما وراء هذا

الإقليم، وذلك رغبة منها في الحصول على موارد طبيعية جديدة، حية كانت أم غير حية، للنهوض باقتصادها الذي أنهك الاستعمار مقوماته.

ويثبت ذلك ويؤكده ملاحظة أن "مطالبات إنشاء المناطق الاقتصادية البحرية، بدأت من جانب الدول النامية، التي حرصت باستمرار على المطالبة بتقنين استخدام موارد البحار بما يكفل لها الحفاظ على مواردها البحرية، وقد أبدت الدول البحرية الكبرى المتقدمة معارضة شديدة لفكرة المنطقة الاقتصادية الخالصة في البداية لكنها سرعان ما عادت فأيدت الفكرة ووافقت عليها عند مناقشتها في قانون البحار في دوراته المختلفة. (أبو الحاج، طارق زياد: ٢٠٠٩، ص ١٤)، وقد سعت الجمعية العامة للأمم المتحدة إلى في قرارها رقم (٣٢٠٢) الصادر عام ١٩٧٤م لوضع برنامج عمل يكفل لثروات البحار نظامًا خاصًا لا يسمح للدول المتقدمة بالانفراد دون سواها من الدول باستغلال تلك الثروات فضلًا عن وجود النظر في الأوضاع الخاصة لبعض الدول الحبيسة، والمتضررة جغرافيًا على نحو يضمن مزيدًا من الضمانات لتلك الدول للاشتراك في الاستفادة بثروات البحار.(عبد العال محمد شوي: ٢٠١٤م، ص٩)

٣ – عوامل اقتصادية

يعد الدافع الاقتصادي أهم مبررات إنشاء المناطق الاقتصادية البحرية الخالصة، (أبو الحاج، طارق زياد: ٢٠٠٩، ص ٢٨)، ومنه اشتقت اسمها ووصفها بأنها مناطق اقتصادية، فهذه المناطق تتعدد بها موارد الثروة بنوعيها المتجددة، وغير المتجددة، حيث تضم موارد الطاقة كالغاز الطبيعي والفحم والبترول، وموارد الغذاء كالأسماك، والنباتات الغذائية البحرية، والإسفنج البحري، والأملاح، وموارد المعادن والرمال.

ولقد أثبتت الدراسات العلمية ضعف حجم الموارد الاقتصادية على اليابسة في مواجهة الطلب المتزايد للسكان، وهي مشكلة تبرز بصفة رئيسية أمام الدول الآخذة في النمو. (العناني، إبراهيم محمد: ١٩٧٥م، ص ١٧٠)

٤ – عوامل تكنولوجية

نجم عن التطور التكنولوجي الهائل، وتطور البحوث العلمية، الكشف عن وجود موارد جديدة في البحار يمكن استغلالها، هذا التطور العلمي الذي أصبح بمقدوره الاستكشاف، دون اللجوء إلى الحفر والتنقيب حتى ولو كانت في أعماق سحيقة، ويوصف العصر الحديث بما توفر له من أدوات التكنولوجيا بأنه " عصر الاستغلال البحري للثروات الطبيعية، التي ستتحول فيه أحلام البشر في استغلال تلك الثروات إلى حقيقة مُجسّدة.(عبد السلام، خالد عبد المنعم: ٢٠٢١م، ص ٦١)

فقد أدى ذلك التطور غير المسبوق بمجال التكنولوجيا الحديثة المتخصصة في استكشاف واستغلال الموارد الطبيعية من أعماق البحر، ورغبة العديد من الدول خاصة النامية منها، في البحث عن موارد جديدة عبر البحر لتلبية حاجياتها المتنامية من الطاقة، وموارد اقتصادية إضافية من البحر لمواجهة متطلباتها الاقتصادية.

٥ – عوامل أخرى.

ساهمت عوامل أخرى إلى جانب العوامل الأنف ذكرها في دعم فكرة إنشاء المناطق الاقتصادية الخالصة في البحار، ومن تلك العوامل العامل السكاني، (البيلي، سلافة مكي: ٢٠٠٣م، ص ٢٥٢) حيث تعد زيادة السكان المطردة من جانب، مع عدم كفاية الموارد الاقتصادية، على الجانب الآخر أحد العوامل المهمة التي دفعت للاتجاه نحو الموارد البحرية، إضافة إلى أزمات الطاقة وارتفاع أسعارها، والتي تعد أهم الموارد التي تشملها المناطق الاقتصادية، ويعد الدافع القانوني من العوامل التي دفعت في اتجاه إنشاء تلك المناطق وتحديدها، وفق أطر قانونية، لضمان عدالة استفادة الدول الساحلية من تلك الموارد، حيث كان الدافع القانوني وراء إبراز فكرة المنطقة الاقتصادية البحرية على المستوى الدولي، في محاولة للتوفيق بين مصالح الدول الساحلية

والصالح العام للجماعة الدولية فيما يتصل باستغلال ثروات أعالي البحار. (العناني، إبراهيم محمد: ١٩٧٥م، ص ١٧١)

وفي إطار حرص جمهورية مصر العربية على تحديد منطقتها الاقتصادية في البحر المتوسط، كان من الضروري أن تسعى لترسيم حدودها البحرية، مع الدول المشاطئة لها، وهذ ما سوف يناقشه المحور الثاني.

ثانيًا – **ترسيم المنطقة الاقتصادية** البحرية **المصرية الخالصة في شرق البحر المتوسط**

يُعد ترسيم المنطقة الاقتصادية البحرية الخالصة لمصر، إشكالية متعددة الجوانب، فهي مسألة حتمية، وضرورة جغرافية، وحاجة اقتصادية، وسيادة سياسية، وحقوق قانونية، لها أبعاد تاريخية.

وقبل أن يعرض الباحث لاتفاقيات ترسيم الحدود التي وقعتها مصر لضمان الحفاظ على كافة حقوقها في منطقتها الاقتصادية البحرية الخالصة، تجدر الإشارة إلى التعريف بمنطقة شرق البحر المتوسط، ثم عرض اتفاقات ترسيم الحدود، مع توضيح وتحليل موقف الأطراف الإقليمية والدولية تجاه تلك الاتفاقات.

أ – التعريف بمنطقة الدراسة (منطقة شرق البحر المتوسط)

تضم منطقة شرق البحر المتوسط، شكل (٤) كل من مصر، وليبيا وتركيا، وإسرائيل (فلسطين المحتلة)، وقطاع غزة، وجمهورية لبنان، والجمهورية العربية السورية، وجمهورية قبرص، وجمهورية اليونان. " وهي المنطقة التي تحددها الخريطة رقم ١٨٣ (رأس التين / الإسكندرونة) وهي ذات مقياس الرسم ١ / ١٠٠٠٠٠، وهي خريطة دولية معتمدة وموثقة صدرت عن الأدميرالية البحرية البريطانية سنة ١٩٠٠م، وهي الخريطة التي وقعت بناء عليها جميع الاتفاقيات الحدودية التي أبرمت بين دول شرقي البحر المتوسط وحددت تلك المنطقة جغرافيًا بين دائرتي عرض٠٠ // ٤٢ / ٣٠ ° و٣٠ // ٢١ / ٣٧ ° شمالًا، وخطي طول٠٠ // ٤ / ٢٣ ° ٤٠ // ١٧ / ٣٦ °
(خالد عبد المنعم عبد السلام : ٢٠٢١مً ص٣)

المصدر: من عمل الباحث، نقلًا عن (خالد عبد المنعم عبد السلام : ٢٠٢١م ص٣ بتصرف)

شكل(٤): دول منطقة شرقي البحر المتوسط

تبلغ مساحة منطقة شرق المتوسط " حوالي ٢,١٢٥ مليون كم٢، تُشكل ما نسبته١,٤٢٪ من جملة مساحة العالم البالغة ١٤٨,٩٣٩مليون كم٢، كما يبغ عدد سكانها٢٣٢,٦٧٩ مليون نسمة، بنسبة ٢,٩٨ % من حجم سكان العالم البالغ ٧,٧٨٨,٦٤١ مليار نسمة، كما هو مُبين بجدول (١)، وتقع دول المنطقة على الرغم من صغر مساحتها الإجمالية ضمن يابس قارات إفريقيا، وآسيا، وأوروبا، كما أنها تطل بسواحل طويلة على البحر المتوسط أحد أهم وأكبر ممرات التجارة العالمية، وتتميز منطقة شرق المتوسط باحتواءها على ٤١ %من احتياطي الغاز في العالم. (فراج، سلوى السعيد، وضبيش، رشا عطوة: ٢٠٢١م، ص١٢٢)

جدول (١) المساحة (بالكم٢) وعدد السكان ونسبتها لجملة منطقة شرق المتوسط، عام ٢٠٢٠م

الدولة أو المنطقة	المساحة بالكم٢	%	عدد السكان	%
جمهورية مصر العربية	١٠٠١٤٥٠	٤٧,١	١٠٢٣٣٤٤٠٤	٤٤,٠
جمهورية تركيا	٧٦٩٦٣٠	٣٦,٢	٨٤٣٣٩٠٦٧	٣٦,٢
الجمهورية العربية السورية	١٨٣٦٣٠	٨,٦	١٧٥٠٠٦٥٨	٧,٥
جمهورية اليونان	١٢٨٩٠٠	٦,١	١٠٤٢٣٠٥٤	٤,٥
إسرائيل (فلسطين المحتلة)	٢١٦٤٠	١,٠	٨٦٥٥٥٣٥	٣,٧
جمهورية لبنان	١٠٢٣٠	٠,٦	٦٨٢٥٤٤٥	٢,٩
جمهورية قبرص	٩٢٤٠	٠,٤	١٢٠٧٣٥٩	٠,٥
قطاع غزة	٣٦٥	٠,٠	١٣٩٣٩٥٤*	٠,٦
المجموع	٢١٢٥٠٨٥	١٠٠	٢٣٢٦٧٩٤٧٦	١٠٠

Source: https://www.worldometers.info/world-population/population-by-country/

*تعداد سكان قطاع غزة: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني على الرابط:

http://www.pcbs.gov.ps/Portals/_Rainbow/Documents/GazaA.html

يتبين من خلال تحليل بيانات جدول (١) ما يلي:

تتسم منطقة البحر المتوسط بالتباين المفرط في المساحة وعدد السكان، إذ تشكل مساحة جمهورية مصر العربية ما يدنو قليلًا عن نصف مساحة المنطقة، بنسبة بلغت٤٧,١٪، وإذا أضفنا لها جمهورية تركيا فسوف تُشكّل مساحة الدولتين معًا ٨٣,٣٪ من المساحة الكلية، أي ما يربو

قليلًا على أربعة اخماس مساحتها، ولا تُشكّل مساحتي الجمهورية العربية السورية، وجمهورية اليونان مجتمعتين سوى ١٤,٧٪ فقط من جملة المساحة، أي السدس أو انقُص منه قليلًا، أما إسرائيل (فلسطين المحتلة)، فلا تتجاوز نسبتها ١٪ من جملة المساحة، وتقتسم جمهوريتي لبنان وقبرص نسبة ١٪ أخرى، وجاء قطاع غزة في الترتيب الأخير بمساحته البالغة الصغر، والتي تقدر بنحو ٣٦٥كم، وبنسبة لا نجحفها وصفًا إذا قلنا أنها صفرًا، أو تكاد أن تكون كذلك.

أما الوضع في الشأن السكاني فيكاد يكون مشابه، لا مماثل، للوضع المساحي، فقد احتفظت مصر بمركز الصدارة من حيث المساحة، بنسبة بلغت ٤٤٪ من جملة حجم سكان منطقة الدراسة، أي الخُمسْين وزيادة، تلتها وفي المركز الثاني جمهورية تركيا بنسبة ٣٦,٢٪، لتكون لهما معًا السيادة المطلقة على المنطقة، مساحةً وسكانًا، ولكنهما لا تتقاسمان هذه السيادة مناصفة، إنما هي قسمة لصالح مصر، وبنسبة الثُمن إلا قليلا يتشكّلْ حجم سكان كلاً من الجمهورية العربية السورية، وجمهورية اليونان، إذ بلغ ١٢٪ من جملة سكان المنطقة، كذلك بلغت نسبة سكان إسرائيل (فلسطين المحتلة) ٣,٧٪ ، تليها جمهورية لبنان بنسبة ٢,٩٪، أما حجم سكان قبرص فقد بلغت نسبته ٠,٥٪ ، ليزحزح قطاع غزة مركزًا واحدًا إلى أعلى، ليشغل القطاع المركز قبل الأخير.

هذا التباين الكبير، المفرط، في المساحة وحجم السكان، ترتب عليه وجود فجوة كبيرة بين هذه الدول في حجم مواردها الاقتصادية، وقوة نفوذها السياسي والعسكري، ونجم عن ذلك أن الاعتبارات السياسية والعسكرية والأيديولوجية، كانت حاضرة وبقوة عند محاولة ترسيم الحدود بين دول منطقة البحر المتوسط، ويرى الباحث أنه ليس من المبالغة القول بأنها، تلك الاعتبارات، كانت إلى حد ما، سابقة على المصالح الاقتصادية.

جيولوجية منطقة حوض البحر المتوسط

تعد جيولوجية منطقة البحر المتوسط أحد أهم ملامحها الجغرافية الأوثق ارتباطًا بموضوع الدراسة ويتميز البحر المتوسط "بأنه يضم ثمانية أحواض ترسيبيه، والتي تكوّن مصادر الغاز

الطبيعي؛ حيث تتوافر فيها عوامل تجمعه من صخور رسوبية مسامية، ومواد عضوية تعرضت لعوامل تكتونية، نشأت منها مصايد الغاز الطبيعي.

ويعد حوض دلتا النيل، وحوض ليفانت الرسوبين من أهم أحواض البحر المتوسط الرسوبية بمنطقة الدراسة واللذان يمكن وصفهما على النحو التالي:

"حوض دلتا النيلNile Delta Basin ، تبلغ مساحته ٢٥٠٠٠٠كم٢، وينقسم إلى قسمين، حيث يقع القسم الأكبر منه تحديدًا أسفل المياه المصرية الإقليمية، أما القسم الأصغر فيقع ضمن المياه الإقليمية القبرصية. كما تضم منطقة شرق المتوسط، حوض الشرق أو ليفانتLevant Basin، والذي يمتد على طول الساحل الشرقي للبحر الأبيض المتوسط من شمال مصر، مرورًا قبالة سواحل غزة وفلسطين المحتلة، ولبنان، وسوريا، وقبرص حتى يصل إلى تركيا. كما يضم الجزء البري من منطقة دول شرق البحر المتوسط عدة أحواض رسوبية تمتد في كل من الأردن وسوريا ولبنان، والعراق، والسعودية وصولًا إلى تركيا". (منظمة أوابك: نوفمبر ٢٠١٨م، ص ١٩).، شكل (٥)، وأشار تقرير أصدرته هيئة المساحة الجيولوجية الأمريكية، " أن حوض ليفانت يضم ثلاثة مناطق جيولوجية تعد مكامن العصر الجليدي – Plio Pleistocene Reservoirs، والتي تشتمل على ثمانية حقول للغاز، ومكامن ليفانت الهامشية أو الواقعة على الحافة من الحوض Levant Margin Reservoirs، التي تضم أربعة حقول نفطية وغازية، ومكامن ليفانت أسفل طبقة الملح Levant Sup Salt Reservoirs، وهي تضم اكتشافين للغاز هما حقلي (تمار، داتيل) ويمتد حوض ليفانت على مساحة ٨٣٠٠٠ كم٢ من مياه البحر المتوسط".(أوابك: نوفمبر ٢٠١٨م، ص ٢٠)، وهذه المكامن هي مناطق تخزين الغاز الطبيعي.

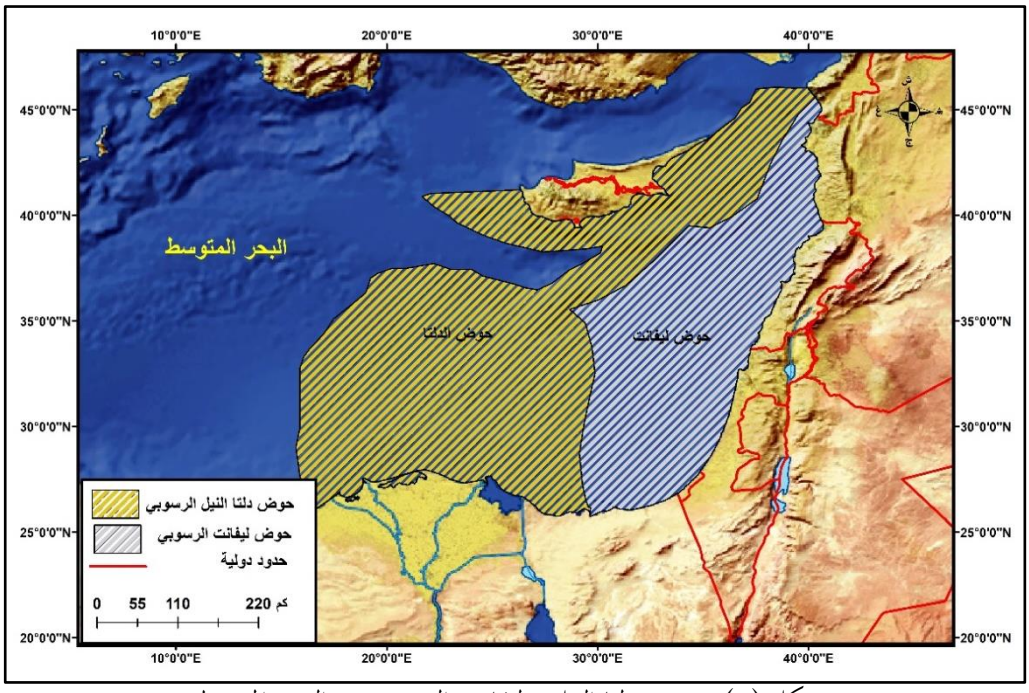

شكل (٥) حوضي دلتا النيل، وليفانت الرسوبيين في البحر المتوسط

المصدر: من إعداد الباحث استنادًا إلى إدارة معلومات الطاقة الأمريكية، EIA

وبالنظر إلى خريطة أعماق البحر المتوسط، الشكلين (٦و٧) يُلاحظ أن الجهة الشرقية منه، والقريبة من السواحل العربية الأسيوية، إضافة إلى الجانب الشمالي الشرقي للسواحل المصرية، بدءًا من الساحل الشرقي لمدينة رفح، حتى سواحل غرب الدلتا تقريبًا تصل في أقصى عمق لها لنحو ٢٠٠٠م، وهي تعد أقل عمقًا من الجهة الغربية المجاورة لها، وربما يفسر تركّز حقول الغاز في الجانب الشرقي من البحر المتوسط، لسببين هما:

١ – سهولة التنقيب عن الغاز بالجانب الشرقي لمنطقة شرق البحر المتوسط وهي الأقل عمقًا ويرجع ذلك بسبب انخفاض تكاليف الحفر.

٢ – يُرجّح أن تكون المناطق الأقل عُمقًا من البحر المتوسط، كانت يابسة خلال العصور الجيولوجية السابقة، وبالتالي ازدهرت فيها حياة نباتية وحيوانية، والتي تحولت فيما بعد إلى مكامن للغاز أو البترول بينما كانت المناطق الأكثر عُمقًا في الجهة الغربية مغمورة بالمياه آنذاك وبالتالي لم تتوفر لها نفس الظروف البيئية.

ويبين شكل (٨) قطاعًا تضاريسيًا لقاع البحر المتوسط، بمنطقة الدراسة، والذي يتزايد عمقه بالاتجاه غربًا أمام سواحل جمهورية مصر العربية.

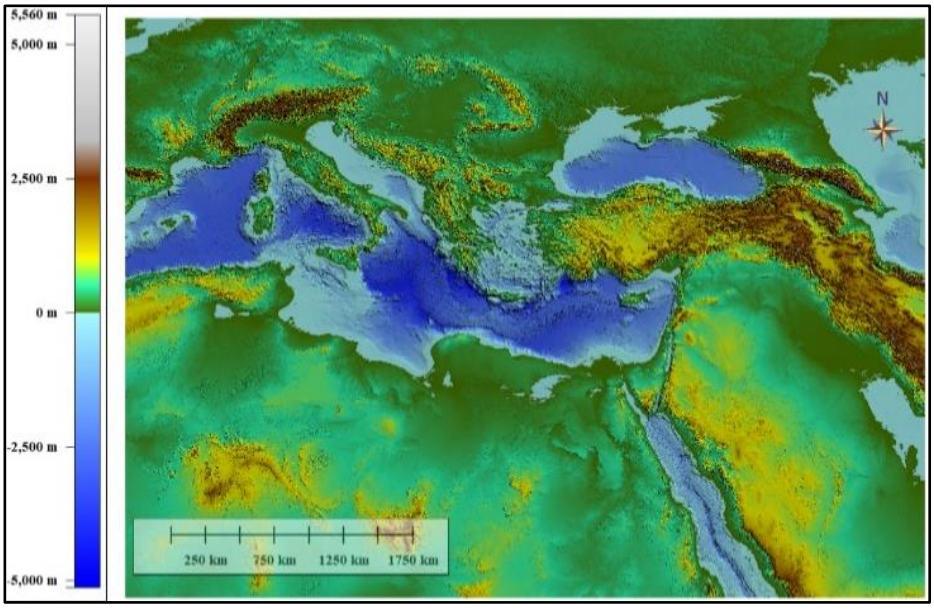

شكل (٦) تباين تضاريس منطقة شرق البحر المتوسط

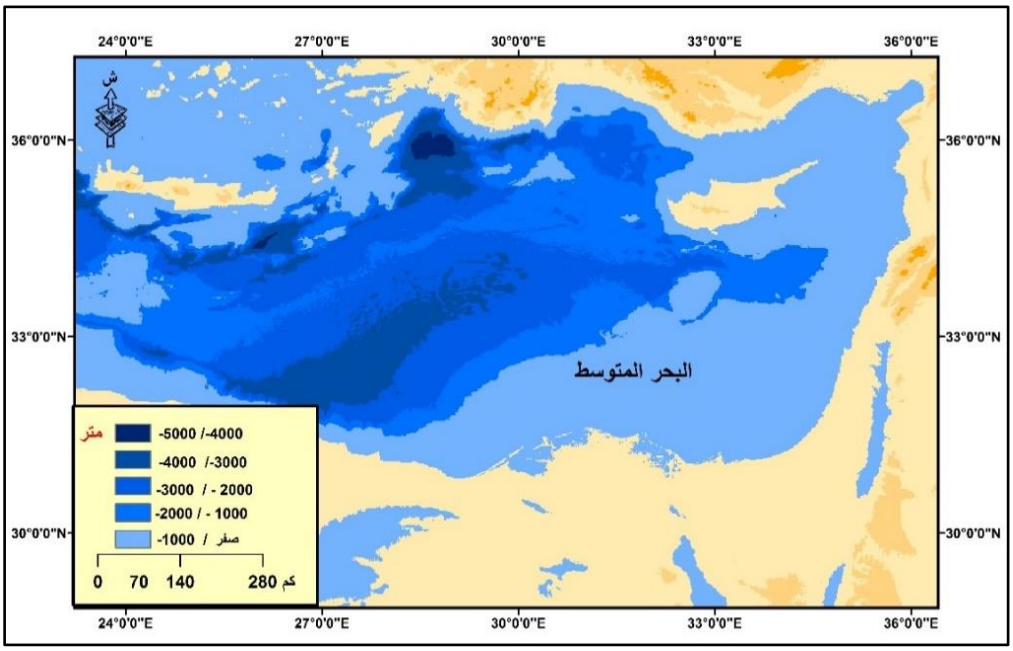

شكل (٧) تباين أعماق البحر، بمنطقة شرق المتوسط.

المصدر: من عمل الباحث

١ – باستخدام برنامج Arc G.I.S., Ver 10.8، وبرنامج Global Mapper, Ver 21.1

٢ – بيانات الاصدار الثالث لملف الارتفاعات الرقمي العالمي لسطح الارض واعماق البحار والمحيطاتGEBCO_2020 ،

(متاحة على شبكة المعلومات الدولية على الموقع: https://download.gebco.net)

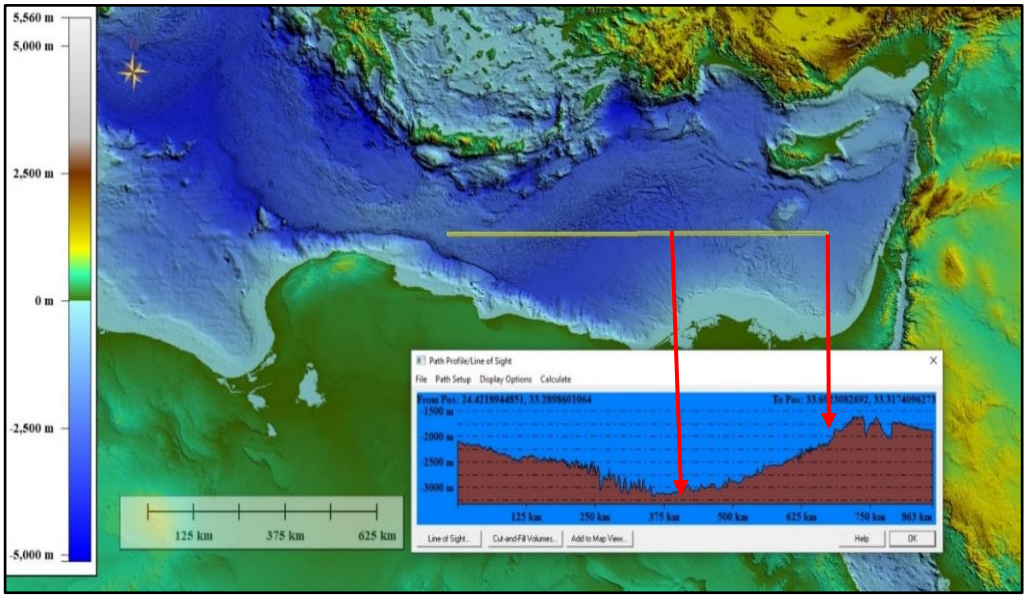

المصدر:

١ – من عمل الباحث، باستخدام برنامج Global Mapper Ver 21.1

٢ – بيانات الاصدار الثالث لملف الارتفاعات الرقمي العالمي لسطح الارض واعماق البحار والمحيطاتGEBCO_2020

شكل (٨) قطاع تضاريسي لقاع البحر المتوسط يبين تزايد أعماق البحر المتوسط بالاتجاه غربًا، أمام سواحل جمهورية مصر العربية.

وأيًا كانت مناطق تلك الاكتشافات، وتوزيعاتها الجغرافية، وتبايناتها، وما سيعقبها من اكتشافات مستقبلية محتملة، ففي واقع الأمر، سوف ينجُم عنها " تحول المنطقة إلى ما يمكن أن نطلق عليه لفظ، The Game changer، في مسألة تصدير الغاز، إذ أنها يمكن أن تغير في الشكل النمطي لخريطة إمداد الطاقة، خاصة لإقليم غرب أوروبا " حيث ثمة فارقًا كبيرًا بين مفهوم شرق المتوسط كحيّز وموضع جغرافي تتشاطأ عليه العديد من الدول، وبين المفهوم

الجيوسياسي والجيواقتصادي في إطار تحولات القوى الدولية والإقليمية. (المركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية: ٢٠١٩، ص١٢، بتصرف) نحو منطقة شرق المتوسط.

ب- اتفاقيات جمهورية مصر العربية لترسيم حدود المنطقة الاقتصادية البحرية الخالصة بمنطقة شرق المتوسط.

" يعد موضوع ترسيم الحدود البحرية بين دول شرقي البحر المتوسط واحدًا من أهم الموضوعات ذات التأثير السياسي والاقتصادي، وأكثرها تعقيدًا، كما تمثل المشكلات الجغرافية والجيولوجية بعض الأسباب التي تؤدي إلى تعقد مشكلات التحديد. (خالد عبد المنعم عبد السلام: ٢٠٢١م، ص٢)

ويخضع استغلال المناطق البحرية، لقوانين وأطر واتفاقات دولية، وكما أن للدول حدود على اليابسة، فإن لها أيضًا حدود بحرية، " وقوانين تنظيم البحار تقوم بتنظيم حقوق وواجبات الدول تجاه المناطق الساحلية التي تطل عليها"، (Nugzar Dundua: 2007, p5)، وعلى الرغم من امتداد السواحل المصرية المطلة على البحر المتوسط لمسافة تبلغ ١١٥٠كم (النشرة السنوية لإحصاءات البيئة، الجزء الثاني، إبريل ٢٠١٩م، ص ٢٩)، إلا أن المنازعات المصرية هي الأقل حدة مع جيرانها في منطقة شرق البحر المتوسط.

وتحد المنطقة الاقتصادية البحرية الخالصة لمصر خمس دول، إضافة لقطاع غزة، شكل (٩)، هي بالترتيب من الغرب إلى الشرق، الجماهيرية العربية الليبية، وقطاع غزة، وإسرائيل (فلسطين المحتلة)، وفي الجهة الشمالية للبحر المتوسط تقع كِل من تركيا، وقبرص، واليونان.

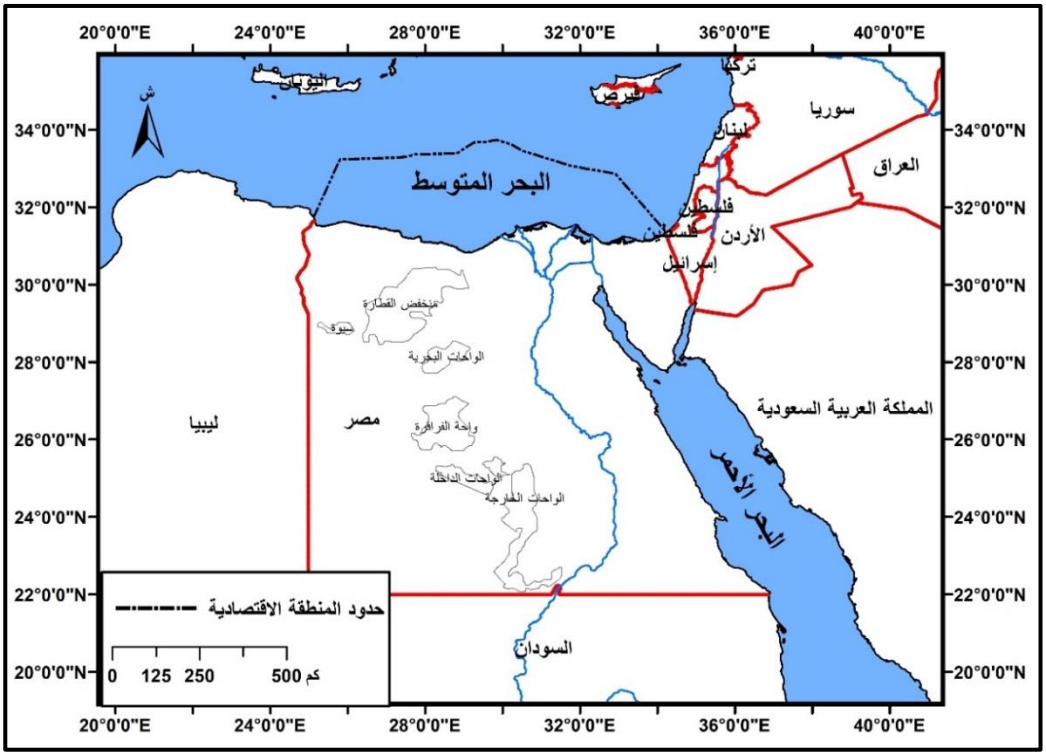

المصدر: من عمل الباحث اعتمادًا على خريطة وزارة البترول والثروة المعدنية، متاحة على الرابط بعنوان تقارير جيولوجية

Med. Sea, Nile Delta & North Sinai Sedimentary Basins https://www.petroleum.gov.eg:

شكل (٩) حدود المنطقة الاقتصادية المصرية الخالصة

ولا توجد منازعات حدودية أو أية مشكلات، على الأقل حتى الوقت الراهن، بين جمهورية مصر العربية، وبين الجماهيرية العربية الليبية، حول تعيين حدودهما البحرية، وربما كان سبب ذلك هو عدم وجود اكتشافات نفطية أو غازية على الخط الحدودي البحري بين الدولتين،" وتقع نقاط التحديد المشتركة بين مصر وليبيا في المنطقة البحرية عند دائرة عرض: // ٣٠ /٤٠ ° ٣١ وخط

طول// ٥٦ /٠٨ °٢٥ ، (مرفق١) وهي نقطة الأساس الأولى لتحديد حدود المنطقة البحرية المصرية الخالصة في البحر المتوسط، وذلك وفقًا لما هو مودع لدى هيئة الأمم المتحدة من نقاط الأساس المتعلقة بالحدود البحرية المصرية الليبية.

كذلك لا توجد أية مشكلات متعلقة بتعيين الحدود البحرية بين جمهورية مصر العربية، وبين قطاع غزة، أو حتى دولة إسرائيل (فلسطين المحتلة)، وذلك على الرغم من تأخر مصر في ترسيم حدودها البحرية مع دولة إسرائيل كثيرًا، حفاظًا على حقوق شعب فلسطين، وحتى لا تعطي لإسرائيل مشروعية استغلال موارد الطاقة البحرية على الشاطئ الفلسطيني، وتقع آخر نقطة أساس للحدود المصرية على البحر المتوسط في الجهة الشرقية شرق رفح عند دائرة عرض : // ٢٤ /١٩ °٣١، وخط طول// ٠٦ /١٣ °٣٤، وذلك وفقًا لتعيين نقاط الأساس لحدود المنطقة الاقتصادية المصرية الخالصة، والمودعة لدى الأمم المتحدة منذ عام ١٩٩١م، وتمثل هذه الحدود النقطة رقم ٥٣ لخطوط الأساس البحرية على ساحل البحر المتوسط. (مرفق١)

أما الحدود مع اليونان فيوجد تداخل بين جزء من الجرف القاري اليوناني، مع الجرف القاري المصري عند بلوك ١٢ المصري ويقع عند أقصى النقاط شمالاً من الجرف القاري المصري، وقد بدأت مصر مفاوضات مع اليونان منذ عام ٢٠١٣م، وجاري العمل على حل نقاط الخلاف بين جمهورية مصر العربية، وجمهورية اليونان في تحديد وترسيم حدود منطقتيهما الاقتصاديتين البحريتين.

والمشكلة بالنسبة لليونان ليست فقط في تعيين جزء صغير من الجرف القاري اليوناني، لكن المشكلة الأكبر في تأثير جزيرة كاستيلوريزو، شكل (١٠) وهي جزيرة يونانية صغيرة تبلغ مساحتها نحو ١١,٩٨٧كم٢ فقط، وحجم سكانها ٥٠٠ نسمة،(https://www.marefa.org) ومع ذلك فإن هذه الجزيرة ذات الموقع الاستراتيجي المهم تبعد فقط عن ساحل تركيا بنحو ١٣٠٠ متر فقط، وتبعيتها لليونان تُقلص مساحة المنطقة البحرية الاقتصادية التركية في البحر

المتوسط، واعتراف مصر بتبعية هذه الجزيرة لليونان، وترسيم الحدود على أساس ذلك، يُعقِّدْ الموقف التركي التفاوضي حول أحقيتها في تلك الجزيرة، كذلك فإن هذه الجزيرة ملاصقة لحدود المياه الاقتصادية لقبرص مما يجعل مد أي خط أنابيب يمر بهذه الجزيرة، مارًا بمنطقة مياه إقليمية وليس مياه دولية، وهذا لصالح قبرص واليونان. (https://www.marefa.org)

المشكلة هنا في موقع جزيرة كاستيلوريزو، حيث إنه طبقا لاتفاقية قانون البحار ١٩٨٢ فالجزيرة التي تقع أمام السواحل التركية مباشرة تدخل ضمن حسابات المناطق الاقتصادية الخالصة لليونان ولا تعتبر للسواحل التركية الممتدة على المتوسط حق في المناطق الخالصة

وترى الحكومة اليونانية "إن قرب كاستيلوريزو الجغرافي من تركيا ليس له أي تأثير على المكانة الممنوحة لها بموجب المعاهدات الدولية، وتؤكد أنه باتباع المنطق التركي، فربما تدعي فنزويلا أو جمهورية الدومينيكان أن جزر المارتينيك وجوادلوب أقرب إليهما من فرنسا – التي ينتميان إليها – على بعد عدة آلاف من الأميال، وبالتالي ينبغي أن تتمتع بحقوق في تلك الجزر البحرية. (Burak Bekdil: 2020, P4)

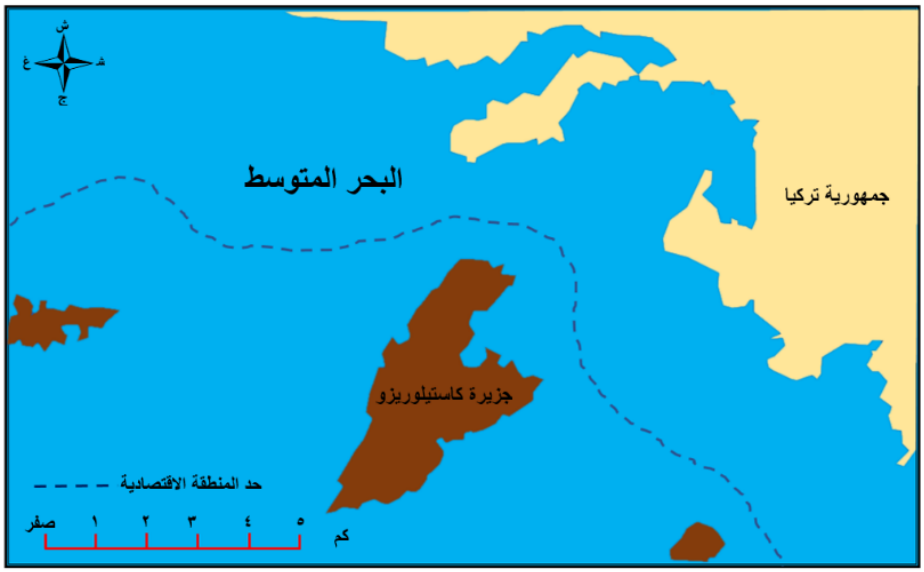

شكل (١٠) موقع جزيرة كاستيلوريزو المتنازع عليها بين جمهورية اليونان والجمهورية التركية

المصدر: نقلًا عن (Burak Bekdil: 2020, P4)

وفيما يتعلق بالحدود البحرية المصرية مع قبرص، فقد وقعت مصر على اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار١٩٨٢م، " حيث قامت بعدها بإيداع ٥٣ نقطة أساس لدى الأمين العام للأمم المتحدة العام ١٩٩١، كما هو مُبيّن (مرفق ١) ثم تلتها قبرص بإيداع ٥٧ نقطة في عام ١٩٩٦م.

"وقد استبعدت كلا من جمهوريتي مصر العربية، وقبرص ترسيم الحدود البحرية بينهما بطريقة الجرف القاري Continental Shelf، نظرًا لأن المسافة بين خطي الأساس للدولتين هي ٢٠٧ ميل بحري فقط، (قيست المسافة بواسطة الباحث باستخدام برنامج.Arc G.I.S) وهو ما لا يسمح بحصول كلتا الدولتين على مسافة المائتي ميل بحري. وقد تم عقد اتفاقية لترسيم الحدود بين مصر وقبرص فبراير ٢٠٠٣م، ودخلت حيز التنفيذ عام ٢٠٠٤ م، حيث عُيّنت المنطقة الاقتصادية البحرية الخالصة الخاصة بالدولتين وفقًا لقاعدة خط المنتصف، والذي حددته الاتفاقية في ثمان نقاط إحداثية جغرافية كما هو مبين بجدول (٢) غير أن الاتفاقية ألزمت في المادة الثالثة كلا الطرفين عند الدخول في أية مشاورات مع طرف ثالث لتعيين الحدود البحرية بالإبلاغ والتشاور مع الطرف الأخر وهو مالم تلتزم به قبرص في اتفاقيتها لتعيين الحدود البحرية مع إسرائيل. (أحمد زكريا الباسوسي:٢٠١٨م، ص٩٤) ، وقد طالب البعض، في جمهورية مصر العربية بأن تعيد الدولة النظر بشان إعادة ترسيم الحدود مع قبرص حينما طالبت الأخيرة، جمهورية مصر العربية بعمل اتفاقية عام ٢٠١٣م، للتأكيد على التزام الدولتين بما تم الاتفاق عليه في الاتفاقية الموقعة عام ٢٠٠٣م، وكان ذلك بعد اكتشاف حقل أفروديت، الذي يعد أحد أكبر الحقول المكتشفة في منطقة شرق المتوسط، ولكن رأت جمهورية مصر العربية ضرورة الالتزام بما اتفقت عليه، كذلك فإن أية محاولة لخرق الاتفاق السابق كان يمكن أن تكون لها تبعات سياسية وقانونية، حيث أن" ترسيم الحدود قبل التوصل إلى اكتشافات لموارد الطاقة أسهل بكثير من محاولة ترسيمها بعد

الاكتشاف خاصة لو كانت تلك الاكتشافات ضخمة، وقد تؤدي إلى نزاعات سياسية وعسكرية" (عادل عبد اللطيف، ٢٠١١م، ص ١٨٣)

جدول (٢) قائمة الإحداثيات الجغرافية للنقاط من (١) إلى (٨)، التي تُعرف بخط المنتصف وحدوده الملحقة للاتفاق بين جمهورية مصر العربية، والجمهورية القبرصية، حول تحديد المنطقة الاقتصادية الخالصة

قائمة الإحداثيات الجغرافية		
النقطة	خط طول	دائرة عرض
١	٣٠° ٠٥/ ٠٠//	٣٣° ٤٥/ ٠٠//
٢	٣٠° ٢٨/ ٣٠//	٣٣° ٣٤/ ٠٠//
٣	٣٠° ٣٦/ ٣٠//	٣٣° ٣٠/ ٤٠//
٤	٣١° ٠٧/ ٣٠//	٣٣° ٢١/ ٢٠//
٥	٣١° ٣٦/ ٣٠//	٣٣° ١١/ ٣٠//
٦	٣٢° ٠١/ ٣٠//	٣٣° ٠٧/ ٢٠//
٧	٣٢° ٣١/ ٣٠//	٣٣° ٠٠/ ٤٠//
٨	٣٢° ٥٨/ ٣٠//	٣٢° ٥٣/ ٢٠//

Source:

https://www.un.org/depts/los/LEGISLATIONANDTREATIES/PDFFILES/EGY_1990_Decree.pdf

وقد عارضت الجمهورية التركية هذه الاتفاقية، حيث تختلف وجهة النظر التركية عن وجهة النظر المصرية في التعاطي القانوني والجغرافي، مع كِل من دولتي قبرص واليونان، حيث تنظر تركيا

إلى كل منهما على اعتبار أنهما جزيرتين وليستا دولتين ساحليتين، كما ترى جمهورية تركيا أن اليونان ليست دولة أرخبيلية، وبالتالي لا يمكن لها أن تمد حدودها البحرية لمسافة ٢٠٠ميلًا بحريًا، ولا يصح أن تتجاوز حدودها أو حدود جزيرة قبرص في البحر المتوسط ١٢ ميلًا بحريًا، ويقصد بالدولة الأرخبيلية وفقًا للمادة ٤٦ من قانون الأمم المتحدة لتنظيم البحار" أنها مجموعة من الجزر، أو أجزاء من جزر، والمياه الواصلة بينها، والمعالم الطبيعية الأخرى التي تُشكّل معًا كيانًا جغرافيًا واقتصاديًا وسياسيًا قائمًا بذاته أو التي اعتبرت كذلك تاريخيًا (الأمم المتحدة: ١٩٨٢، ص ٣٦) هذه هي وجهة النظر التركية، وعلى العكس من ذلك فإن مصر ترى أنهما، جمهوريتي قبرص واليونان، دولتين لهما حدود بحرية يجب تقسيمها وفقًا لقاعدة خط المنتصف، والذي يقسم المنطقة البحرية بين الدولتين المتشاطئتين مناصفة، في حال قل عرض المنطقة البحرية بينهما عن ٤٠٠ ميل بحري، وذلك وفقًا لنصوص اتفاقية قانون البحار الموقعة عام ١٩٨٢م، والتي اعترضت تركيا على بنودها ورفضت التوقيع عليها والشكلين (١١ و١٢) يوضحان اختلاف الموقفين المصري والتركي من تحديد المناطق الاقتصادية البحرية الخالصة في منطقة الدراسة. ويستند الموقف التركي إلى: (الباسوسي، أحمد زكريا: ٢٠١٨م، ص ص ١٤٧– ١٤٩، بتصرف)

"أ – عدم اعتراف تركيا وشمال قبرص بجنوب قبرص، وبالتالي وفقًا للرؤية التركية لا يحق لجنوب قبرص تمثيل كافة الدولة كونها مقسمة بين طرفين.

ب – تزعم تركيا وجود تداخل بين الجرف القاري التركي وبين الجرف القاري القبرصي.

جـ – تؤكد تركيا أن هناك تداخل في المناطق الاقتصادية بين قبرص اليونانية والتركية

وبناء على ما سبق فإن تركيا ترى ضرورة التوصل إلى تسوية شاملة بين القبارصة الأتراك والقبارصة اليونانيين قبل الشروع في استغلال ثروات الغاز المحتملة " كما هددت تركيا بوقف عمليات التنقيب عن الغاز في المياه الإقليمية القبرصية اليونانية، وقامت بالتصديق على اتفاقية ترسيم الحدود البحرية مع جمهورية قبرص الشمالية، التي تعترف بها تركيا وحدها، كذلك أعلنت

الحكومة التركية أنها لن تسمح بمرور الغاز الإسرائيلي عبر شبكة الأنابيب التي تمر عبر أراضيها من أجل الوصول إلى الأسواق الأوروبية. (المركز العربي للأبحاث والدراسات والسياسات: ٢٠١٢م، ص٢٨)، وتهدد تركيا دائمًا باستخدام القوة العسكرية لحماية مصالحها الاقتصادية.

وهنا يرى الباحث أنه من الصعب أن تتخذ تركيا أي خطوات عسكرية تصعيدية جادة من أجل وقف عمليات التنقيب على السواحل القبرصية اليونانية، فليس من مصلحتها الدخول في مواجهة عسكرية لا مع إسرائيل التي تحظى بالدعم الأميركي، ولا مع جمهورية مصر العربية ذات الثقل السياسي والعسكري والديموغرافي في المنطقة، بالإضافة إلى وجود التحالفات الإقليمية الداعمة للموقف المصري.

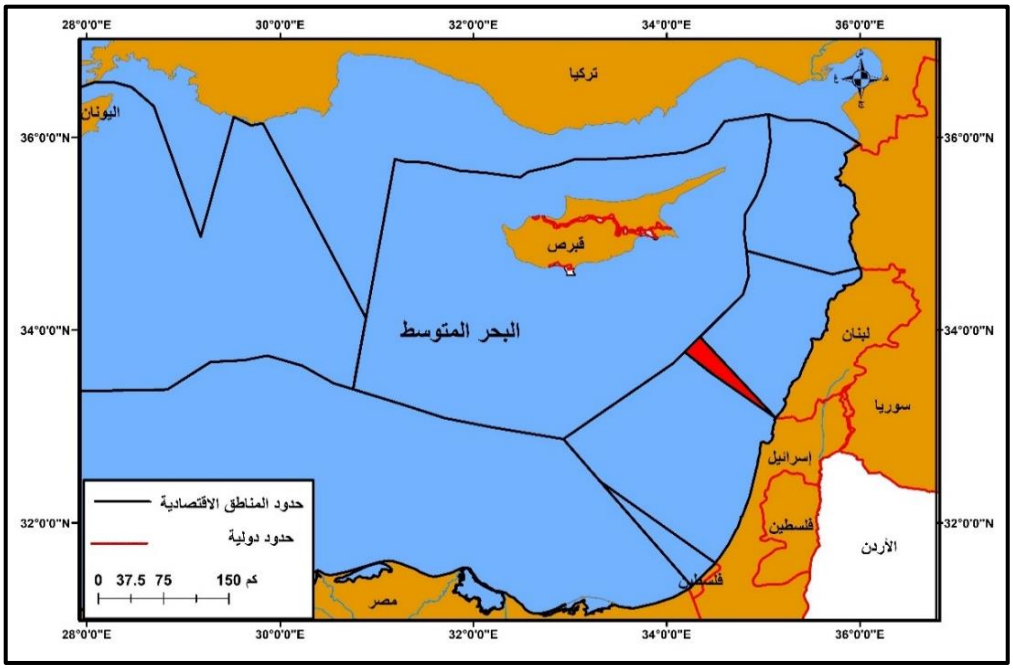

شكل (١١) المناطق الاقتصادية البحرية الخالصة وفق المفهوم المصري

المصدر: من عمل الباحث اعتمادًا على، (Ayla Gürel:2014, P11)

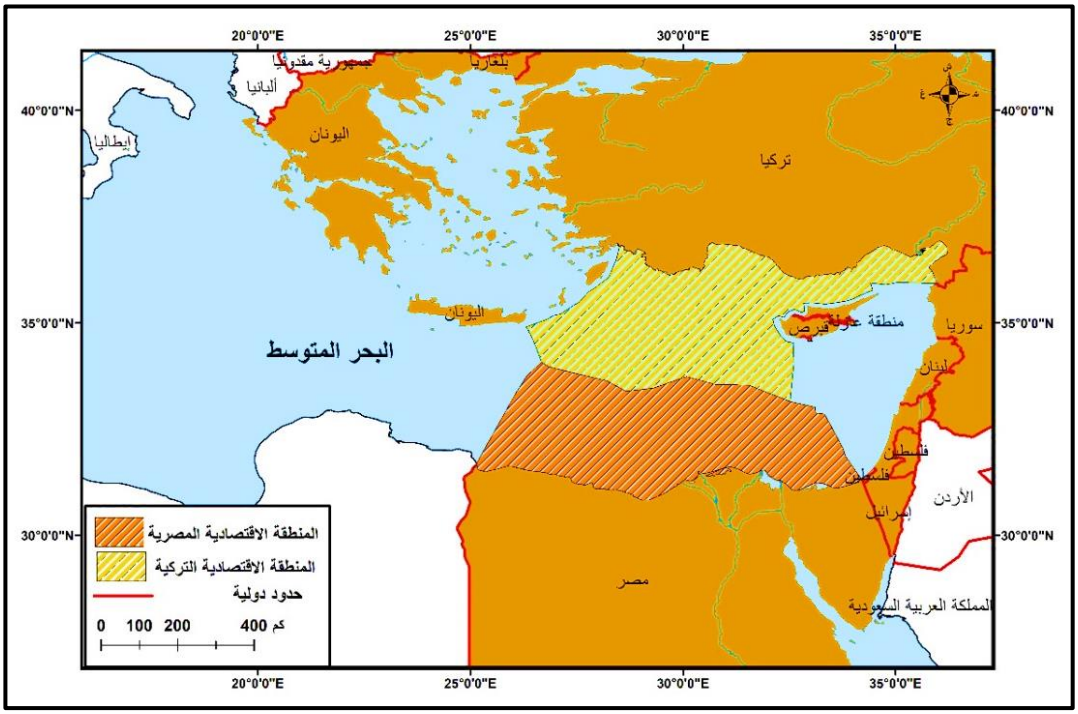

شكل (١٢) المناطق الاقتصادية البحرية الخالصة لجمهورية مصر العربية، والجمهورية التركية وفق المفهوم التركي

المصدر: من عمل الباحث اعتمادًا على (Ayla Gürel:2014, P11)

ويبدو جليًا من خلال ما ذكر آنفًا أن تركيا في موقف صعب، "وهامش التحرك العسكري والسياسي لديها بالغ الضيق في حال أرادت أن تعارض مساعي قبرص لاستكشاف الغاز في مياهها الإقليمية، فأية خطوات في هذا الاتجاه سوف تضع تركيا في مواجهة صعبة، خاصة أنها لا تملك حلفاء إقليميين، يمكن أن يقدموا دعمًا حقيقيًا في ظل الأوضاع الراهنة في سورية والأزمة النووية في إيران، (المركز العربي للأبحاث والدراسات والسياسات: ٢٠١٢م، ص٣١)، وكذلك هناك الأزمة المالية التي تشهدها لبنان، خاصة مع تأثيرات تفشي فيروس كورونا المعروف علميًا

باسم Covid-19 ، وهي أزمة لا تشهدها لبنان وحدها، ولكنها قد تضعف وجود تحالف إيراني سوري لبناني فاعل وداعم لجمهورية تركيا.

ج – موقف الأطراف الإقليمية والدولية تجاه اتفاقات ترسيم الحدود بمنطقة شرق البحر المتوسط:

أدى تزايد أهمية منطقة شرق المتوسط مع توالي اكتشافات حقول الغاز الطبيعي، والذي صار منافسًا قويًا للنفط، إلى إحداث تغيير نوعي في أهمية منطقة شرق المتوسط لتحول إلى أهمية جيو اقتصادية بالدرجة الأولى، بدلًا من كونها منطقة جيو سياسية فقط، وكان من نتائج ذلك حدوث "تقلبات دولية نوعية، حيث أدت اكتشافات المكامن الغازية إلى تغييرات جذرية مفاجئة في المعادلات الدولية كان للشرق الأوسط " (صادق، علا علي: ٢٠١٥م، ص ٩٣) وتحديدًا منطقة شرق المتوسط النصيب الأكبر منها.

ومن الصعب تصور أن تكون القوى العالمية الكبرى غير مكترثة بما يحدث في منطقة شرق البحر المتوسط من اتفاقات أو منازعات " فلقد ازدادت القناعة عند حكومات الدول الكبرى بأن النفوذ في مناطق موارد الغاز الطبيعي، وأنابيبه، وممراته، أصبح أحد المعايير المهمة لامتلاك القوة الجيوسياسية في العالم، وأحد أسس التنافس الدولي، فقد أدركت روسيا الاتحادية أن التركيز على التسلُّح مع ضعف النفوذ والسيطرة على مكامن ومصادر الطاقة العالمية، كان أحد أسباب تفكك الاتحاد السوفيتي السابق ، وبذلك ارتكزت آليات تنافس الدول الكبرى لتشكيل النظام الدولي الجديد على معادلة التحكم في الطاقة بشكل عام، والغاز الطبيعي بشكل خاص. (المركز الاستراتيجي للدراسات: بدون تاريخ، ص٦)، ويمكن الإشارة هنا إلى الموقف الأمريكي، والموقف الروسي،وبعض القوى الإقليمية من الصراع في منطقة شرق المتوسط

١ – موقف الولايات المتحدة الأمريكية

هناك وجود سياسي واقتصادي وعسكري قوي للولايات المتحدة في منطقة شرق البحر

المتوسط، من خلال شركاتها التي تقوم بالتنقيب عن النفط والغاز، وكذلك علاقاتها العميقة مع عدد من دول المنطقة، وتواجد أساطيلها في البحر المتوسط، وترى الولايات المتحدة الأمريكية أن نشوب أي صراع عسكري في منطقة الشرق الأوسط سوف يؤثر في مصالحها حيث تتقاطع ثلاث ملفات مهمة. (المركز العربي للأبحاث والدراسات والسياسات: ٢٠١٢م، ص٣٢)

أولًا: تهديد أمن إسرائيل الحليف الأول للولايات المتحدة الأمريكية في منطقة الشرق الاوسط.

ثانيها: تفاقم القضية القبرصية المتعلقة بتقسيم الجزيرة، والتي ترجع جذورها إلى عام ١٩٧٤م.

ثالثًا: تهديد خطوط إمداد الطاقة لغرب أوروبا، مما قد يؤثر في أمن الطاقة لحلفائها الأوروبيين.

ويعني مفهوم أمن الطاقة" الوصول غير المقيد، أو التحكم في، مصادر الطاقة (Siddi, Marco: 2017, p6)علاوة على ذلك فالولايات المتحدة تسعى لاستفادة شركاتها النفطية من حقول شرق المتوسط.

وقد قامت الولايات المتحدة بإصدار قانون شراكة الأمن والطاقة شرق البحر المتوسط لعام ٢٠١٩م، الذي يؤسس لدور أقوى وأكبر لواشنطن في مسألة شرقِ البحر المتوسط. (علي حسين باكير: ٢٠١٩م، ص ٥)

ولعل ما حدث من هزات اقتصادية عام ٢٠٢٠م، بعد انتشار جائحة فيرس كورونا Covid-19، يعزز من فكرة صعوبة تحمل دول غرب أوروبا لأية مشكلات اقتصادية، قد تنجم عن قيام حرب إقليمية بالمنطقة، من المؤكد أن تركيا ستكون طرفًا فيها، وما سيتبع ذلك من توقف لضخ الغاز الروسي إلى غرب أوروبا.

والحقيقة أن الولايات المتحدة وأوروبا يجب أن يعيدا النظر في تشابكات السياسة والاقتصاد بمنطقة شرق المتوسط حيث " تحتاج منطقة شرق المتوسط لتعقد أوضاعها إلى فهم أعمق من جانب الولايات المتحدة وأوروبا"، مثال ذلك أن "الحل السياسي في سوريا، وتعديل نظام الحكم في العراق، يمكن أن يكونا أكثر فاعلية في مواجهة داعش وغيرها من الضربات العسكرية. (ELIAMEP Policy Paper: April 2016, PP 6 - 10)

٢ – موقف روسيا الاتحادية

عبرت روسيا الاتحادية عن اهتمامها باكتشافات غاز شرق المتوسط ورغبتها في المساهمة في عمليات الاستكشاف، "ويعود الاهتمام الروسي بغاز شرق المتوسط إلى رغبتها في أن تكون شريكًا في مشروعات الغاز القادمة بدلًا من الدخول في منافسة غير مجدية. وبهذه السياسة تضمن لنفسها الاستفادة الاقتصادية من خلال المشاركة في الصادرات المرتقبة للغاز إلى الأسواق العالمية وعلى رأسها السوق الأوروبية، وترحب كل من إسرائيل واليونان وقبرص بتلك المشاركة الروسية، فهم يرون أن هذه المشاركة الروسية يمكن أن تحيد الموقف التركي وتضعفه. (المركز العربي للأبحاث والدراسات والسياسات: ٢٠١٢م، ص ص ٣٤ – ٣٥) ،وتراقب روسيا الاتحادية باهتمام بالغ الأحداث السياسية والعسكرية في منطقة شرق المتوسط، وتخطط لتنفيذ استراتيجية تسمح لها بالحصول على نصيب من ثروات تلك المنطقة، وما كان تدخل روسيا الاتحادية في الشأن السوري عام ٢٠١٥م، إلا حرصًا على مصالحها الاقتصادية، والسياسية، والعسكرية، حيث تدرك روسيا أهمية موقع سورية الاستراتيجي في المنطقة، والذي يمكن استغلاله في مد شبكات أنابيب الغاز الطبيعي ، وكذلك النفط من دول الخليج وإيران مرورًا بسوريا، وتركيا إلى أوربا، لذا فهي تسعى لتحجيم الدور الجغرافي للجمهورية السورية، كبديل يمكن أن يوفر خطوط إمداد للطاقة إلى أوروبا، ويرى الباحث أن الدول العظمى لا تحرك جيوشها ولا تسخر إمكاناتها الاقتصادية والسياسية والعسكرية؛ بحثًا عن تحقيق اهداف مثالية مجردة، كالبحث عن حرية الشعوب، وإقرار قوانين العدالة الإنسانية، فهي وإن أعلنت أن هذه هي أهدافها، فتلك أستار، تخفي خلفها أسرار.

وتسعى روسيا جاهدة لمنع دول أوروبا من محاولة تقليل دورها في توفير إمدادات الطاقة التي تعتمد عليها تلك الدول. "وقد أسست روسيا لوجود بحري دائم لها في شرق المتوسط، إذ يوجد لها ٢٦ سفينة و٣ مروحيات بحرية وحاملة طائرات، مما يعني استعدادها لمواجهة أية أخطار عسكرية محتملة على مصالحها في هذه المنطقة." (شريف شعبان مبروك:٢٠١٥م، ص ٤٦)

ويمكن تفسير أحد الأسباب الاستراتيجية لتدخل روسيا العسكري في الشأن السوري" إلى غاز شرق المتوسط أيضًا، ، فسوريا صاحبة ساحل طويل في شرق المتوسط، ولم توقع اتفاقات

ترسيم حدود بحرية مع كل من لبنان وقبرص وتركيا، وقد وقعت روسيا الاتحادية في ديسمبر ٢٠١٤ اتفاقية مع الجمهورية السورية للتنقيب والحفر بالقرب من الساحل السوري، ليكون لها بذلك سيطرة تامة على مدخل قارة آسيا وبداية طريق الحرير الصيني.

"فمَن يملك سوريا، يملك الشرق الأوسط، وبوابة آسيا، ونافذة روسيا الاتحادية الأساسية، وأول طريق الحرير بحسب استراتيجية الصين، يستطيع أن يتحكَم بالنظام الاقتصادي العالَمي. ومن هنا يُمكن معرفة الأسباب الحقيقية لتمسك روسيا بوجودها في سوريا. (مصطفى صلاح: أغسطس ٢٠١٨م، ص ٩)

٣ – موقف الاتحاد الأوروبي

يُعد موقف الاتحاد الأوروبي من التنافس الجاري شرق المتوسط، منحازًا إلى قبرص اليونانية واليونان في مواجهة تركيا. وذلك على اعتبار أن دعم الإجراءات الأحادية لقبرص اليونانية من شأنه أن يخلق مجالًا جديدًا للخلاف، وأن يقوي موقف الشطر اليوناني الرافض للحلول السلمية. (علي حسين باكير: ٢٠١٩م، ص ٨) ويرى الباحث أن موقف الاتحاد الأوروبي ينبع من ضعف الموقف القانوني لتركيا، وتأييد قوى عظمى خارجية للموقف اليوناني والقبرصي، بالإضافة إلى رغبة الاتحاد الأوروبي في تحجيم الطموحات التركية في السيطرة على إمدادات الطاقة لأوروبا.

٥– موقف الجمهورية التركية

لم تقف تركيا موقف المشاهد المحايد، حيث لجأت تركيا إلى "توقيع اتفاق مع الحكومة الليبية في طرابلس يتم بمقتضاه ترسيم حدود الجرف القاري بين البلدين، وهو ما أثار استياء دول المنطقة، التي وجدت في هذا التصرف انتهاكًا صريحًا للقانون البحري الدولي، خاصة أن تركيا تجاهلت أن شواطئ جزيرة كريت التي تقع في المنطقة بينها وبين ليبيا هي أراضٍ يونانية.

وعليه، يعد الاتفاق الليبي التركي مسارا آخر لدخول تركيا على خط الصراع الإقليمي من البوابة الليبية، كما يعد توسع تركيا في أراضي الجمهورية العربية السورية، مسارًا ثالثًا لهذا التوجه، إلا أن الخطوة التركية، قد زادت من التوتر القائم في العلاقات المصرية التركية، وبينما عززت الأخيرة وجودها العسكري المباشر وغير المباشر في ليبيا، أعلنت مصر أن هذا الوجود يشكل خطرًا على

أمنها القومي. ولم تكتف تركيا بذلك فهناك مطالبات تركية " لا أساس لها على بحر إيجه والجزر اليونانية" حيث تدعي ملكيتها لبعض الجزر هناك.

(A Journal in Naval Sciences and Technology: 2016, p3)

٦ – موقف الجمهورية الإيرانية الإسلامية.

يعد الموقف الإيراني هو الأضعف في منطقة شرق البحر المتوسط، وإن كان هناك تدخلًا إيرانيًا في هذا الصراع، فهو تدخل غير مباشر، وعلى الرغم من التوافق الإيراني التركي تاريخيًا في المنطقة، " لكنه ومع انطلاق ثورات الربيع العربي في مطلع العقد الثاني من الألفية الجديدة، بدت كل من إيران وتركيا على طرفي النقيض، حيث اتجهت تركيا إلى دعم الثورات العربية بشكل عام، دونما تفريق، في حين اتجهت إيران إلى التعاطي بازدواجية مع تلك الثورات" (علام، مصطفى شفيق:٢٠١٧م، ص ٦٦) ، لقد أصبح هذا الصراع الدائر في منطقة شرق المتوسط "موضوع قلق دولي متزايد، لا سيما فيما يتعلّق بالتداعيات الأوسع المتعلقة بإشكالية ما يحدث في ليبيا على الأمن الإقليمي بعامة، وعلى الأمن القومي المصري بخاصة، كتحول ليبيا إلى مصدر للأسلحة المنهوبة وغير المشروعة، ونقطة انطلاق للهجرة غير الشرعية وملاذٍ آمنٍ للمجموعات الإرهابية، والتي يمكن من خلاله توجيه ضربات في الجبهة الغربية المصرية، كما أن الوجود التركي في ليبيا، يهدد الأمن القومي المصري، ويدفع باتجاه المواجهة العسكرية بين الطرفين، وحتى وإن لم تحدث مواجهة عسكرية مباشرة، فإن حالة التوتر تلك تضع المنطقة على حافة بركان ثائر.

ثالثًا –الموارد الاقتصادية بالمنطقة البحرية المصرية الخالصة **في البحر المتوسط.**

تتنوع الموارد الاقتصادية بالمناطق البحرية الخالصة، تنوعًا كبيرًا، وتتفاوت قيمتها الاقتصادية، وفقًا لكمياتها، ومدى الطلب عليها، وسهولة استغلالها، والتقنيات الفنية المطلوبة، ومدى قدرة الدولة على الاستفادة منها، وهذه الموارد يمكن تصنيفها كما يلي: (عبد السلام، خالد عبد المنعم: ٢٠٢١م، ص ١٢٥)

أ – الموارد الاقتصادية المتجددة

ب – الموارد الاقتصادية غير المتجددة (المستنفدة)

أ – الموارد الاقتصادية المتجددة وتتمثل في:

١ – تحلية مياه البحر.

٢ – الموارد الغذائية البحرية.

٣ – الإسفنج البحري.

٤ – الطيور المهاجرة.

٥ – النباتات والحشائش البحرية.

١ – تحلية مياه البحر.

" تولي الدولة المصرية اهتمامًا كبيرًا بتعظيم الاستفادة من الموارد المائية المتاحة وترشيد الاستهلاك من المياه لحماية الأمن المائي للدولة، خاصة في ظل تزايد استخدام المياه لأغراض الشرب والزراعة مع تزايد عدد السكان. وتتضمن خطة الدولة في هذا الشأن إنشاء محطات تحلية مياه البحر، ومحطات المياه الجوفية، وإعادة استخدام المياه المعالَجة من خلال التوسع في إنشاء محطات معالجة الصرف الصحي، ورفع كفاءة بعض محطات المعالجة وتحويلها إلى معالجة ثلاثية بمحافظات الصعيد، وتقليل الفاقد في مياه الشرب بجميع المجالات .(https://ecss.com.eg/17302)، ومع تزايد الطلب على المياه العذبة، نتيجة الزيادة في أعداد السكان، والأنشطة الزراعية، والصناعية المختلفة، وأمام عجز الموارد المائية لمصر عن مجابهة هذا الطلب لجأت الدولة إلى تحلية مياه البحر.

ولقد أنشأت مصر العديد من محطات تحلية مياه البحر على ساحل البحر المتوسط، بقدرة

إنتاجية بلغت ٣٠ مليون مترًا مكعبًا سنويًا، ومن المنظر أن تتوسع مصر في صناعة تحلية المياه، حيث أعدت خطة للفترة الزمنية ٢٠٢٠م –٢٠٥٠م وتضم الخطة أربعة محاور، الأول: توفير الاحتياجات المائية للمجتمعات السكانية القائمة، والثاني: توفير الاحتياجات المائية البديلة، لإيقاف نقل مياه الشرب إلى محافظتي مرسى مطروح، والبحر الأحمر، وشبه جزيرة سيناء، والثالث: توفير الاحتياجات المائية البديلة للمياه السطحية، والمحور الرابع: توفير الاحتياجات المائية المطلوبة للتنمية العمرانية. (عبد السلام، خالد عبد المنعم: ٢٠٢١م، ص ١٣١) وتستهدف الخطة "تنفيذ وتطوير ١٠٩ محطات تحلية لمياه البحر، بطاقة إجمالية ١٠ ملايين مترًا مكعبًا في اليوم (الشركة القابضة للمياه والصرف الصحي: ٢٠١٩م، بيانات منشورة)

٢ – الموارد الغذائية البحرية.

تعرف الموارد الغذائية البحرية بأنها جميع الكائنات الحية الموجودة، والتي تنمو وتعيش بالمنطقة الاقتصادية البحرية الخالصة، والتي تسبح في عمود الماء أو أسفل السطح أو بالقرب من قاعة، وتشمل كافة الثروات الحية سواء كانت أسماكًا راقدة، أم أسماك تعيش في القاع (أبو الحاج، طارق زياد: ٢٠٠٩، ص ٢٥)، حيث تعد الثروة السمكية من أهم الثروات الغذائية البحرية بمنطقة شرق المتوسط، جدول (٣)، شكل (١٣)

جدول(٣) تطور إنتاج الأسماك بمنطقة البحر المتوسط، مقارنة بإجمالي إنتاج مصر (١٩٩٥م – ٢٠٢٠م) (الكمية بالألف طن)

الإنتاج / السنة	جملة إنتاج مصر	جملة الإنتاج من مصايد البحر المتوسط	% من جملة إنتاج مصر	نسبة التغير
١٩٩٥	٤٣١,٦	٥١,٠٨	١١,٨	–
٢٠٠٠	٧٢٤,٤	٥٤,٨	٧,٥	٧,٢٨
٢٠٠٥	٨٨٩,٣	٥٦,٧	٦,٣٧	٣,٤٦
٢٠١٠	١,٣٠٤	٧٧,٣٩	٠,٥٩	٣٦,٥
٢٠١٥	١,٥١٩	٥٧,٦٠	٠,٣٨	٢٥,٥٧–
٢٠٢٠	١,٧٠٦	٦٠,٥	٠,٣٥	٥,٠٣
الجملة	٤,٧٣٤	٣٥٨,٠٧	٠,٧٥	

المصدر:

من إعداد الباحث اعتمادًا على بيانات الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، الكتاب الإحصائي السنوي، أعوام مختلفة.

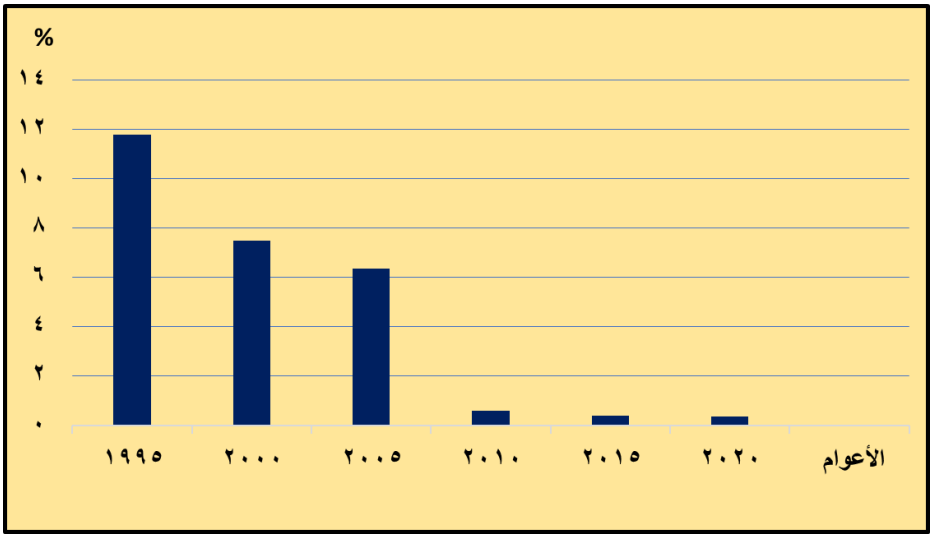

المصدر: الشكل من إعداد الباحث، اعتمادًا على بيانات جدول (٣)

شكل (١٣) تطور نسبة إنتاج الأسماك بمنطقة البحر المتوسط، مقارنة بإجمالي إنتاج مصر (١٩٩٥م – ٢٠٢٠م)

يلاحظ من خلال بيانات جدول (٣) وشكل (١٣) ما يلي:

هناك تراجعًا عامًا في نسبة إنتاج الأسماك من منطقة شرق البحر المتوسط مقارنة بكمية الإنتاج الكلي لجمهورية مصر العربية، حيث بلغة كمية إنتاج مصايد الأسماك من البحر المتوسط عام ١٩٩٥م، حوالي ٥١ ألف طن، شكلت ما نسبته ١١,٨٪ من جملة إنتاج الجمهورية، وفي عام ٢٠٠٠م، تراجعت تلك النسبة حيث بلغت كمية إنتاج أسماك البحر المتوسط ٥٤,٨ الف طن، قدرت نسبتها بحوالي ٧,٥٪ من جملة إنتاج الأسماك في جمهورية مصر العربية البالغة كميتها ٧٢٤,٤ ألف طن، واستمرت في التراجع عام ٢٠٠٥م، حيث بلغت كمية الإنتاج ٥٦,٧ الف طن، وصلت نسبتها إلى ٦,٣٧ % من جملة الإنتاج البالغ قدره ٨٨٩,٣ الف طن على مستوى الجمهورية، لتقل النسبة لأول مرة عن ١٪ عام ٢٠١٠م، حيث بلغت كمية الإنتاج ٧٧,٣٩ ألف طن، فعلى الرغم من زيادة الإنتاج من مصايد البحر المتوسط، إلا أنه لم يواكب زيادة الإنتاج على مستوى الدولة ككل والذي تجاوز المليون طن لأول مرة أيضا ليصل إلى حوالي ١,٣ مليون طن عام ٢٠١٠م، واستمر منحنى النسبة في الهبوط خلال عامي ٢٠١٥م، ٢٠٢٠م، حيث بلغت قيمًا متدنية قدرت بحوالي ٠,٣٨٪، ٠,٣٥٪ على التوالي.

ويرجع ذلك التراجع بشكل عام إلى التلوث الكبير الذي يتعرض له البحر المتوسط، سواء كان تلوث زراعي، أم صناعي، أم من جراء تصريف المخلفات الصناعية داخل مياه البحر المتوسط. (عبد السلام، خالد عبد المنعم: ٢٠٢١م، ص ١٣٨)

وتضم الثروات الغذائية البحرية إلى جانب الأسماك ما يلي:

البلانكتون*phytoplankton* وهو عبارة عن عوالق نباتية أو حيوانية تتغذى عليها الكائنات البحرية، وهناك أنواع من البلانكتون العملاق تسمى العوالق الكبيرة، مثل قنديل البحر.(عبده، طلعت أحمد، حسين، حورية محمد: ٢٠٠٠م، ص ٥٠)

– الثدييات البحرية وهي عبارة عن حيوانات بحرية من ذوات الدم الحار تتكاثر بالولادة ومنها الحيتان، والدلافين، والفقم، وقد أكدت اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار في المادة (٦٥)

على حق الدولة الساحلية في حظر صيد الثدييات البحرية وحمايتها في المنطقة الاقتصادية البحرية الخالصة التابعة لها. (عبد السلام، خالد عبد المنعم: ٢٠٢١م، ص ١٣٥)

- الرخويات والقشريات هي عبارة عن حيوانات لافقارية وتتميز بأن أجسامها رخوة جدًا ومرنة الأطراف ويكون لها درع صلبة لتحميها ويوجد من الرخويات ما لا يقل عن خمسين ألف نوع في العالم

https://www.animals-wd.com

- **ملح الطعام:** تنتج مصر ما يقارب ثلاثة ملايين طن من ملح الطعام ويستخرج من الملاحات المنتشرة على طول ساحل البحر المتوسط في مرسى مطروح والمكس والدخيلة وبرج العرب وإدكو ورشيد وبلطيم ودمياط وجنوب بحيرة المنزلة وبورسعيد وغرب العريش وتشغل مصر المركز السابع عشر عالميًا في إنتاج الملح. (عبد السلام، خالد عبد المنعم: ٢٠٢١م، ص ١٤٠)

٣ – الإسفنج البحري.

الإسفنج البحري هَو عبارة عن كتلة من الخلايا والألياف ويوجد بداخله نظام معقد من القنوات التي تفتح على شكل ثقوب بأحجام مختلفة من خلال الجلد البنس الداكن أو الأسود الحالك، ويمكن العثور على الإسفنج ذو القيمة التجارية العالية من مستوى المد والجذر إلى عمق ٢٠٠ قدم، عن الطريق الصيد في المياه الضحلة، أو عن طريق الغطس والصيد في المياه العميقة. (عبد السلام، خالد عبد المنعم: ٢٠٢١م، ص ١٤١)

وتختلف أَنواع الإسفنج فَي المظهر اَلخارجي، فبعضها عبارة عن كتل لا شكل لها، وبعضها على شكل أجسام رقيقة، وهناك أنواع ذات أشكال كروية، وأخرى على شكل كوب أو مروحة، وهناك بعض الأنواع تأخذ شكل النجوم، ويأخذ شكل إسفنج المياه العميقة لونًا بنيًا باهتًا، أما إسفنج المياه الضحلة فيأخذ ألوانا زاهية.

(موسوعة عالم الحيوانات العربية، ٢٠٢٠م، ص١)

وقد توقف إنتاج الإسفنج البحري في مصر منذ عام ١٩٩٩م، لإصابته بأمراض قللت من تكاثره (الجهاز المركز للتعبئة العامة والإحصاء، تقرير ٢٠٠٢م)

٤ – الطيور المهاجرة.

أدى موقع مصر الجغرافي المتميز إلى مرور الطيور المهاجرة عبرها، مرتين ، مرة في الربيع والأخرى في الخريف، وتعتبر مصر بذلك أحد المسارات الرئيسية للطيور المهاجرة، حيث يمر بها سنويًا أكثر من مليوني طائر، منها ١,٢ مليون طائر جارح، ٥٠٠ ألف لقلق أبيض، ٦٦ ألف بجعة، تنتمي لأكثر من ٥٠٠نوعًا، بينها ٣٧ نوعًا من الطيور الحوامة (وزارة الدولة لشئون البيئة، جهاز شئون البيئة، قطاع حماية الطبيعة، مشروع صون الطيور المهاجرة، ص ١٠)

٥ – النباتات والحشائش البحرية.

توجد أنواع متعددة من الأعشاب والنباتات البحرية التي تعد مصدر مهم من مصادر الغذاء، الأمر الذي دفع بعض الدول الساحلية إلى استزراع تلك النباتات والأعشاب في البحار لكي تساعد السكان في سد النقص في البروتين اللازم لغذائهم وتنتشر على سطح البحر في منطقة شرق المتوسط كميات كبيرة من الطحالب التي تدخل في العديد من الصناعات.

ب– الموارد الاقتصادية غير المتجددة.

١– المعادن

يشتمل قاع البحر المتوسط على العديد من المعادن، " التي توجد على شكل مستودعات رسوبية، تبدو أهميتها الاقتصادية فيما تحتويه من النيكل والنحاس والكوبالت والزنك، كما تحتوي على معادن الحديد والمنجنيز وثاني أكسيد السيليكون وجير الكالسيوم بالإضافة إلى الثروات الأخرى المتمثلة في الرمل والحصى وكربونات الكالسيوم وبعض الرواسب التي تحتوي على رقائق الذهب والمعادن النادرة وعادة ما تكون بتركيزات أعلى من المعادن الأرضية". (عبد السلام، خالد عبد المنعم: ٢٠٢١م، ص ص ١٨٨ – ١٨٩)

٢ – الرمال.

تعد الرمال السوداء المنتشرة على ساحل البحر المتوسط من أهم الموارد الاقتصادية بالمنطقة والرمال، وتقوم الشركة المصرية للرمال السوداء باستغلال هذه الرمال (صورة١)، التي تحتوي على

نسبة عالية من المعادن الثقيلة والتي لها أهمية اقتصادية حيث إنها تدخل في صناعات استراتيجية هامة، " وسميت بذلك لاحتوائها على نسبة عالية من المعادن ذات اللون القاتم الأسود (معادن الحديد) مثل الإلمنيت والماجنتيت، وتحتوي الرمال السوداء على نسبة من المعادن الاقتصادية (الإلمنيت ، الزركون ، الماجنتيت ، الروتيل ، الجارنت) بالإضافة إلى المونازيت والذي يحتوي على مواد مشعة ، وتهتم الدول باستخلاص المعادن من الرمال السوداء لاستغلالها اقتصاديا ، بالإضافة إلى تطهير الشواطئ من المواد المشعة الضارة بالبيئة.http://www.nspo.com.eg

صورة (١) الشركة المصرية للرمال السوداء.

المصدر: شبكة المعلومات الدولية الإنترنت Source:

https://youtu.be/YIgvZgqbhXA?t=22

ووفق ما قامت به هيئة المواد النووية المصرية من مسح جوي تم الكشف عن امتلاك مصر لما يقرب من ١١ موقعًا على السواحل الشمالية، شكل (١٤) تنتشر بها الرمال السوداء بتركيزات مرتفعة بدءًا من رشيد حتى العريش بطول ساحل بلغ ٤٠٠ كم، تبدأ من إدكو شمال محافظة البحيرة، وتتوزع على أربعة مناطق تشمل شمال سيناء وتضم ٢٠٠مليون متر مكعب، ودمياط ٣٠٠ مليون متر مكعب، ورشيد ٦٠٠ مليون متر مكعب، وكفر الشيخ ٢٠٠ مليون متر مكعب. (موقع الشركة المصرية للرمال السوداء ٢٠١٧م .

(http://www.nspo.com.eg

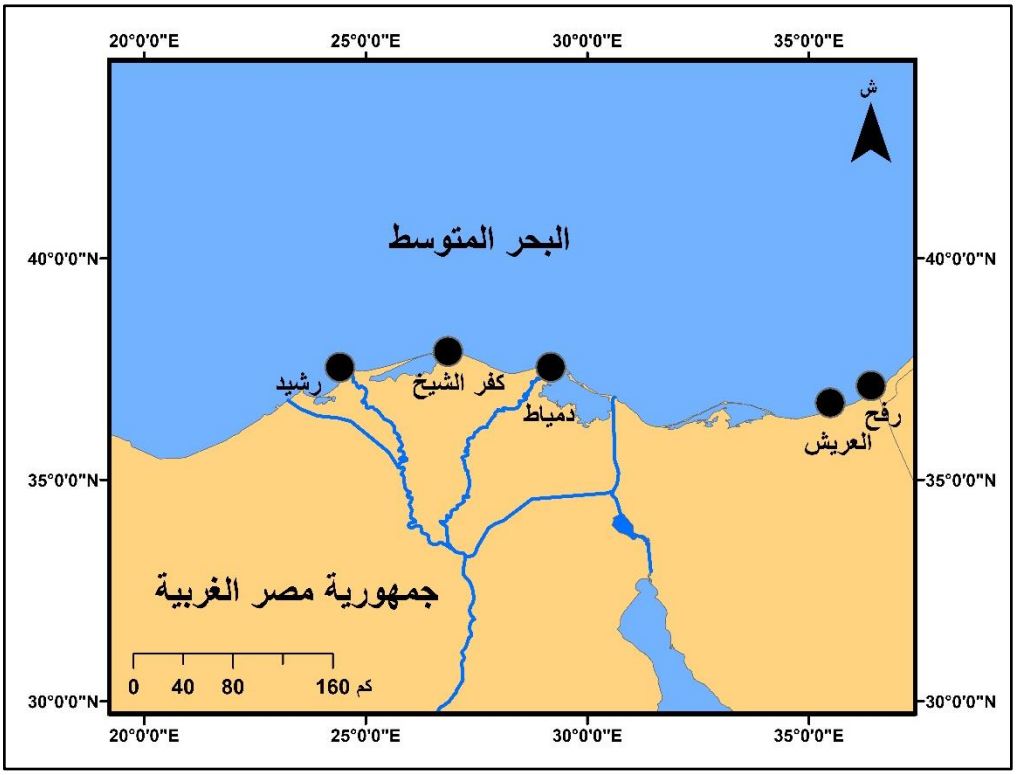

المصدر: الشكل من إعداد الباحث، اعتمادًا على بيانات موقع الشركة المصرية للرمال السوداء http://www.nspo.com.eg. ٢٠١٧م

شكل (١٤) أهم مناطق استخراج الرمال السوداء، على ساحل البحر المتوسط في مصر

٣ – موارد الطاقة.

تتمثل موارد الطاقة بالمنطقة الاقتصادية البحرية الخالصة لمصر في النفط والفحم والغاز الطبيعي، وفيما يلي عرضًا لأهمية هذه الموارد.

النفط : قدرت هيئة المساحة الجيولوجية الأمريكية موارد النفط الخام غير المكتشفة في إقليم حوض دلتا النيل بحوالي ١,٨ بليون برميل من الزيت القابل للاستخراج.(دائرة المسح الجيولوجي الأمريكية ٢٠١٠م)،

والفحم : يعد الفحم كمصدر للطاقة أكبر احتياطي عالمي ويقدر الاحتياطي العالمي منه "بحوالي ٨٦١ تريليون طن، ويستهلك منه سنويًا ٣,٨ تريليون طن، وفقًا لإحصاءات ٢٠١٨م، وقد تبين للعلم عظم المخزون الفحمي الذي تحتويه البحار والذي لن يطول الوقت قبل استخدامه على نطاق واسع كذلك أصبح من المؤكد وجود كميات كبيرة من الفحم أسفل معظم مناطق الجرف القاري لدول شرق البحر المتوسط التي سيصبح بالإمكان استخدامه متى دعت الحاجة إلى ذلك (خالد عبد السلام: ٢٠٢١م، ص ١٨٥)

الغاز الطبيعي: تشمل مقومات الطاقة المصرية والمتمثلة في المخزون الضخم من الغاز المصري المحتمل اكتشافه في شرق المتوسط ، ٢٢٣ تريليون قدم مكعب والذي يمثل ضعف إجمالي مخزون الغاز المحتمل اكتشافه لكل من قبرص وإسرائيل، بالإضافة إلى امتلاك مصر لمحطتي إسالة الغاز الوحيدتين (إدكو– دمياط) في المنطقة، (عبد النبي، أحمد يوسف محمد:٢٠٢٠م، ص المقدمة)

ويبين الشكل (١٥) التوزيع الجغرافي لحقول غاز شرق المتوسط، وفقًا للمنطقة الاقتصادية البحرية الخالصة لدول منطقة شرق البحر المتوسط.

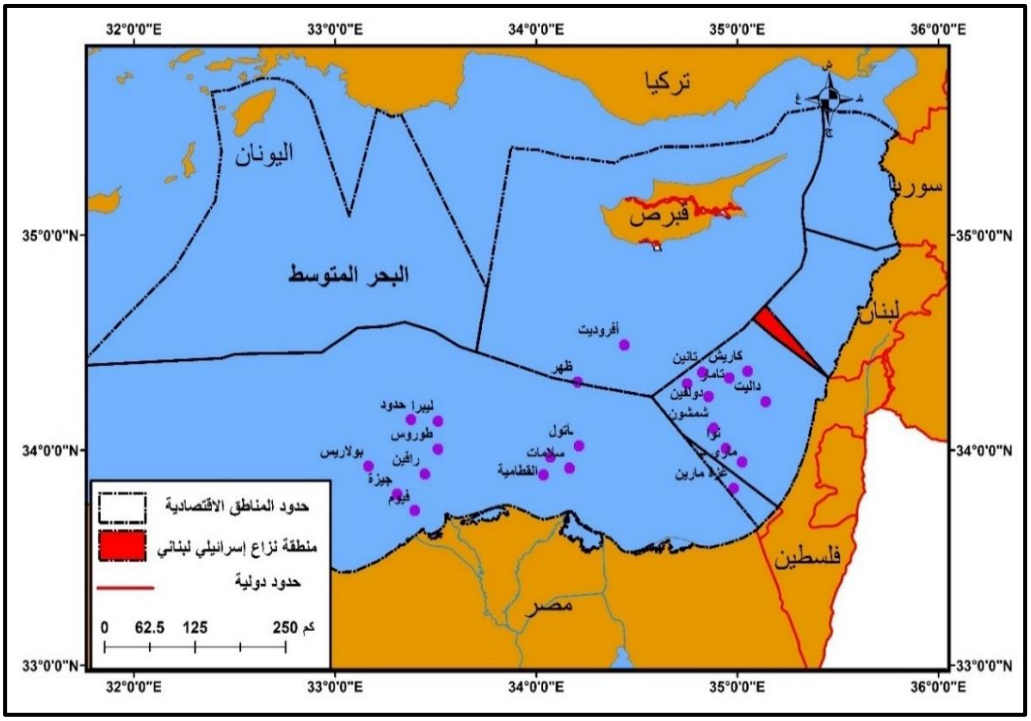

شكل (١٥) التوزيع الحالي لحقول الغاز في المناطق الاقتصادية البحرية بمنطقة شرق البحر المتوسط

المصدر: من عمل الباحث اعتمادًا على (تقرير منظمة أوابك: نوفمبر ٢٠١٨م)

تعد مصر أولى دول شرق المتوسط في إجراء عمليات للبحث عن الغاز الطبيعي في منطقة البحر المتوسط (أوابك: نوفمبر ٢٠١٨م، ص ٢٧)، ويتميز الغاز المصري بانخفاض نسبة الكبريت به، مما يعني انخفاض التآكل وبالتالي انخفاض مصروفات الصيانة والتشغيل في المصانع والسيارات، وانخفاض مصروفات التقنية. (عيش، ماهر حمدي: ٢٠١٩م، ص المقدمة)

"يرجع اكتشاف أول حقل غاز طبيعي في مصر لعام ١٩٦٧ م، في منطقة أبو ماضي في دلتا النيل، وذلك من خلال شركة بلاعيم للبترول، وهي شركة مشتركة بين الهيئة العامة للبترول والشركة الدولية للزيت، وقد تم اكتشاف أول حقل غاز بحري في أبو قير بالبحر المتوسط عام ١٩٦٩م" (الباسوسي، أحمد زكريا:٢٠١٨م، ص٥١)، "تمثل منطقة البحر المتوسط النصيب الأكبر من انتاج الغاز الطبيعي بمصر بنسبة ٦٢%، تليها دلتا النيل بنسبة ١٩٪ ثم الصحراء الغربية بنسبة ١٨%، وذلك من خلال عدد (٢٠) شركة ومن أهمهم (شركة بتروبل، شركة خالدة، شركة الفرعونية، شركة بدر الدين، وشركة البرلس) ومن أهم الشركات الأجنبية العاملة بأنشطة الإنتاج في مصر (إيني الإيطالية، أباتشي الأمريكية، بي بي الإنجليزية وشل الهولندية) .

https://www.petroleum.gov.eg

"وخلال عقدي السبعينيات والثمانينيات حالت الظروف السياسية والاقتصادية دون الاهتمام بالتنقيب عن الغاز بشكل مكثف وخاصة في الجانب الشرقي من السواحل الشمالية المصرية باعتبار أن عوائد استخراج الغاز من هذه المنطقة لا يغطي حجم التكلفة بالنسبة للاحتياطيات المتوقعة ولكن "بدأت عمليات المسح الإسرائيلي تنشط منذ التسعينيات، وكانت قبالة السواحل الفلسطينية (قرب غزة)، ومع اكتشاف حقل تمار الإسرائيلي ٢٠٠٩م، أخذت تتبدل معادلة الغاز في شرق المتوسط، خصوصا عندما أصدرت هيئة المسح الجيولوجي الأمريكية٢٠١٠م تقريرًا مُفاده أن منطقة حوض الشام وهو المنطقة التي تشمل لبنان، إسرائيل، واليونان، وقبرص، وتركيا، وسوريا، ومصر، تسبح فوق خزان من الغاز يصل إلى ١٢٢ تريليون قدم مكعب ، مما يجعلها من المناطق العالمية التي تحوي احتياطيات كبرى من الغاز الطبيعي". (مركز أركان للدراسات والأبحاث والنشر: ٢٠١٩م، ص ٥)

وقد توالت الاكتشافات المصرية لحقول الغاز الطبيعي، داخل المنطقة البحرية الاقتصادية الخالصة لمصر، ويبين جدول (٤) مراحل اكتشاف حقول الغاز الطبيعي المصرية خلال الفترة من عام ٢٠٠٠م إلى عام ٢٠١٧م.

جدول (٤) تطور اكتشافات حقول الغاز الطبيعي ضمن حدود المنطقة الاقتصادية الخالصة لمصر

تاريخ الاكتشاف	اسم الحقل
٢٠٠٠م	تورس
٢٠٠١م	الفيوم – ليبرا
٢٠٠٣م	روبي
٢٠٠٤م	بولاروس – رافين
٢٠٠٧م	جيزة
٢٠١٠م	هودوا
٢٠١٣م	سلامات
٢٠١٥م	ظُهر – أتول
٢٠١٦	ج. غرب بلطيم
٢٠١٧م	قطامية

المصدر: بيانات تم تجميعها من تقارير الشركة المصرية القابضة للغازات الطبيعية.

" خلال عام ٢٠٠٠م تم كشف حقول تورس، وفي عام ٢٠٠١، تم كشف حقلي الفيوم وليبرا، وفي عام ٢٠٠٣ م تم كشف حقل روبي، وشهد عام ٢٠٠٤م كشف حقلي رافين، وبولاروس، وفي عام ٢٠٠٧م تم كشف حقل جيزة، وخلال عام ٢٠١٠م، تم كشف حقل هودوا، كما أن عام ٢٠١٣م، تم خلاله كشف حقل سلامات، وكان أعظم الاكتشافات وأكبرها

في عام ٢٠١٥م، والذي شهد كشف حقلي ظُهر وأتول، كذلك في عام ٢٠١٦، تم كشف حقل جنوب غرب بلطيم، وخلال عام ٢٠١٧م، تم كشف حقل القطامية.

وهي حقول في معظمها ذات احتياطيات متواضعة مثل حقول هودوا البالغ احتياطيه نحو ٠,٦ تريليون قدم مكعب، أو حقول سلامات، ١,٦٣، واتول١,٤٥، وقطامية ١,٢٣ تريليون قدم مكعب "في أغسطس ٢٠١٥ تم اكتشاف حقل ظهر وهو يضم مخزون جيولوجي من الغاز الطبيعي الجاف يقدر بنحو ٣٠ تريليون قدم مكعب أي ما يعادل ٥,٥ مليار برميل نفط مكافئ، ويمتد على مساحة ١٠٠ كم٢، وتقدر الاحتياطيات القابلة للاستخراج بحوالي ٢١ تريليون قدم مكعب، ويعد حقل ظهر أكبر اكتشافات الغاز في منطقة شرق المتوسط ويقع على بعد ١٩٠كم قبالة السواحل المصرية، وعلى مقربة من الحدود البحرية المشتركة لمصر مع قبرص، حيث يبعد حوالي ٥ كم عن القطاع ١١ بالمياه الاقتصادية البحرية الخالصة لقبرص، ويبعد نحو ٤٠كم فقط من حقل أفروديت، وهو الاكتشاف الوحيد للغاز في قبرص". (أوابك: نوفمبر ٢٠١٨م، ص ٤٠)

ويقع حقل ظهر Zohr Field، شكل (١٦) على عمق ١٤٥٠ متر تحت سطح البحر، وهو بذلك ضعف حقل ليفياثان للغاز، ويتضمن احتياطي كبير للغاز يقارب ٨٥٠ بليون متر مكعب بما يعادل ٣٠ تريليون قدم مكعب من الغاز الطبيعي، وقد توقعت الحكومة المصرية أن يلبي هذا الحقل احتياجات جمهورية مصر العربية من الغاز، خلال أربع سنوات من اكتشافه (الباسوسي، أحمد زكريا: ٢٠١٨، ص ص٨٩ – ٩٠، بتصرف)، وقد قدرت شركة إيني الإيطالية أن إنتاج هذا الحقل في العام الأول سيبلغ مليار قدم مكعب.

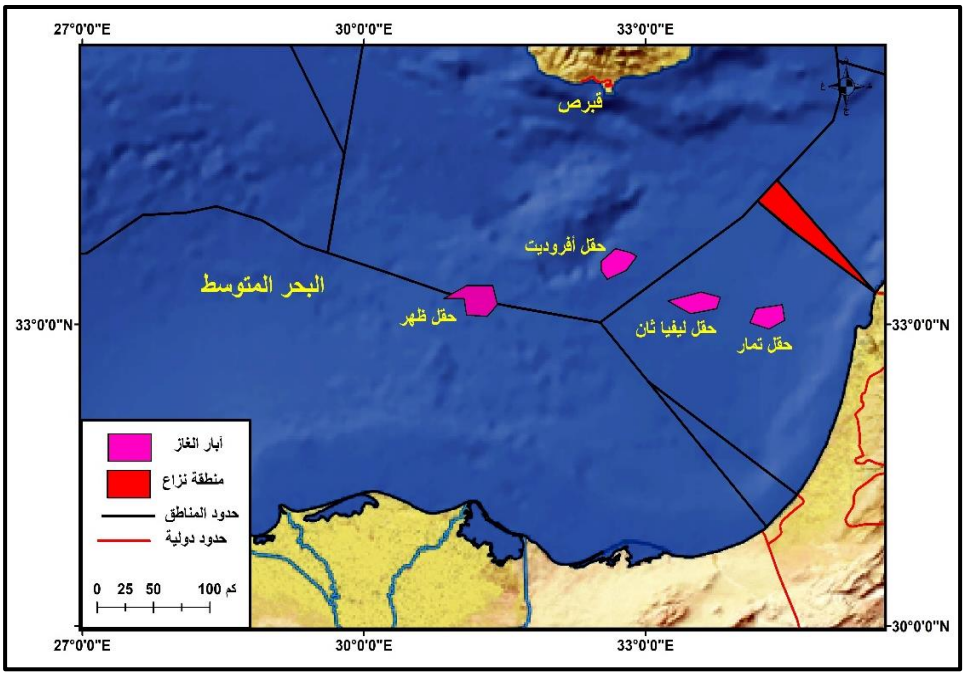

شكل (١٦) موقع حقل ظهر المصري

المصدر: " (المعهد المصري للدراسات: ٢٠١٩، ص ١٦)

رابعًا –اقتصاديات الغاز الطبيعي بالمنطقة الاقتصادية البحرية المصرية الخالصة **في البحر المتوسط**

تعد اكتشافات غاز شرق المتوسط ذات أثر بالغ في الاقتصاد المصري، ولا يمكن النظر لتلك الاكتشافات بنظرة ضيقة، على اعتبار أنها مصادر للطاقة لا أكثر ولا أقل، فكافة جوانب الاقتصاد المصري يمكن لها أن تنال حظها من عوائد تلك الاكتشافات ويمكن أن نتناول أثر اكتشافات الغاز في الجوانب الاقتصادية كما يلي:

أ – تطور حجم إنتاج جمهورية مصر العربية من الغاز الطبيعي، ونصيب غاز شرق المتوسط منه.

ب – تطور حجم استهلاك جمهورية مصر العربية من الغاز الطبيعي.

جـ – فرص مصر التصديرية في ضوء اكتشافات غاز شرق البحر المتوسط

د – تحالفات مصر الاقتصادية لمواجهة مشكلات الصراع على الغاز الطبيعي بمنطقة الدراسة.

أ – تطور حجم إنتاج جمهورية مصر العربية من الغاز الطبيعي، ونصيب غاز شرق المتوسط منه.

شهد حجم إنتاج جمهورية مصر العربية من الغاز الطبيعي، جدول (٥)، تذبذبًا واضحًا خلال العقد الثاني من القرن الحادي والعشرين، وارتبط هذا التطور إما بأحداث سياسية، أو بتغييرات اقتصادية.

جدول (٥) تطور حجم إنتاج جمهورية مصر العربية من الغاز الطبيعي خلال الفترة (٢٠١١م – ٢٠١٧م) (مليون قدم مكعب /يوم)

السنة	كمية الإنتاج
٢٠١١/ ٢٠١٢	٥٩١١
٢٠١٢ / ٢٠١٣م	٥٦٨٨
٢٠١٣ / ٢٠١٤ م	٥٠٥٠
٢٠١٤ / ٢٠١٥م	٤٥٢٦
٢٠١٥ / ٢٠١٦م	٤٠١٦
٢٠١٦ /٢٠١٧م	٤٤٧٦
٢٠١٧ / ٢٠١٨م	٥٢٨٥

المصدر: الشركة المصرية القابضة للغازات الطبيعية، التقرير السنوي، أعوام مختلفة

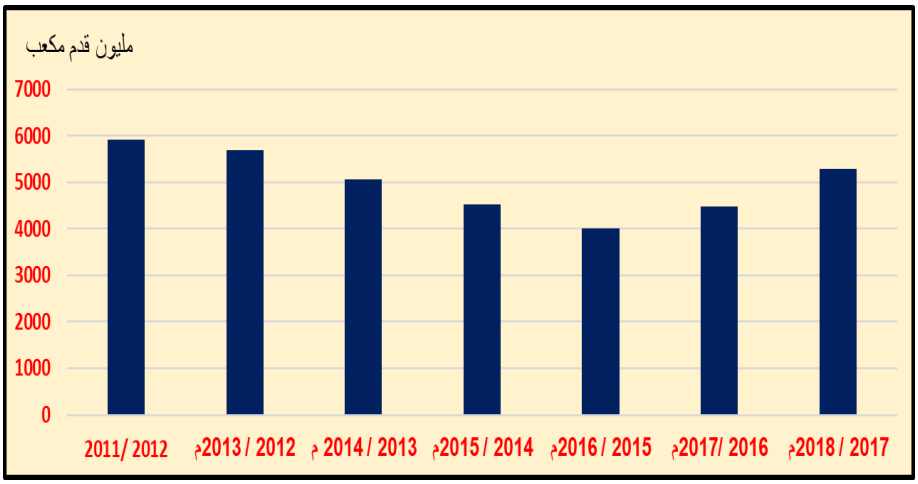

شكل (١٧) تطور حجم إنتاج جمهورية مصر العربية من الغاز الطبيعي بالمليون قدم مكعب / يوم خلال الفترة (٢٠١١م – ٢٠١٧م)

المصدر: من إعداد الباحث، اعتمادًا على بيانات جدول (٥)

ويتبين من خلال تحليل بيانات جدول (٥) ما يلي:

تعد فترة ٢٠١١/٢٠١٢م، هي أعلى فترات الإنتاج على الرغم، وقد شهدت هذه الفترة قيام ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١م، وقد بلغت كمية الإنتاج ٥٩١١ مليون متر^{٣} من الغاز الطبيعي يوميًا، واتخذ الإنتاج بعدها اتجاهًا تنازليًا، حتى بلغ أدنى قيمة له عام ٢٠١٥/٢٠١٦م، حيث بلغت كمية الإنتاج ٤٠١٦مليون متر ٣، وخلال هذه الفترة تم اكتشاف حقل ظهر، والذي بدأ يدخل في الإنتاج منذ عام ٢٠١٨م، حيث تشهد الفترة الحالية تزايد في كميات إنتاج الغاز المصري.

وتتفاوت نسبة مساهمة مناطق الإنتاج في إنتاج كميات الغاز الطبيعي بجمهورية مصر العربية، وفقًا لجدول (٦)، وشكل (١٨)

جدول (٦) نسبة مساهمة مناطق الإنتاج في إنتاج الغاز الطبيعي وفقًا لمناطق الإنتاج

المنطقة	النسبة %
البحر المتوسط	٦٢
الدلتا	١٩
الصحراء الغربية	١٨
خليج السويس وسيناء	١

المصدر: https://www.petroleum.gov.eg

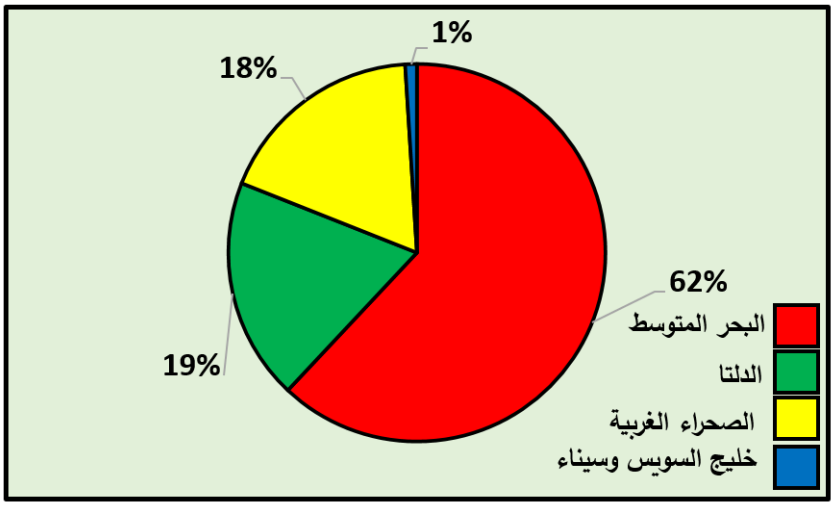

شكل (١٨) من عمل الباحث اعتمادًا على بيانات جدول (٦)

ويتبين من خلال تحليل بيانات جدول (٦)، ومطالعة شكل (١٨) ما يلي:

تُمثّلْ نسبة إنتاج منطقة البحر المتوسط ٦٢٪ من جملة إنتاج الغاز الطبيعي في مصر، ويؤكد ذلك على أهمية اكتشافات حقول غاز شرق البحر المتوسط، والتي تُشكِل ما يناهز ثلثي إنتاج مصر من الغاز الطبيعي خلال الفترة ٢٠١١م – ٢٠١٩م، تليها دلتا النيل بنسبة ١٩٪ ، ثم

منطقة الصحراء الغربية بنسبة ١٨%، ثم منطقة خليج السويس وسيناء بنسبة ١٪، وذلك من خلال عدد (٢٠) شركة ومن أهمهم (شركة بتروبل، شركة خالدة، شركة الفرعونية، شركة بدر الدين، وشركة البرلس) ومن أهم الشركات الأجنبية العاملة بأنشطة الإنتاج في مصر (إيني الإيطالية، أباتشي الأمريكية، بي بي الإنجليزية وشل الهولندية)

ويُعد تحقيق الاكتفاء الذاتي من الاستهلاك المحلي من الغاز الطبيعي في مصر، والذي تحقق في سبتمبر ٢٠١٨م، (https://www.petroleum.gov.eg) مسالة ذات أولوية قصوى، وقد كان ذلك نتيجة حجم الاحتياطي الكبير للحقول المكتشفة، "حيث لا يضمن مجرد اكتشاف الغاز للدولة الاستفادة منه سواء داخليًا لتحقيق الاكتفاء الذاتي أو خارجيًا بتوجيه جزء منه للتصدير، حيث يجب أن يكون الاكتشاف مجديًا، وتدخل عوامل متعددة في هذه المعادلة أهمها وجود سوق للاستهلاك وبنية تحتية مناسبة" (مصطفى صلاح: أغسطس ٢٠١٨م، ص ٣)

ب – تطور حجم استهلاك جمهورية مصر العربية من الغاز الطبيعي خلال الفترة ٢٠١٣م – ٢٠٢٠م .

تزداد الحاجة يومًا بعد يوم، إلى البحث عن مصادر الطاقة، حيث "يعد الغاز الطبيعي وقود المستقبل بجدارة، فقد تضاعف الاستهلاك العالمي منه ثلاث مرات خلال الفترة ما بين ١٩٨٠ إلى ٢٠١٠م" (المعهد المصري للدراسات: ٢٠١٩، ص ١) ويمكن القول إن "هناك سببين رئيسين لزيادة الطلب على الغاز الطبيعي: أولهما النمو الاقتصادي العالمي، وثانيهما سياسات التحول من الفحم إلى الغاز" (منى عبد الهادي:٢٠١٨م، ص ٢٠٧).

"أعلنت وكالة الطاقة الدولية عام ٢٠١١م، أنا العالم سيدخل في العصر الذهبي للغاز، كما توقعت بأن يصل حجم الطلب العالمي عليه إلى ٥,١ تريليون قدم مكعب عام ٢٠٣٥م، كما أن حجم

الاكتشافات يمكن أن يكفي العالم لمدة خمسة وسبعين سنة قادمة" (Silvia Colombo, Mohamed El Harrak and Nicolo Sartori: 2016, p19)

وقد شهدت جمهورية مصر العربية تزايدًا مضطردًا في حجم الاستهلاك المحلي من الغاز الطبيعي ومع ارتفاع حجم الاستهلاك المحلي من الغاز بشكل ملحوظ، اضطرت الحكومة المصرية إلى وقف توقيع أيّ عقود جديدة لتصدير الغاز عام ٢٠٠٨م. وتبع قيام ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١م، توقف تصدير الغاز إلى إسرائيل (فلسطين المحتلة)؛ نتيجة الاعتراض الشعبي في مصر على الأسعار التفضيلية المتدنية جدًا، مقارنة بالأسعار العالمية، والتي كانت تستفيد منها إسرائيل بموجب اتفاقية الغاز المصري المبرمة مع مصر قبل ٢٠١١م. (المعهد المصري للدراسات: ٢٠١٩، ص ١٨) وقد تزايد حجم الاستهلاك المحلي من الغاز الطبيعي في مصر، كما هو مبين بجدول(٧)، وشكل (١٩)

جدول (٧) تطور حجم الاستهلاك المحلي في مصر خلال الفترة ٢٠١٣م – ٢٠٢٠م.

السنة	حجم الاستهلاك (مليون قدم مكعب /يوم)	نسبة التغير%
٢٠١٣ / ٢٠١٤م	٤٨٣٦	صفر
٢٠١٤ / ٢٠١٥م	٤٥٤٧	٦-
٢٠١٥ / ٢٠١٦ م	٤٧١٧	٣,٧
٢٠١٦ / ٢٠١٧م	٥٣٤١	١٣,٢
٢٠١٧ / ٢٠١٨م	٥٧٥٥	٧,٨
٢٠١٨ /٢٠١٩م	٥٩٧٧	٣,٩
٢٠١٩ /٢٠٢٠م	٦٤١٠	٧,٢

المصدر: الشركة المصرية القابضة للغازات الطبيعية، التقرير السنوي، أعوام مختلفة

النسبة من حساب الباحث

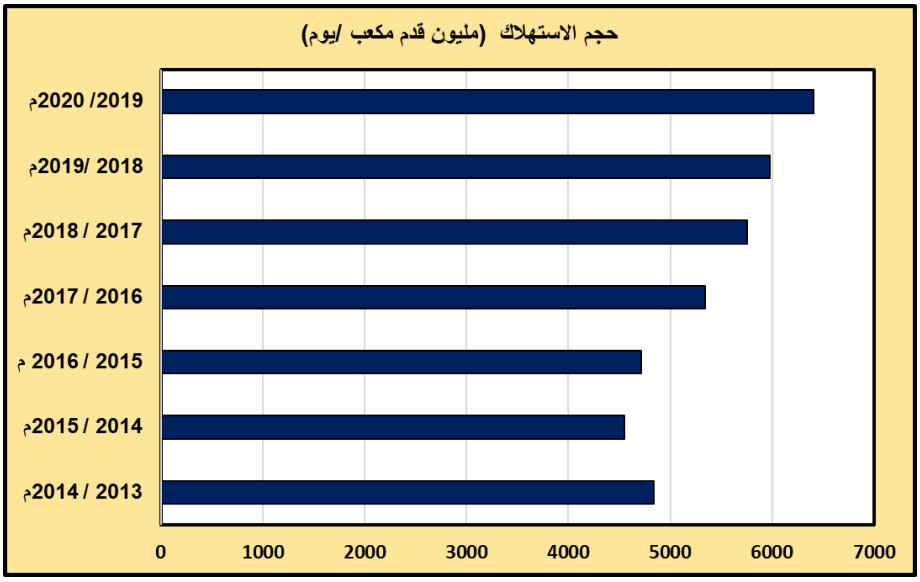

شكل (١٩) تطور حجم الاستهلاك المحلي في مصر خلال الفترة ٢٠١٣م – ٢٠٢٠م.

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادًا على جدول (٧)

ويتبين من خلال تحليل بيانات جدول (٧)، ومطالعة شكل (١٩) ما يلي:

سجّل عام ٢٠١٣ / ٢٠١٤م، أدنى فترات الاستهلاك، وقد شهدت الفترة ككل تزايدًا مضطردًا في حجم الاستهلاك المحلي من الغاز باستثناء عام ٢٠١٤/ ٢٠١٥م فقط، حيث بلغت نسبة التغير –٦ %، وقد سجلت الفترة ٢٠١٦/٢٠١٧م، أعلى نسبة تغير خلال الفترة كاملة، وقد تراجعت نسبة الزيادة خلال الأعوام ٢٠١٧م وحتى عام ٢٠٢٠م، ولكن حجم الاستهلاك استمر في الزيادة. ويتباين استهلاك الغاز الطبيعي، وفقًا لقطاعات الاستهلاك، كما يوضح ذلك جدول (٨)، وشكل (٢٠)

جدول (٨) استهلاك الغاز الطبيعي موزعًا على قطاعات الاستهلاك الرئيسية بجمهورية مصر العربية

القطاع	كمية الاستهلاك (مليون قدم مكعب /يوم)	كمية الاستهلاك السنوي (بليون قدم مكعب)	النسبة إلى إجمالي الاستهلاك
الكهرباء	٣٧٢٣,٣	٩١٣٥	٩١,٧
الصناعة	١٣٤٢,٥	٤٩٠	٤,٩
البترول ومشتقات الغاز	٦٠٥	٢٢١	٢,٢
المنازل	٢٦١,١	٩٥	١
تموين السيارات	٤٥	١٦,٥	٠,٢

المصدر: الشركة المصرية القابضة للغازات الطبيعية، التقرير السنوي، أعوام مختلفة

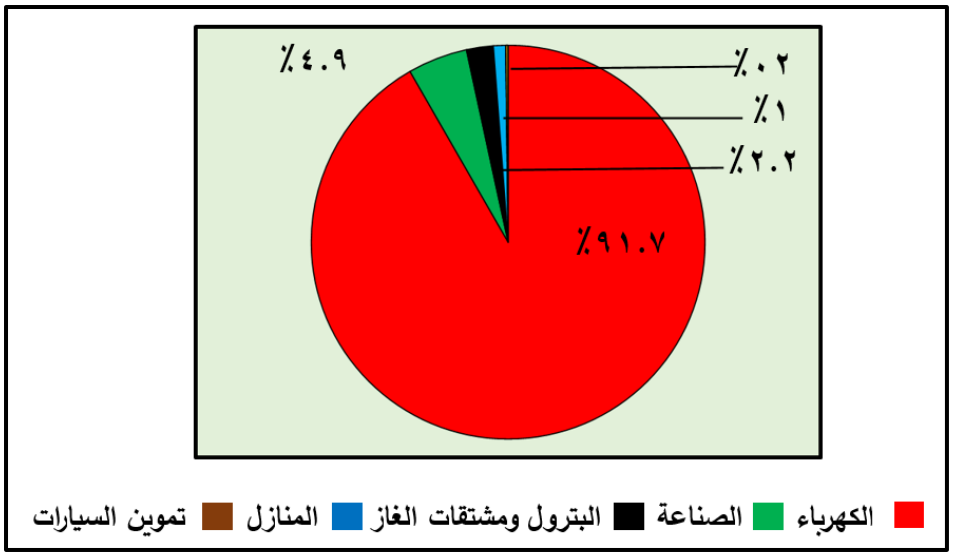

شكل (٢٠) من عمل الباحث اعتمادًا على بيانات جدول (٨)

يتبين من خلال تحليل بيانات جدول (٨)، ومطالعة شكل (٢٠) ما يلي:

تصدر قطاع الكهرباء المكانة بين أكبر القطاعات المستهلكة للغاز حيث بلغ استهلاكه حوالي ٩١٣٥ بليون قدم^{3} بمعدل ٣٧٢٣,٣ مليون قدم٣/ يوم، بنسبة حوالي ٦٢,٣ % من إجمالي الاستهلاك المحلي.

كما شغل قطاع الصناعة المرتبة الثانية إذ بلغ حجم استهلاكه حوالي ٤٩٠ بليون قدم^{3}، بمعدل ١٣٤٢,٥ مليون قدم^{3}/ يوم، بنسبة مساهمة ٢٢,٥ % من إجمالي الاستهلاك المحلي، ويضم قطاع الصناعة قطاعات فرعية تتمثل في الأسمدة ٢٢٤,٥ بليون قدم^{3}، الحديد والصلب ٧٣,٥ بليون قدم^{3}، الأسمنت ٠,٦ بليون قدم^{3}، ١٩١,٥ بليون قدم^{3} لباقي قطاعات الصناعة.

وجاء في المركز الثالث قطاع البترول ومشتقات الغاز وبلغ حجم الاستهلاك حوالي ٢٢١ بليون قدم^{3}، بمعدل ٦٠٥ مليون قدم^{3}/ يوم، ويشمل معامل التكرير والبتروكيماويات والميثانول ومشتقات الغاز، بنسبة ١٠,١ % من إجمالي الاستهلاك.

وشكل قطاع المنازل المركز الرابع حيث بلغ حجم استهلاكه حوالي ٩٥ بليون قدم^{3}، بمعدل ٢٦١,١ مليون قدم^{3}/ يوم، بنسبة حوالي ٤,٣% من إجمالي الاستهلاك.

وفي المركز الخامس ظهر قطاع تموين السيارات بحجم استهلاك بلغ حوالي ١٦,٥ بليون قدم^{3}، وبمعدل ٤٥ مليون قدم^{3}/ يوم، بنسبة ٠,٨ % من إجمالي الاستهلاك.

وقد بلغ حجم استهلاك الغاز في مصر للعام المالي ٢٠١٩م – ٢٠٢٠م نحو ٦,٤١ مليار قدم مكعب، ومن المتوقع أن يبلغ حجم الاستهلاك خلال العام المالي ٢٠٢٠م – ٢٠٢١م نحو ٦,٧٩ مليار قدم مكعب، وقد يشكل نصيب محطات الكهرباء ٦٠٪ من إجمالي استهلاك الغاز محليًا، والقطاع الصناعي ٣٠ %، والسيارات والمنازل ومشتقات الغاز ١٠٪ (جهاز تنظيم أنشطة سوق الغاز المصري: فبراير ٢٠٢٠م، ص ٣)

ومما يجدر ذكره، أن كمية الإنتاج والاكتفاء الذاتي المترتب على اكتشاف حقل ظهر وعدد من الاكتشافات الأخرى لن يستمر طويلاً ما لم يكن هناك اكتشافات جديدة وضخمة للغاز الطبيعي، حيث أن العديد من الدراسات المعنية بشؤون الطاقة تشير إلى توقعات بانتهاء الاكتفاء الذاتي وعودة حاجة السوق المحلية المصرية إلى استيراد الغاز الطبيعي مع بدايات العقد الثالث من القرن الحادي والعشرين، من المتوقع ارتفاع معدلات الطلب مقارنة بمعدلات الإنتاج ما بين عام ٢٠٢١إلى عام ٢٠٢٥. (المعهد المصري للدراسات:٢٠١٩م، ص ٣٩)

وبالتالي فإن الاكتشافات المحققة والمتوقعة لحقول الغاز يمكن أن تؤمن لجمهورية مصر العربية حاجتها المتزايدة من الغاز للاستهلاك المحلي، كما أن تزايد الاحتياطات مع توالي تحقيق اكتشافات الغاز يسهم في تحقيق مفهوم أمن الطاقة، والتي تضمن مصر من خلاله استقرارها السياسي على المستويين المحلي والإقليمي.

ج – إمكانات وفرص مصر التصديرية في ضوء اكتشافات غاز شرق البحر المتوسط

يعد تصدير الغاز الطبيعي من أهم الأهداف التي تبنى في ضوءها السياسة الاقتصادية للدولة، لكنه ليس الهدف الرئيس، إذ يأتي في المرتبة الثانية بعد تحقيق هدف الاكتفاء الذاتي، ويمكن أن تتحقق لمصر فرص تصديرية، ليس من خلال زيادة كمية الإنتاج فقط، والذي يمكن أن يحقق لها وفورات وفوائض تصديرية، وإنما يمكن أن يتأتى ذلك من خلال استغلال الموقع الجغرافي لمصر لتصبح مركز إقليمي لتصدير الغاز عبر شبكة من خطوط الأنابيب.

أول هذه الخطوط وأهمها هو خط الغاز العربي، شكل (٢١) فهو بمنزلة الشريان الرئيسي لنقل الغاز المصري إلى دول المشرق العربي، واتفق على إنشائه من خلال توقيع مذكرة تفاهم ثنائية بين مصر والأردن في عام ٢٠٠١م، وتمت مراجعتها بعد ذلك لتضم كل من سورية ولبنان، ويمتد الخط لمسافة أكثر.

شكل (٢١) مسار خط الغاز العربي

المصدر: من عمل الباحث، نقلًا عن (المعهد المصري للدراسات:٢٠١٩م، ص ١٢)

من ١٢٠٠كم بتكلفة وصلت ١,٢ مليار دولار عام ٢٠٠٨، فضلًا عن امتداد أنبوب آخر يتفرع عنه يمر من العريش إلى عسقلانً، بطول ١٠٠كم. (مركز أركان للدراسات والأبحاث والنشر: ٢٠١٩م، ص ١٢)

وقد جدد اكتشاف حقل ظهر مسألة عودة مصر مرة أخرى إلى تصدير الغاز، ويرى البعض أنه "سوف يحول بشكل كامل مشهد الطاقة في مصر، مما يسمح لمصر بالوصول إلى الاكتفاء الذاتي، والتحول من مستورد للغاز إلى مصدر محتمل، وفي سبتمبر ٢٠١٨ بلغ إنتاج حقل ظهر من الغاز الطبيعي حوالي ٢مليار قدم مكعب يومياً ومن المتوقع أن يصل حجم إنتاج حلق ظهر من الغاز إلى ٦,٦ مليار قدم مكعبة يومياً، عام ٢٠٢١م، (المعهد المصري للدراسات:٢٠١٩م، ص ٨)

" والعودة إلى تصدير الغاز الطبيعي تعني أيضاً بالتبعية العودة إلى تشغيل محطات إسالة الغاز المصرية، حيث تمتلك مصر بنية تحتية لإسالة الغاز الطبيعي تمنحها ميزة تنافسية، عن باقي دول شرق المتوسط، وكانت تلك البنية التحتية المتمثلة في محطتين لإسالة الغاز الطبيعي بمدينتي دمياط وإدكو على ساحل البحر المتوسط، قد اصابها الركود في السنوات القليلة الماضية بعد انخفاض الإنتاج المحلي والتوقف عن التصدير إلى الخارج، وفي ظل تحقيق الاكتفاء الذاتي والعودة مرة أخرى إلى تصدير الغاز المصري إلى الخارج، سيكون من المتوقع أن تعمل محطتي الإسالة بكامل طاقتهما الاستيعابية." (المعهد المصري للدراسات:٢٠١٩م، ص ٩)

وامتلاك مصر لتلك المقومات في البنية الأساسية مقارنة بدول الجوار "وخاصة فيما يتعلق بنقل الغاز او إسالته" (مركز أركان للدراسات والأبحاث والنشر: ٢٠١٩م، ص ١٢)، جعل منها منافسًا قويًا في شغل مكانة متصدرة بالنسبة لإمكانية تسويق الغاز وقد ترتب على ذلك أن بعض الجهات في إسرائيل " قد اعتبرت أن المتضرر الأول من اكتشافات الغاز المصرية هو إسرائيل". (نادي التجارة:" سبتمبر ٢٠١٦م، ص ٣٠)

فهناك تنافس مصري إسرائيلي حقيقي حول رغبة كِل منهما في التحول إلى مركز إقليمي لنقل الغاز في منطقة شرق المتوسط، وبالنظر إلى الوضع في حالة إسرائيل معقد وصعب " فالوضع المالي الحالي للاتحاد الأوروبي، لن يسمح لا على المدى المتوسط ولا الطويل بالاستثمار في مشروع بناء شبكة من الأنابيب يربط حقول الغاز الإسرائيلية والقبرصيّة أو اليونانية بالأسواق الأوروبية، وهو خط أنابيب ترغب إسرائيل في إنشاؤه ويمتد من إسرائيل وحتى إيطاليا مارًا بجمهوريتي قبرص واليونان، خاصة بعد أزمة جائحة فيرس كورونا التي أرهقت ميزانية معظم دول الاتحاد الأوروبي، كما أحدثت خللًا في الروابط السياسية والاجتماعية لدول الاتحاد.

كذلك يفضّل عدد من الدول الأوروبيّة عقود استيرادٍ مباشرة للغاز لا تمر بدولٍ أخرى حتّى لا تكون تحت رحمة دول العبور.

والبديل هنا سيكون "هو البديل المصري الذي يعد الأفضل، حيث يتم تصدير الغاز لمصر ليسيل في محطات الإسالة الموجودة بها، ثم يتم تصديره لأوروبا أو أي سوق آخر. ولدى جمهورية مصر العربية ميزة وجود محطتين لتسييل الغاز(٤) ، هما محطتا إدكو ودمياط بطاقة إنتاجية تصل إلى ١٧ مليون طن سنويًّا نحو ٢٣ مليار متر مكعب. والمحطتان كانتا عاطلتين عن العمل منذ عام ٢٠١٢ لعدم توفر الغاز الطبيعي. ولدى مصر ميزة إضافية أخرى، وهي إمكانية إضافة وحدات جديدة للتسييل في المحطتين القائمتين عند الحاجة إلى ذلك، وهو ما يعد أقل تكلفة بكثير من بناء محطات جديدة للتسييل في إسرائيل أو قبرص. (المركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية: ٢٠١٩م، ص ٢٤)

لكن ثمة إشكالية هنا تواجه هذا التوجه وهي " قدرة الغاز القادم من إسرائيل على منافسة أسعار الغاز الطبيعي في الأسواق الأوروبية، حيث سيكون من الصعب تصور أن الغاز القادم من إسرائيل عبر خط أنابيب إلى مصر، والذي سيتم تسييله في محطات التسييل المصرية، ثم نقله من خلال ناقلات الشحن إلى السواحل الأوروبية، ثم إعادته إلى الهيئة الغازية مرة أخرى، يمكنه أن ينافس الغاز الروسي الرخيص المتدفق إلى اوروبا عبر شبكة خطوط أنابيب قائمة منذ عقود، إذن التكلفة العالية التي يحتاجها الغاز القادم من إسرائيل حتى وصوله إلى المستهلك الأوروبي، ستكون عائقًا مهمًا، فبالرغم من السعي الأوروبي للبحث عن بديل للغاز الروسي وبالرغم من اسعار الغاز المرتفعة داخل أوروبا إلا أن تقرير بنك "سي آي كابيتال CI CAPITAL "يشير إلى أن السعر المرتفع لاستيراد مصر للغاز الإسرائيلي في الأساس مقارنة بسعر بيع الغاز في الأسواق الأوروبية يضاعف من صعوبة المنافسة مع الدول المصدرة للغاز الرخيص إلى أوروبا. (المعهد المصري للدراسات:٢٠١٩م، ص ٢٣)

وفي ضوء ذلك قد تصرف إسرائيل نظرها عن السوق الأوروبي الضخمة والقريبة " لتوجه

إسرائيل اهتمامها للتصدير إلى الدول العربية المجاورة، التي عقدت معاهدات تطبيع. ويدعم ذلك قصر مسافة الأنابيب، ومن ثم تقليص تكاليف التشييد. لذا اتجهت إسرائيل، وبدعم من الولايات

المتحدة، إلى تبني مشروعات تصديرية للأردن ومصر، وهناك مفاوضات لتصدير الغاز من حقل «غزة مارين» للضفة الغربية وقطاع غزة، إلا أن هذه المفاوضات لا تزال في مراحلها الأولية. (المركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية: ٢٠١٩م، ص ٢٤)

كذلك فإنه "لم يتم الإعلان خلال توقيع صفقة نقل الغاز بين مصر وإسرائيل عن وسيلة نقل الغاز التي سينتقل من خلالها الغاز الإسرائيلي إلى منصات التسييل المصرية، ولم تكن هناك وسيلة محددة للكيفية التي سيتم نقل الغاز بها، غير أنه يمكن استنتاج اللجوء لاستخدام خط الغاز الممتد من مدينة العريش المصرية إلى ميناء أشدود(عسقلان) والمملوك لشركة غاز شرق المتوسط في نقل الغاز من إسرائيل إلى العريش، ومن ثم إلى منصات التسييل المصرية ، لاسيما وأن خط العريش–عسقلان هو نفسه الخط الذي تم استخدامه في تصدير الغاز الطبيعي من مصر إلى إسرائيل وفق الاتفاقية التي وقعتها الحكومة المصرية عام ٢٠٠٥م ، وكان خط الانابيب العريش–عسقلان قد توقف نشاطه في عام ٢٠١١ بسبب التفجيرات المتعددة التي اصابته والتي وصلت إلى ١٥ عملية تفجير في الفترة الزمنية التي تلت يناير ٢٠١١م، وحتى منتصف عام ٢٠١٢م، وتسببت في توقف مصر عن توريد الغاز لإسرائيل ومن ثم إلغاء عقد تصدير الغاز المصري لإسرائيل في عام ٢٠١٢م، " (المعهد المصري للدراسات: ٢٠١٩، ص ١٦)

وبالنسبة للوضع في اليونان وتركيا لا يمكن أن يؤثر على المزايا التي تحظى بها مصر حيث تفتقر الدولتان" للبنية التحتيّة اللازمة من أجل تصدير كميّات إضافيّة من الغاز، وهو ما يتطلّب استثمارات إضافيّة لتطوير هذه البنية التحتيّة وتكلفة إضافيّة لا يتحمّلها الاقتصاد الأوروبيّ في الوقت الراهن". (المعهد المصري للدراسات: ٢٠١٩، ص ٩ بتصرف)

وخلال العام المالي ٢٠١٧ / ٢٠١٨ م، لم يتم تصدير أي كميات من الغاز الطبيعي من خلال خطوط الانابيب ا
ألف طن، وذلك من خلال ٧٥ شحنة.

كما تم استئناف تصدير الغاز الطبيعي للأردن عبر خط الغاز العربي سبتمبر ٢٠١٨ م، وبلغت الكمية المصدرة خال العام المالي ٢٠١٨ / ٢٠١٩ حوالي ٥٣ بليون قدم^{3}.

كما بلغت كمية الغاز المسال المصدَّر من مصانع الإسالة ومنها مصنع إدكو خلال الفترة ٢٠١٨ / ٢٠١٩ حوالي ١٧٢,٨ بليون قدم^{3} غاز طبيعي مكافئ للغاز المسال المصدر، من خلال عدد ٤٥ شحنة غاز مسال.

وقد بلغ إجمالي البروبان التجاري المصدَّر من الشركة المصرية البحرينية لمشتقات الغاز ومن مجمع غازات الصحراء الغربية خلال الفترة ٢٠١٨ / ٢٠١٩ حوالي ٣٩٥ ألف طن من خلال عدد ١٢٨ شحنة بروبان.

أيضًا بلغ إجمالي كميات الغاز الطبيعي الموجهة للشبكة القومية للغازات خلال الفترة ٢٠١٨ / ٢٠١٩ من مشروع استيراد الغاز حوالي ٥١,٦ بليون قدم^{3} من خلال ١٦ شحنة، وقد تم إيقاف استيراد الغاز المسال في شهر سبتمبر ٢٠١٨.

د– تحالفات مصر الاقتصادية لمواجهة مشكلات الصراع على الغاز الطبيعي بمنطقة الدراسة.

"كانت مصر من أولى الدول التي دعت إلى إنشاء آلية للدول المنتجة والمصدرة للغاز الطبيعي في خلال الاجتماع الوزاري لمنظمة الأوابك، الذي عقد بالقاهرة في عام ٢٠٠٠، وتم بعده مباشرة تأسيس منتدى الدول المصدرة للغاز، ويهدف المنتدى إلى دعم وتعزيز التعاون بين الدول الأعضاء، بالإضافة إلى تشجيع ودعم الحوار بين الدول المنتجة والمستهلكة للغاز، بهدف تحقيق التوازن المطلوب في أسواقه للوصول إلى أسعار مناسبة، هذا بالإضافة إلى دعم وتعزيز السياسات المشتركة بهدف توفير الاستثمارات اللازمة لهذه الصناعة، وتبادل المعلومات والخبرات بين الدول الاعضاء وتشجيع اكتساب وتبادل التكنولوجيات المتطورة.

وقد ظل المنتدى منذ إنشائه وحتى الاجتماع الوزاري السابع الذي عقد في روسيا في ٢٣ ديسمبر ٢٠٠٨ (والذي حضرته مصر) ينعقد بشكل سنوي لكن دون وجود هيكل مؤسسي

وطابع رسمي له، ثم تم الاتفاق على صيغة نهائية للنظام الأساسي للمنتدى واختيار قطر مقراً لسكرتارية المنتدى، هذا وتولت مصر رئاسة المجلس الوزاري للمنتدى عن عام ٢٠١١م، يتألف المنتدى حالياً من ١٩ دولة على النحو التالي: الجزائر وبوليفيا ومصر وغينيا الاستوائية وإيران وليبيا ونيجيريا وقطر وروسيا وترينيداد وتوباجو، الإمارات العربية المتحدة، وفنزويلا. بينما تحضر كل من أذربيجان وكازاخستان والعراق وهولندا والنرويج وعمان وبيرو بصفة اعضاء مراقبين في المنتدى. https://www.petroleum.gov.eg

– تأسيس منتدى غاز المتوسط: بادرت مصر في منتصف يناير عام ٢٠١٩ م إلى عقد اجتماع في القاهرة لوزراء الطاقة في الدول المنتجة والمستهلكة للغاز والعابرة في شرق المتوسط وتضم: مصر، وفلسطين، والأردن، وإسرائيل، وقبرص، واليونان، وإيطاليا، لتأسيس منتدى غاز شرق المتوسط، وقد ساندت الولايات المتحدة تأسيس المنتدى وقد اتفق وزراء الطاقة في الدول الأعضاء بمنتدى غاز شرق البحر المتوسط على أن الأهداف الرئيسية له تتضمن ما يلي: (المركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية: ٢٠١٩م، ص ١٨)

١- العمل على إنشاء سوق غاز إقليمية تخدم مصالح الدول الأعضاء، من خلال تأمين العرض والطلب، وتنمية الموارد المتاحة على الوجه الأمثل، وترشيد تكلفة البنية التحتية، وتقديم أسعار تنافسية، وتحسين العلاقات التجارية.

٢ – ضمان تأمين العرض والطلب للدول الأعضاء، مع العمل على تنمية الموارد على الوجه الأمثل، والاستخدام الكفء للبنية التحتية القائمة والجديدة مع تقديم أسعار تنافسية، وتحسين العلاقات التجارية.

٣ – تعزيز التعاون من خلال خلق حوار منهجي منظم، وصياغة سياسات إقليمية مشتركة بشأن الغاز الطبيعي، بما في ذلك سياسات الغاز الإقليمية.

٤ – تعميق الوعي بالاعتماد المتبادل، والفوائد التي يمكن أنْ تجَنى من التعاون والحوار فيما بين الأعضاء، بما يتفق ومبادئ القانون الدولي.

٥ – دعم الأعضاء أصحاب الاحتياطات الغازية والمنتجين الحاليين في المنطقة في جهودهم الرامية إلى الاستفادة من احتياطاتهم الحالية والمستقبلية، من خلال تعزيز التعاون فيما بينهم ومع أطراف الاستهلاك والعبور في المنطقة، والاستفادة من البنية التحتية الحالية، وتطوير المزيد من خياراتها لاستيعاب الاكتشافات الحالية والمستقبلية.

٦ – مساعدة الدول المستهلكة في تأمين احتياجاتها وإتاحة مشاركتهم مع دول العبور في وضع سياسات الغاز في المنطقة، مما يتيح إقامة شراكة مستدامة بين الأطراف الفاعلة في كافة مراحل صناعة الغاز.

٧ – ضمان الاستدامة ومراعاة الاعتبارات البيئية في اكتشافات الغاز وإنتاجه ونقله، وفي بناء البنية الأساسية، بالإضافة إلى الارتقاء بالتكامل في مجال الغاز، ومع مصادر الطاقة الأخرى، خاصة الطاقة المتجددة وشبكات الكهرباء. (المركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية: ٢٠١٩م، ص ١٨)

النتائج والتوصيات

أولًا: النتائج. توصلت الدراسة إلى عدد من النتائج أهمها:

١ – أكدت الدراسة على صعوبة التعقيدات الجغرافية والتاريخية، بمنطقة شرق البحر المتوسط، في مسألة ترسيم الحدود البحرية، نتيجة اختلافات الرؤى السياسية وتبني مفهوم الجيوبولوتيك لدى بعض أطراف الصراع.

٢ – سلطت الدراسة الضوء على موقف القوى الإقليمية والدولية من الصراع القائم بمنطقة شرق البحر المتوسط، وأوضحت أنها تسعى لإدارة هذا الصراع، وليس إنهاؤه، بما يتوافق مع مصالحها الاقتصادية، والسياسية، والعسكرية.

٣ – أشارت الدراسة إلى أن احتمالات المواجهة العسكرية، تظل خيار قائم بالمنطقة، لكنه خيار ضعيف، إذ أن القوى العالمية الكبرى ذاتها لا ترغب في قيام حروب تضر بمصالحها أو مصالح حلفائها، ويدعم ذلك ما خلفته جائحة كورونا من تداعيات اقتصادية سلبية تجعل تكلفة فاتورة الحرب مضاعفة على اقتصادات الدول التي ستدخل في صدامات عسكرية.

٤ – أبرزت الدراسة أن "الإطار القانوني الذي يتم الاحتكام إليه فيما يخص عمليات تعيين وترسيم الحدود البحرية لتقاسم الموارد بين بلدان المنطقة يتسم بعدم الوضوح أو بقدر كبير من عدم الاكتمال. وذلك لعدة أسباب من أبرزها أن اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار غير ملزمة.

٥ – أوضحت الدراسة أن أحد أهم العناصر التي تضيف أهمية كبيرة لأنابيب نقل الغاز في شرق البحر المتوسط أنها قريبة للغاية من مواطن الاستهلاك الأساسية في أوروبا.

٦ – أشارت الدراسة إلى الآثار السلبية المحتملة لخط الغاز الإسرائيلي المزمع إنشاؤه بالاتفاق مع جمهورية قبرص واليونان على جمهورية مصر العربية ‘‘بسبب تأثيره السلبي على وضع مصر كمنصة لتصدير الغاز الطبيعي إلى أوروبا.

٧ – أكدت الدراسة أنه بالرغم من تعدد الفرص المتاحة أمام إسرائيل لتصدير الغاز الطبيعي لديها، إلا أن توجيه الغاز إلى مصر يمثل أفضل الخيارات من الناحية الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية؛ حيث يتيح لها تفوق استراتيجي في مجال الطاقة بالتعاون مع دولة محورية في حجم مصر والحصول على نصيب من امدادات الطاقة للسوق المصري.

٩ – رأت الدراسة أن التحديات التي تواجه الغاز المستورد من إسرائيل للمنافسة داخل الاسواق الاوروبية ربما تجعل الاسواق الاسيوية بديلًا، وبخاصة السوق السعودية.

١٠– أثبتت الدراسة أن مصر تمتلك أفضلية في نقل الغاز المصدر لمنطقة شرق المتوسط فهي لن تحتاج إلى استثمارات ضخمة لنقل فائض الغاز إلى الأسواق الخارجية.

١١ – أكدت الدراسة أنه "حتى في غياب النزاعات المباشرة، يمكن للسياسة التدخل في تجارة الغاز"

(Silvia Colombo, Mohamed El Harrak and Nicolo Sartori: 2016, p37)

ثانيًا: التوصيات والمقترحات

بناء على النتائج التي أشارت إليها الدراسة فإن هناك عدد من المقترحات التي تتمثل فيما يلي:

١– الالتزام المصري بالنهج القائم على حل المنازعات بالطرق السلمية، وتحت مظلة القانون الدولي، وعدم الانجراف إلى أي تصعيدات عسكرية، إلا في الحالات التي تتعلق بالأمن القومي مباشرة.

٢ – استخدام الدبلوماسية المصرية بحيث تكون مصر طرفًا فاعلًا في معادلة الغاز بمنطقة شرق المتوسط، ليس كمنتج ومصدر فقط، فهناك أدوار سياسية لابد أن تمارس، لإبعاد بعض القوى الطامعة في حصة غير عادلة من غاز منطقة شرق المتوسط.

٣ – تكثيف أنشطة التنقيب عن حقول الغاز أمام السواحل المصرية، فعلى الرغم من الاكتشافات التي تمت، إلا أن هناك مناطق أخرى تحتاج إلى معدلات اعلى من الاستكشاف.

٤ – السعي نحو تكوين شراكات، وتحالفات إقليمية، وعالمية، تضمن وجود إطار متكامل من الشراكة والتعاون على الصعيدين الاقتصادي والسياسي.

٥ – المساهمة في العمل على حل بعض الصراعات التي يمكن أن يحدث تقدم فيها، وخاصة الصراعات العربية الإسرائيلية، في إطار يضمن الحل العادل لتلك النزاعات.

٦ – تأمين حقول الغاز المكتشفة، من أية عمليات إرهابية، يمكن أن تضعف الثقة في تأمين إمدادات الطاقة، ويمكن أن يتم ذلك في إطار التعاون مع قوى إقليمية أخرى.

٧ – الأخذ في الاعتبار أن سوق الاستهلاك المصري للغاز الطبيعي آخذ في التزايد، وبالتالي يجب العمل على تحقيق التوازن بين هدف التصدير، وهدف الاكتفاء الذاتي.

مرفق (١) قائمة نقاط الإحداثيات المصرية الحدودية في البحر المتوسط

قائمة الإحداثيات الجغرافية		
النقطة	دائرة عرض (شمال)	خط الطول (شرق)
١	٣١° ٤٠/ ٣٠//	٢٥° ٠٨/ ٥٦//
٢	٣١° ٣٤/ ٢٤//	٢٥° ١٠/ ٤٨//
٣	٣١° ٣٠/ ٥٦//	٢٥° ١٤/ ٣٠//
٤	٣١° ٣٠/ ١٢//	٢٥° ١٩/ ٥٥//
٥	٣١° ٣٨/ ٠٠//	٢٥° ٥٣/ ٢٤//
٦	٣١° ٣٦/ ١٨//	٢٦° ١٤/ ٢٤//
٧	٣١° ٣١/ ١٨//	٢٦° ٣٨/ ٣٠//
٨	٣١° ٢٧/ ١٢//	٢٦° ٥٩/ ٠٦//
٩	٣١° ٢٤/ ٣٠//	٢٧° ٠٣/ ٤٨//
١٠	٣١° ٢٢/ ١٢//	٢٧° ٢١/ ٠٠//
١١	٣١° ١٢/ ٣٦//	٢٧° ٢٨/ ٣٠//
١٢	٣١° ١٢/٠٠//	٢٧° ٣٨/ ٠٠//
١٣	٣١° ٣٨/ ٠٠//	٢٧° ٥١/ ٣٦//
١٤	٣١° ٠٦/ ١٢//	٢٧° ٥٥/٠٠//
١٥	٣١° ٠٥/ ٣٠//	٢٨° ٢٥/ ٤٨//
١٦	٣١° ٠٣/ ١٨//	٢٨° ٣٥/ ٢٤//

١٧	٣٠° ٥٨/ ٣٨//	٢٨° ٤٩/ ٥٦//
١٨	٣٠° ٥٤/ ٥٤//	٢٨° ٥٤/٥٢//
١٩	٣٠° ٥٠/ ٣٦//	٢٩° ٠٠/ ٠٠//
٢٠	٣٠° ٥٩/٥٤//	٢٩° ٢٣/ ٤٨//
٢١	٣١° ٠١/ ٤٨//	٢٩° ٣١/ ٠٠//
٢٢	٣١° ٠٨/ ٥٤//	٢٩° ٤٧/ ١٨//
٢٣	٣١° ١٢/ ٠٠//	٢٩° ٥١/ ٤١//
٢٤	٣١° ١٢/ ٣٦//	٢٩° ٥٢/ ٣٠//
٢٥	٣١° ١٩/ ١٢//	٣٠° ٠٢/ ٥٤//
٢٦	٣١° ٢١/ ٤٢//	٣٠° ٠٦/ ٢٤//
٢٧	٣١° ٣٠/١٨//	٣٠° ٢١/ ١٨//
٢٨	٣١° ٣٠/ ٠٠//	٣٠° ٢٢/ ٤٢//
٢٩	٣١° ٢٧/ ١٨//	٣٠° ٢٨/ ١٨//
٣٠	٣١° ٣٦/ ٠٠//	٣١° ٠١/ ٤٢//
٣١	٣١° ٣٦/ ٠٠//	٣١° ٠٧/ ٠٠//
٣٢	٣١° ٣٥/ ١٢//	٣١° ١١/٢٤//
٣٣	٣١° ٣٣/ ٤٢//	٣١° ١٦/ ١٢//
٣٤	٣١° ٢٦/ ٤٢//	٣١° ٢٦/ ٠٠//
٣٥	٣١° ٢٩/ ٣٠//	٣١° ٤٥/ ١٨//
٣٦	٣١° ٣٢/٠٦//	٣١° ٥٢/ ٠٠//
٣٧	٣٢° ٣٢/ ٠٦//	٣١° ٥٤/ ١٢//
٣٨	٣١° ٣٠/ ١٨//	٣١° ٥٧/ ٢٤//
٣٩	٣١° ٢٠/ ٤٢//	٣٢° ٠٦/ ٤٢//

٤٠	٣١° ١٨ / ١٢//	٣٢° ٢٠ / ٣٠//
٤١	٣١° ٠٣ /٥٤//	٣٢° ٣٤ / ١٢//
٤٢	٣١° ٠٨ / ٥٦//	٣٣° ٥٥ / ٣٦//
٤٣	٣١° ١٣/ ١٢//	٣٣° ٠٤ / ٠٠//
٤٤	٣١° ١٣/٤٨//	٣٣° ٠٦ / ١٢//
٤٥	٣١° ١٤ / ١٢//	٣٣° ٠٨ / ٤٢//
٤٦	٣١° ١٣ / ٣٦//	٣٣° ١٣ / ١٨//
٤٧	٣١° ١٢/٠٠//	٣٣° ٢٠ / ٣٠//
٤٨	٣١° ١١ / ٠٦//	٣٣° ٢٣ / ٥٤//
٤٩	٣١° ٠٧ / ٠٦//	٣٣° ٣٢ / ٠٠//
٥٠	٣١° ٠٧ / ٤٢//	٣٣° ٤٣ / ٢٤//
٥١	٣١° ١١ / ٥٤//	٣٣° ٥٨ / ١٨//
٥٢	٣١° ١٤ / ٣٦//	٣٤° ٠٥ / ١٨//
٥٣	٣١° ١٩ / ٢٤//	٣٤° ١٣ / ٠٦//

Source:

https://www.un.org/depts/los/LEGISLATIONANDTREATIES/PDFFILES/EGY_1990_Decree.pdf

هوامش البحث

[١] "تضم منطقة شرق البحر المتوسط، الجزء من البحر المتوسط المواجه لشواطئ تسع من البلدان العربية وغير العربية، وهي مصر، وقطاع غزة، وإسرائيل (فلسطين المحتلة)، ولبنان، وسورية، وتركيا، وليبيا، وجزيرة قبرص، اليونان". (منظمة أوابك: نوفمبر ٢٠١٨م، ص ١٧)

[٢]) يقصد بالبحر الإقليمي، المنطقة الممتدة من خط الأساس لمسافة طولها ١٢ ميلًا بحريًا داخل البحر. (أبو دقة، عبير جبر سلمان: ٢٠١٢، ص ٥)

[٣] الميل البحري يساوى (١,٨٥٣) كيلو متر. يسر عباس عبود المختار- المنطقة الاقتصادية البحرية(الخالصة والمنازعات الدولية المتعلقة بالإنشاء والتحديد - رسالة ماجستير - جامعة الشرق الأوسط . ص

[٤]) "الغاز الطبيعي المسال هو غاز يتم تبريده حتى درجة حرارة -١٦٢ درجة مئوية ليتحول من الحالة الغازية إلى الحالة السائلة وتجرى بعض المعاملات الكيميائية له بهدف تخليصه من الشوائب" (وائل حامد عبد العاطي: ٢٠١٧م، ص ١٠)

قائمة المراجع

المراجع العربية

١) أبو الحجاج، طارق زياد:" النظام القانوني للأبحاث العلمية في المنطقة الاقتصادية الخالصة"، رسالة ماجستير في القانون العام، كلية الحقوق، جامعة الشرق الأوسط، ديسمبر ٢٠٠٩م.

٢) أبودقة، عبير جبر سلمان:" مشكلة تحديد حدود المناطق البحرية الخاضعة للولاية الوطنية، حالة الجرف القاري، رسالة ماجستير، قسم القانون العام، كلية الحقوق، جامعة الشرق الأوسط، ٢٠١٢م

٣) الباسوسي، أحمد زكريا:" تأثيرات تهديد أمن الطاقة على الصراع الدولي على الغاز الطبيعي، دراسة حالة منطقة حوض شرق المتوسط"، رسالة دكتوراه غير منشورة، قسم العلوم السياسية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة،٢٠١٨م.

٤) ـــــــــــــــــــ:" تسييس الطاقة: التحولات الراهنة للصراع الإقليمي على غاز المتوسط، حالة الإقليم، المركز الإقليمي للدراسات الاستراتيجية، القاهرة، عدد ١٦، إبريل ٢٠١٥م.

٥) البيلي، سلافة مكي:" المنطقة الاقتصادية الخالصة"، مجلة العدل، السنة الخامسة، العدد التاسع، وزارة العدل، ٢٠٠٣م.

٦) الغنيمي، محمد طلعت ، القانون الدولي البحري في أبعاده الجديدة، منشأة المعارف بالإسكندرية، الطبعة الثانية، ١٩٩٨م

٧) الراوي، جابر إبراهيم: "القانون الدولي للبحار، منشورات جامعة بغداد، الطبعة الأولى ١٩٨٩م.

٨) جهاز تنظيم أنشطة سوق الغاز المصري:" النشرة الدورية لأسواق الغاز الطبيعي المصرية والعالمية، فبراير ٢٠٢٠م.

٩) الجيزاوي، أحمد مصطفى:" النظام القانوني للمنطقة الاقتصادية الخالصة في القانون الدولي للبحار، مجلة العلوم القانونية والاقتصادية، العدد الثاني، السنة الحادية والستون، يوليو ٢٠١٩م.

١٠) حسين، محمد مصطفى سيد:" نحو مفهوم للمياه التاريخية في ضوء خصوصيتها القانونية داخل قواعد القانون الدولي للبحار، مجلة العلوم القانونية والاقتصادية، العدد الثاني، السنة الحادية والستون، يوليو ٢٠١٩م.

١١) حمود، محمد الحاج:" القانون الدولي للبحار، الطبعة الأولى، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ٢٠٠٨ م

١٢) ـــــــــــــــــــ:" القانون الدولي للبحار، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، ٢٠٠٨م.

١٣) الدغمة، إبراهيم محمد:" القانون الدولي الجديد للبحار"، دار النهضة العربية، القاهرة، ١٩٨٣م.

١٤) مبروك، شريف شعبان:" التحالفات الإقليمية والدولية في شرق المتوسط، أفاق سياسية، المركز العربي للبحوث والدراسات، العدد ٢٤، ديسمبر ٢٠١٥م.

١٥) شلبي، عيد ناجي الرفاعي ، ٢٠١٤م، بعنوان الحدود البحرية الشرقية لمصر، دراسة في الجغرافيا السياسية، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الأداب، جامعة طنطا.

١٦) عبد اللطيف، عادل علي : " دراسات أبعاد الصراع العربي الإسرائيلي المستقبلي على الطاقة، الأمانة العامة، جامعة الدول العربية، العدد ١٤٦، عام ٢٠١١م.

عبد الحميد، محمد سامي. الدقاق، محمد سعيد، خليفة، إبراهيم أحمد:" القانون الدولي العام، منشأة المعارف بالإسكندرية، ٢٠٠٤م.

١٧) عبد السلام، خالد عبد المنعم:" الغاز الطبيعي في دلتا النيل والبحر المتوسط، دراسة في جغرافية الطاقة، مجلة بحوث الشرق الأوسط، العدد ٤٠، مركز بحوث الشرق الأوسط، جامعة عين شمس، ٢٠١٦م.

١٨) ــــــــــــــــــــ:" إنتاج الغاز واستهلاكه في شمال شرقي مصر، دراسة في جغرافية الطاقة- باستخدام نظم المعلومات الجغرافية، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الأداب، جامعة عين شمس، ٢٠١٨م.

١٩) ــــــــــــــــــــ:" المناطق الاقتصادية الخالصة في شرق البحر المتوسط، دراسة جغرافية – باستخدام نظم المعلومات الجغرافية، رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية الأداب، جامعة المنصورة، ٢٠٢١م.

٢٠) عبده، سعيد أحمد:" مستقبل الغاز الطبيعي المكتشف في منطقة شرق البحر المتوسط"، مجلة المجمع العلمي المصري، المجلد ٩٤، العدد ٩٤، ٢٠١٩م.

٢١) عبد العال، محمد شوقي:" ترسيم حدود المنطقة الاقتصادية الخالصة بين مصر وقبرص وأثرها على ثروات مصر في المنطقة، مجلة أفاق سياسية، العدد ١١، المركز العربي للبحوث والدراسات، ٢٠١٤م.

٢٢) عبد المجيد، رفعت محمد:" المنطقة الاقتصادية الخالصة في البحار، دار النهضة العربية، ١٩٨٢م.

٢٣) عبد المعز عبد الغفار نجم :" المنطقة الاقتصادية الخالصة على ضوء المؤتمر الثالث لقانون البحار، مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية – المجلد ١، العدد ١، ١٩٨١م.

٢٤) عبد النبي، أحمد يوسف محمد:" الاستراتيجية المقترحة لحماية المصالح المصرية في منطقة شرق المتوسط: دراسة بحثية، مجلة بحوث الشرق الأوسط، العدد ٥٦، مركز بحوث الشرق الأوسط، جامعة عين شمس،٢٠٢٠م.

٢٥) علي حسين باكير:" اللعبة الكبرى: جيوبولوتيك التنافس على الغاز شرق المتوسط، منتدى السياسات العربية، نوفمبر ٢٠١٩م.

٢٦) فراج، سلوى السعيد، وضبيش، رشا عطوة:" انعكاس صراعات الغاز الجديدة على الأمن الإقليمي لمنطقة شرق المتوسط، مجلة كلية السياسة والاقتصاد العدد الثاني عشر – أكتوبر ٢٠٢١م

٢٧) العناني، إبراهيم محمد:" المنطقة الاقتصادية البحرية الخالصة، المجلة المصرية للقانون الدولي، مجلد ٣١، الجمعية المصرية للقانون الدولي، ١٩٧٥م.

٢٨) عيش، ماهر حمدي محمود ٢٠٠٤م، " المياه الإقليمية والمنطقة الاقتصادية الخالصة بمصر في البحر المتوسط، دراسة في الجغرافيا السياسية"، رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية الآداب، جامعة المنوفية، ٢٠٠٤م.

٢٩) ــــــــــــــــــ:" المردود التنموي لاكتشافات الغاز الطبيعي بالمنطقة الاقتصادية الخالصة لمصر في البحر المتوسط"، مجلة مركز البحوث الجغرافية والكارتوجرافية، العدد ٢٧، مركز البحوث الجغرافية والكارتوجرافية، كلية الآداب، جامعة المنوفية، ٢٠١٩م.

٣٠) سليمان، زرباني:" المنطقة الاقتصادية الخالصة ودورها في تنمية اقتصاديات الدول النامية"، رسالة دكتوراه، غير منشورة، قسم الحقوق، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة أبوبكر بلقايد، تلمسان، الجزائر، ٢٠٢١م.

٣١) مانع، جمال عبد الناصر، التنظيم الدولي، النظرية العامة والمنظمات العالمية والإقليمية والمتخصصة، عنابة، دار العلوم للنشر والتوزيع، ٢٠٠٤ م.

٣٢) مركز أركان للدراسات والأبحاث والنشر:" موقع مصر في التفاعلات الإقليمية، والدولية الغازية بعد اكتشافات شرق المتوسط"، عام ٢٠١٩م.

٣٣) المركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية:" تحولات عالمية، محركات الإنسانية في مواجهة التحديات، ٢٠١٩م.

٣٤) المركزي العربي للأبحاث والدراسات والسياسات:" الآثار الجيوسياسية لاكتشافات الغاز الإسرائيلية في شرق المتوسط"، وحدة تحليل السياسات، سبتمبر ٢٠١٢م.

٣٥) مصطفى شفيق علام:" تحالفات القوى الإقليمية، وآثارها على مستقبل الطاقة، المنتدى الإسلامي، العدد ٣٥٧، فبراير، عام ٢٠١٧م.

٣٦) مصطفى صلاح: " غاز المتوسط ومستقبل الصراع الإقليمي، دراسة تحليلية صادرة عن مركز الحوكمة وبناء السلام، صنعاء اليمن، أغسطس ٢٠١٨م.

٣٧) المعهد المصري للدراسات:" غاز المتوسط السعي في طريق غير ممهد، قراءة في أبعاد صفقات الغاز بين مصر وإسرائيل"، يناير ٢٠١٩م.

٣٨) منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول (أوابك):"واقع وآفاق الغاز الطبيعي في منطقة البحر المتوسط"، نوفمبر ٢٠١٨م.

٣٩) منى عبد الهادي:" مراجعة تقرير مستقبل الطاقة في العالم حتى عام ٢٠٤٠م، مجلة عمران للعلوم الاجتماعية، مجلد رقم ٧، العدد ٢٦، ٢٠١٨م.

٤٠) نادي التجارة: " حقل الغاز" ظهر" يغير قواعد اللعبة لصالح مصر، العدد ٦٦٢، عام ٢٠١٦م.

٤١) نورا محمد أحمد يوسف، ٢٠١٣م، " إنتاج الغاز الطبيعي في حوض الدلتا البحري، وتسويقه، دراسة في الجغرافيا الاقتصادية، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الأداب، جامعة كقر الشيخ، ٢٠١٣م.

٤٢) وائل حامد عبد المعطي: " المرافئ العامة لاستقبال وتخزين الغاز الطبيعي المسال، وإعادته إلى الحالة الغازية، الجزء الأول، مجلة النفط والتعاون العربي، مجلد ٤٣، العدد ١٦٢، منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول أوابك – الأمانة العامة، عام ٢٠١٧م.

٤٣) وليد خدوري : " الغاز الطبيعي في إسرائيل، تطور الاكتشافات ومجالات التصدير، مجلة الدراسات الفلسطينية، العدد ١٠٢، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ٢٠١٥م.

٤٤) وليد خدوري :" غاز شرق البحر المتوسط، الواقع والتحديات، مجلة الدراسات الفلسطينية، العدد ٨٦، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ٢٠١١م.

٤٥) وليد خدوري:" احتياطي الغاز الطبيعي في المياه الإقليمية الفلسطينية، الإمكانات والتحديات، مجلة الدراسات الفلسطينية،

العدد ٧٢، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ٢٠٠٧م.

٤٦) يسر عباس عبود المختار: " المنطقة الاقتصادية البحرية الخالصة والمنازعات الدولية المتعلقة بالإنشاء والتحديد،"، رسالة ماجستير غير منشورة، قسم القانون العام، كلية الحقوق، جامعة الشرق الأوسط، ٢٠١٦م

٤٧) يوسف، نورا محمد أحمد ، ٢٠١٣م، وعنوانها إنتاج الغاز الطبيعي في حوض الدلتا البحري وتسويقه دراسة في الجغرافيا الاقتصادية، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الآداب، جامعة كفر الشيخ.

مواقع شبكة الإنترنت

1) http://www.pcbs.gov.ps/Portals/_Rainbow/Documents/GazaA.html
2) http://www.un.org

3) https://download.gebco.net
4) https://www.petroleum.gov.eg
5) https://www.worldometers.info/world-population/population-by-country
6) http://www.mfa.gov.cy/mfa/Embassies

المراجع الأجنبية

1) A Journal in Naval Sciences and Technology:" Cyprus and Greece Natural Gas Perspectives, Production Costs and the European Security of Supply ," Humanities and Political Sciences, NAUSIVIOS CHORA, VOL. 6, 2016
2) Ayla Gürel: "East Mediterranean Hydrocarbons: Geopolitical Perspectives, Markets, and Regional Cooperation", Peace Research Institute Oslo (PRIO), 2014.
3) Bilgin, M., (2009). *Geopolitics of European natural gas demand: Supplies from Russia, Caspian and the Middle East*. Energy Policy, 37, 4482–4492.
4) Burak Bekdil:" Kastellorizo: Tiny Island, Colossal Dispute, BESA Center Perspectives Paper No. 1,479, March 11, 2020

5) Cezary Specht et al :" Determination of the Territorial Sea Baseline – Measurement Aspect Earth Environ. IOP Conf. Ser Sci. 95 032011,2017
6) ELIAMEP Policy Paper: "The Eastern Mediterranean in 2020: Possible Scenarios and Policy Recommendations", April 2016.
7) Harris A. Samaras, "Southeastern Mediterranean Hydrocarbons: A new Energy corridor for the EU?", Slide Show, April 2012, slide 20, retrieved from: http://www.authorstream.com/Presentation/samarash-1455960-southeastern-mediterranean-hydrocarbons/.
8) Nugzar Dundua:" Delimitation of maritime boundaries between adjacent States", United Nations – The Nippon Foundation Fellow ,2007
9) Siddi, Marco:" 'EU-Russia energy relations: from a liberal to a realist paradigm?', Russian Politics 3 (2), pp. 364 – 381. DOI: 10.1163/2451-8921-00203005(2017)
10) Silvia Colombo, Mohamed El Harrak and Nicolo Sartori: The Future of Natural Gas. Markets and Geopolitics," Lenthe/European Energy Review, Houboerweg, 17478 RS Hof van Twente, The Netherlands, ISBN 978-90-7545-882-4, (2016).

11) US Geological Survey, "Assessment of Undiscovered Oil and Gas Resources of the Levant Basin Province, Eastern Mediterranean", Fact Sheet, no. 3014, March 2010, p. 3, retrieved from: http://pubs.usgs.gov/fs/2010/3014/pdf/FS10-3014.pdf

12) Yegorov, Y., Wirl, F., (2011). Gas transportation, geopolitics and future market structure. Futures, 43, 1056–1068.

The Egyptian Exclusive Economic Zone in the eastern Mediterranean Sea.

A study in the economic Geography